جامعـة يحي فارس بالمديـة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مدى اعتماد البنوك على القوائم المالية في اتخاذ قرارات الائتمان

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التجارية

تخصص مالية مؤسسة

إعداد الطالبان :

- عبدالقادر زيان
- فاروق حسناوي

إشراف الأستاذ:

-مراد جبارة

أعضاء لجنة المناقشة

د.سلام عبد الرزاق	أستاذ محاضر " أ"	جامعة المدية	**رئيسا**
أ.مرادجبارة	أستاذ محاضر " أ"	جامعة المدية	**مشرفا ومقرارا**
د.يحياوي لياس	أستاذ محاضر " أ"	جامعة المدية	**عضوا ممتحنا**

الشكر

أول ما نبدأ به شكر رب العزة والسلام المؤمن الكريم الجليل شكرا كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه على توفيقه فالحمد لله الذي أعاننا للوصول إلى هذه الدرجة.

ليس أكرم من هذه اللحظات نجدها لنسجل جزيل شكرنا وفائق تقديرنا لكل من وجهنا وشجعنا لإنجاز هذه المذكرة.

ويشرفنا أن نتوجه بأسمى عبارات الشكر والعرفان للأستاذ جبارة مراد الذي لم يتردد في الإشراف على هذه المذكرة والذي لم يبخل علينا بنصائحه وتوجيهاته القيمة الذي له الفضل الكبير في هذا العمل ....

ولا ننسى كل أساتذتنا ومعلمينا بجميع الأطوار...

جزآهم الله عنا كل الخير

وإلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد ولو بكلمة طيبة.

أشكركم جميعا.

إهـدا ء

إلـى من يـقـدس شعـلـة الـعـلـم ويـمـجد جذوة الـمـعـرفـة ويـنـاضل دومـا ويـجـاهـد لـلـنـهـوض بـقـيـمـة الـحـرف وعـمـق الـكـلـمـة اهـدي ثـمـرة جـهـدي وحـصـيـلـة مشواري:

إلـى الـشـمـعـة الـتـي أضـاءت لـي شـمـس الأمـنـيـات ,إلـى الـتـي علـمـتـني مـعـنـى الـحـيـاة وسـهـرت مـعـي الـلـيـالـي سـاعـيـة فـي إيـصـالـي لأعـلـى الـمـرتـبـات ,إلـى قـرة عـيـنـي ومـنـبـع حـنـانـي أمـي الـغـالـيـة أطـال الله فـي عـمـرهـا

إلـى سـنـدي فـي الـحـيـاة ومـرجـعـي فـي كـل الأوقـات ,إلـى من لـم يـبـخل عـلـي مـاديـا ومـعـنـويـا إلـيـك يـا مـعـلـم الـصـبـر والـعـزيـمـة إلـى اغـلـي مـايـمـلـكـه الـمـرء أبـي الـعـزيـز أدامـه الله نـعـمـة فـوق رؤوسـنـا

إلـيـكـم إخـوتـي الأحـبـاء راعـكـم الله وسـدد سـبـيـلـكـم بـنـجـاح دائـمـا والـى كـافـة الأصـدقـاء والـى كـل من يـعـرفـنـي من قـريـب أو بـعـيـد.

عـبـد الـقـادر زيـان

الإهداء

الحمد لله الذي أعاننا بالعلم وزيننا بالحلم وأكرمنا بالتقوى وجعلنا بالعافية

أتقدم بالإهداء عملي المتواضع إلى :

الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما

والى كل الأهل والأقارب سوء من البعيد أو القريب والى كل من دعي لي ولو بكلمة و إلى كل زملاء

فاروق حنناوي

الملخص:

تهدف الدراسة الى التعرف على مدى اعتماد البنوك التحارية الجزائرية على القوائم المالية في منح قرارات الائتمان وذلك من خلال من خلال تحليل هذه القوائم التي تعتبر العنصر اساسي الذي يتم من خلاله معرفة حو□لة المؤسسة في شكل وثائق شاملة

ومن اجل تحقيق ذلك تطرقنا إلى دراسة و تحليل القوائم المالية واختبار الفرضيات التي قمنا بطرحها :

-تعتمد البنوك الجزائرية على تحليل القوائم المالية في □نع قرارات منح الائتمان

-للقوائم المالية تأثير على قرارات منح الائتمان في البنوك التجارية

-تعتمد البنوك الجزائرية عند اتخاذ قرارات منح الائتمان على عدة نسب أهمها: نسب السيولة نسب الهيكل المالي وأيضا اعتمدها على المقارنة المؤشرات

وفي الأخير قمنا بتقديم النتائج التالية:

الائتمان المصرفي يعتبر من الأهم الأعمال التي يقوم بها البنك والاهم إيراد له

إلزامية التحليل المالي للقوائم المالية لمعرفة الوضعية المالية للمؤسسة

التحليل المالي للقوائم المالية يعطي □ورة واضحة عن الوضعية المالية

تدفع القوانين الداخلية للبنك إلى الاعتماد على التحليل المالي للقوائم المالية لاتخاذ قرار المنح

الكلمات المفتاحية : الائتمان المصرفي ،منح الائتمان ،القوائم المالية ،التحليل المالي للقوائم المالية.

Résumé:

Etude vise a identifier dans quelle mesure les banque commerciales algériens s'appuient sur les états financiers pour l'octroi des décisions de crédit en analysant ces listes qui sont considérées comme l'élément principal par lequel le résultat de l'institution est connu dans des document complets

Pour ce faire, nous avons procédé a l'étude et a l'analyse des états financiers et au test des hypothèses que nous émettons:

-Les banques algériennes s'appuient sur l'analyse des états financiers pour prendre leurs décisions de crédit

-Les états financiers ont une influence sur les décisions de crédit des banque commerciales

-Les banque algériennes s'appuient sur plusieurs ratios pour prendre des décisions de crédit .dont les plus importants sont les ratios de liquidité les ratios de structure financiers ainsi que leur recours a des indicateurs comparatifs

Enfin nous présentons les résultats suivant;

-Le crédit bancaire est l'une des activités les plus importants que la banque entreprend et les revenus les plus importants pour elle

-analyse financière obligatoire des états financiers afin de connaitre la situation financière de l'insultions

-l'analyse financière des états financiers donne une image claire de la situation de l'institution.

Key words: bank credit, credit granting, financial statements, financial analysis of financial statements.

المحتوى	الصفحة
الإهداء	-
الشكر	-
الملخص	I
قائمة المحتويات	II
قائمة الجداول	IV
قائمة الأشكال البيانية	VI
قائمة الملاحق	
المقدمة	أ-د
الفصل الأول: مدخل الائتمان المصرفي	
تمهيد	02
المبحث الأول: مفهوم الائتمان المصرفي	03
المطلب الأول: ماهية الائتمان المصرفي	03
المطلب الثاني: أهمية الائتمان المصرفي	06
المطلب الثالث: أنواع الائتمان المصرفي	07
المبحث الثاني: سياسات ومعايير واجراءات منح الائتمان	12
المطلب الأول: السياسة الائتمانية	12
المطلب الثاني: أسس وإجراءات منح الائتمان	17
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار الائتماني	21
المبحث الثالث: مخاطر الائتمان المصرفي	23
المطلب الأول: تعريف المخاطر الائتمانية	23
المطلب الثاني: أنواع المخاطر الائتمانية	24
المطلب الثالث: وسائل الحد من المخاطر الائتمانية	26
خلاصة	29
الفصل الثاني :الإطار النظري للقوائم المالية	
تمهيد	

المبحث الأول: عموميات حول القوائم المالية	
المطلب الأول: ماهية القوائم المالية	31
المطلب الثاني: خصائص القوائم المالية	32
المطلب الثالث: أهداف وأهمية القوائم المالية	36
المبحث الثاني: إعداد القوائم المالية	
المطلب الأول: مكونات القوائم المالية	39
المطلب الثاني: قواعد إعداد القوائم المالية	52
المطلب الثالث: مستخدمو القوائم المالية	53
المبحث الثاني: التحليل المالي للقوائم المالية	
المطلب الأول: تعريف وأهمية وأغراض التحليل المالي للقوائم المالية	55
المطلب الثاني: أنواع التحليل المالي للقوائم المالية	57
المطلب الثالث: الأطراف المستخدمة للتحليل المالي للقوائم المالية	59
خاتمة الفصل	
الفصل الثالث: دراسة التطبيقية	
تمهيد	
المبحث الأول: إطار النظري حول البنك الوطني الجزائري	68
المطلب الأول: تعريف البنك الوطني الجزائري bna	68
المطلب الثاني:: أهداف البنك الجزائري ومهامه	69
المطلب الثالث: هيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري	71
المبحث الثاني: دراسة حالة منح قرض استثماري	75
المطلب الأول: دراسة أولية لطلب القرض	75
المطلب الثاني: دراسة مالية لملف القرض	80
المطلب الثالث: اتخاذ القرار	92
الخاتمة العامة:	95
المرجع:	96

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
(01-2)	الميزانية العمومية جانب الأ□ول	42
(02-2)	الميزانية العمومية جانب الخصوم	43
03-2)	جدول حساب النتائج حسب الطبيعة	44
(04-2)	جدول حساب النتائج حسب الوظيفة	46
(05-2)	جدول سيولة الخزينة الطريقة المباشرة	47
(06-2)	جدول سيولة الخزينة طريقة غير مباشرة	48
(07-2)	جدول تغيرات الأموال الخا□ة	50
(01-3)	جدول تطور رأس مال المؤسسة	77
(02-3)	جدول المورد البشرية للمؤسسة	78
(03-3)	جدول خزينة التقديرية للمؤسسة	81
(04-3)	جدول تطور الميزانية المالية للمؤسسة	82
(05-3)	جدول تطور عنا□ر حساب النتائج	84
(06-3)	جدول رأس المال العامل	85
(07-3)	جدول احتياجات رأس المال العامل	86
(08-3)	جدول خزينة الصافية	87
(09-3)	حساب نسب هيكل المالي	88
(10-3)	حساب نسب الخزينة	89
(11_3)	حساب نسب نشاط المؤسسة	90
(12-3)	حساب نسب المردودية	91

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
(01-1)	العلاقة بين البنك التجاري وقطاعات الفائض والعجز	04
(02-1)	أنواع الائتمان المصرفي	11
(03-1)	معايير منح القرض	21
(04-1)	عملية تسيير الحسابات في البنك التجاري	27
(01-2)	خصائص القوائم المالية	35
(02-2)	مكونات القوائم المالية	40
(03-2)	الأطراف المستخدمة للتحليل المالي	64
(01-3)	هيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري	70

مقدمة عامة

المقدمة العامة:

تعتبر البنوك من المؤسسات المالية الحيوية التي تلعب دورا هاما في دفع عجلة التنمية في أي اقتصاد, من اقتصاديات الدول, وذلك بتوفير الائتمان لكل فئات المجتمع لان قروضها هي التي كانت وراء تطور اقتصاديات الحديثة في العالم بعد أن استفادت بكفاءة من الائتمان المقدم لها كما توفر البنوك أيضا الائتمان للاستثمارات الكبيرة حيث قدمت أموالا وفيرة لأ□حاب المشاريع الكبيرة في الصناعة والبنية التحتية والخدمات، كما تقدم البنوك التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لإقامة مؤسسات جديدة والتوسع في المؤسسات القائمة هذا على جانب الموجودات ، إما على جانب المطلوبات توفر البنوك قنوات استثمار للأموال المدخرين من خلال حسابات التوفير والأجل والمنتجات الأخرى مثل تسهيل شراء الأسهم والأدوات المالية الأخرى وتوفر أيضا خدمات مريحة للعملاء .

يعتبر الائتمان الذي تقدمه البنوك من الأدوات المصرفية الفعالة للتنمية الوطنية، لكن هذا الائتمان لا تمنحه البنوك إلا وفقا لمنهجية البنك المتبعة لاتخاذ قرار التمويل من طرف النظام البنكي، كما لها شروط و مراحل يجب إتباعها بداية من تقييم المؤسسة الطالبة للائتمان عن طريق دراسة تحليلية مدققة للجانبين المالي و غير المالي للمؤسسة، إلا أنه تبقى المخاطرة قائمة نظرا لعدم ثقة البنك في المقترض و
عدم استرجاعه لأمواله في وقتها اللازم نظرا للإفلاس المتوقع في أية لحظة أو عدم الالتزام بالوقت المتفق عليه (تاريخ الاستحقاق) ,هنا يصبح مصير البنك مرهونا بتلك القروض و خا□ة عند مطالبة أ□حاب الودائع بودائعهم و يقع في أزمة مالية قد تكلف الإفلاس وفقدان الثقة من طرف معامليه هذا ما يجعله يحرص حر□ا شديدا في أن تكون دراسته دراسة معمقة لصاحب القرض من كل الجوانب الداخلية للمؤسسة و هذا من أجل تحقيق العائد و الربحية، فلا تقوم بتوزيع القروض بطريقة عشوائية و إنما تعتمد على طرق علمية و التي يتم من خلالها تحديد الشروط و الآليات اللازمة لمنح الائتمان. ومن بين هذه آليات القوائم المالية وتحليلها المالي.

تعتبر القوائم المالية من أهم معلومات حول طالبي الائتمان وتظهر هذه القوائم المركز المالي للمؤسسة في نقطة معينة من الزمن, بإضافة إلى نتائج عملياتها خلال فترة زمنية سابقة. بحيث أنها تتيح للمستخدمين لهذه القوائم وقوف على مستقبل المؤسسة فيما يتعلق بالعائد على الاستثمارات و التوزيعات وكذا المخاطر المتعلقة بالتدفقات النقدية لهذا تهتم البنوك بتحليل القوائم المالية التاريخية وتحليل القوائم المالية المستقبلية وتحليلها و الميزانيات النقدية التقديرية فهي أداة تتوقع المستقبل حيث تمثل نقطة بدء لتخطيط الأعمال التي ستؤثر على الأحداث المستقبلية.

مشكلة الدراسة :

طرح التساؤل الرئيسي للدراسة كما يلي:

1-السؤال الأول:

-إلى أي مدى تساهم القوائم المالية في اتخاذ القرار الائتماني من طرف البنوك التجارية؟

وللإجابة عن الإشكالية المطروحة نطرح عدة تساؤلات، أبرزها:

_هل يستخدم البنك الوطني الجزائري القوائم المالية في عملية منح الائتمان

2-الأسئلة الفرعية:

_ماهر الائتمان المصرفي وكيف يتم منحه؟

_ما هي القوائم المالية؟ ومن هم مستخدموها؟

_هل يستخدم البنك الوطني الجزائري القوائم المالية في عملية منح الائتمان ؟

_هل تؤثر القوائم المالية على قرارات منح الائتمان في البنك الوطني الجزائري؟

3-فرضيات الدراسة:

_الائتمان المصرفي هو ثقة التي يوليها المصرف لزبونه في إتاحة مبلغ من المال لاستخدامه في غرض محدد ويتم سدده بشروط معينة

_القوائم المالية مصدر للمعلومات التي يحتجها المستثمرون وأطراف أخرى من داخل وخارج المؤسسة

_يعتمد البنك الوطني الجزائري على القوائم المالية في عملية منح الائتمان بدرجة كبيرة

_القوائم المالية لها تأثير كبير على قرارات منح الائتمان في البنك الوطني الجزائري

4-أهداف الدراسة:

_معرفة مدى اعتماد البنوك التجارية على التحليل المالي من اجل اتخاذ قرار الائتماني؟

_ماهية التحليل الائتماني؟

_التعرف على مدى الاعتماد البنك الوطني الجزائري على القوائم المالية؟
_تعريف طبيعة القوائم المالية التي تساهم في اتخاذ القرار الائتماني؟

5-أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من الهدف الذي تسعى إليه ،كما تبرز أهميتها من المجال الذي ستتناوله هده الدراسة ،وهذا المجال هو القطاع المصرفي حيث يعتبر هذا القطاع من القطاعات الاقتصادية الهامة .

6- منهجية الدراسة:

في دراستنا لهذا الموضوع اعتمدنا مناهج علمية المتمثلة في:اعتماد على المنهج الوفي و التحليلي والتاريخي وذلك من خلال عرض جميع المعلومات وهذا بإعطاء مختلف المفاهيم حول الائتمان و عملية منح القروض وأما المنهج التحليلي عند التحليل النتائج متعلقة بطلب القرض . ومنهج دراسة حالة الذي يمكن من التعمق في فيم مختلف جوانب الموضوع وكشف أبعاده وذلك بالاطلاع على واقع دور القوائم المالية في اتخاذ القرارات الائتمانية

7-أسباب اختيار الموضوع :

تتمحور أسباب اختيارنا لهذا الموضوع حوا أهمية القوائم المالية على مستوى البنوك التجارية التي تسمح بمعرفة الوضعية المالية لطالبي القرض حتى يتسنى لنا اتخاذ القرارات الرشيدة

- الموضوع له علاقة بالتخصص الذي ندرسه
- التعرف على مدى اعتماد المصارف على القوائم المالية وتحليلها.

8-الدراسات السابقة:

- أعراب حورية "إدارة مخاطر الائتمان المصرفي في البنوك التجارية "مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي تخصص مالية وبنوك جامعة آكلي مجند اولحاج البويرة 2012،2013

- حابس إيمان"دور التحليل المالي في منح القروض"مذكرة مقدمة ضمن نيل شهادة ماستر أكاديمي في جامعة قا□دي مرباح ورقلة 2010،2011

هدف دراسة هي

- شرح مفهوم الائتمان و أسسه و معاييره و كذلك التعرف على العنا□ر الأساسية للتحليل الائتماني.

-تبيان أهمية تحليل البيانات المالية لطالب الائتمان في الكشف و التحقق من سلامة مركزه المالي و جدارته المالية و قدرته على سداد التزاماته بعد الحصول على الائتمان المطلوب.

-الو□ول إلى تطوير منهجي يضمن سلامة إدارة موارد البنك يسترشد بها متخذو القرارات و منفذوها في دراسة طلبات الائتمان في ظل أوضاع تسودها المنافسة

النتيجة:

- يرى الباحث انه مازالت بعض النقاط يمكن التطرق إليها و تكون أساسا لبحوث لاحقة و لهذا فانه يقترح

دراسة مستقبلية كاستكمال لنتائج الدراسة الحالية و تتمثل في مدى اعتماد البنوك الجزائرية على تطبيق أدوات التحليل المالي في منح الائتمان المصرفي

- عمري أسامة .برويلة رمزي"دور تحليل لقوائم المالية في اتخاذ قرار الائتمان المصرفي" مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم تجارية تخصص علوم مالية جامعة يحي فارس بالمدية2015_2014

هدف دراسة:

-التعرف على مدى اعتماد المصارف العاملة في الجزائر على التحليل المالي كأداة من أدوت التحليل المالي

_توضيح الدور الذي تلعبه المعلومات المتوفرة باستخدام أدوات التحليل المالي في كيفية □نع القرار الائتماني

النتيجة:لا يوجد محلل ائتماني لا يطلب معلومات مالية من الشركات التي تتقدم بطلب الحصول على ائتمان

الغالبية العظمى من محللي الائتمان في المصارف العاملة في ولاية المدية، لا يستخدمون هذه البيانات المالية في التحليل المالي لأغراض اتخاذ قرار منح الائتمان

المقارنة بين دراسات السابقة دراسة المستقبلية:

-دراسة القوائم المالية لسنة 2017 2018 2019

9-صعوبة البحث:

- □عوبة موفقة البنك على إجراء التربص لديهم .

- صعوبة حصول على القوائم نظرا لسرية الملفات.

10-تقسيمات البحث:

لقد قمنا بتقسيم هذا البحث إلى ثلاث فصول حيث:

تناولنا في الفصل الأول الائتمان المصرفي حيث قسمنا الفصل إلى ثلاث مباحث: المبحث الأول ماهية الائتمان المصرفي وفي المبحث الثاني سياسات ومعايير واجرءات منح ائتمان أما المبحث الثالث فتطرقنا إلى مخاطر منح ائتمان وطرق معالجته.

أما الفصل الثاني تطرقنا إلى نظريات القوائم المالية وتحليلها، المبحث الأول مفهوم القوائم المالية والمبحث الثاني إعداد القوائم المالية أما المبحث الثالث تحليل القوائم المالية

وفي الفصل الثالث تحليل المالي للقوائم المالية في اتخاذ قرارات لمنح القرض لدى البنك الوطني الجزائري "المدية".

الفصل الأول:

المدخل للائتمان المصرفي

تمهيد:

يعد القطاع المالي من أهم القطاعات الاقتصادية وأكثرها حساسية ويمثل القطاع المصرفي لب النظام المالي نظرا لأهمية أعمال الذي يقوم بها وعلى هذا أساس تلجأ البنوك في تلبية احتياجات عملائها إلى الخدمات المصرفية المتعددة، ومن أهم هذه الخدمات الائتمان المصرفي بأشكاله المختلفة والمتعددة باعتباره أداة استثمار قد يعود بالربحية على البنك ، فهو المورد الأساسي الذي يعتمد عليه البنك في إيراداته والذي يضمن من خلاله دفع الفوائد المستحقة للمودعين لديه مع احتفاظه بقدر من السيولة لمواجهة احتياجات السحب من العملاء .وبتطور البنوك واتساع حجم خدماتها وتنوع حاجات الحياة الاقتصادية، فقد تنوعت أشكال الائتمان التي تقدمها هذه الأخيرة لتتلاءم وتتوافق مع الحاجات الاقتصادية، وتتكيف مع العوامل والمحددات التي تتفاعل معها .كما يعد الائتمان المصرفي من أهم وأخطر وظائف البنوك، فسلامته تعتمد على سلامة السياسة الائتمانية المتبعة، لهذا نجد أن أغلب التشريعات الحديثة أولت اهتماما كبيرا للنشاط المصرفي، من خلال تنظيمه ومراقبته والإشراف عليه، وفقا للقوانين والأنظمة المصرفية المعمول بها.

ولهذا سنتطرق في هذا الفصل إلى:

المبحث الأول : مفهوم الائتمان المصرفي

المبحث الثاني سياسات ومعايير و اجرءات منح الائتمان

المبحث الثالث مخاطر الائتمان المصرفي

المبحث الأول: ماهية الائتمان المصرفي

للبنوك التجارية دور حيوي في الاقتصاد الحديث، وذلك نظرا للأعمال التي تقوم بها,ومن بين هذه الأعمال عملية منح الائتمان المصرفي الذي يعتبر مصدر مهم من مصادر إيرادات البنك حيث تمثل جانب أكبر من الأ□ول من جهة، ومن جهة أخرى هو أكثر الأدوات الاقتصادية حساسية، إذ لا تقف تأثيراته الضارة على مستوى المصرف والمؤسسات المالية، وإنما تصل بأضرارها إلى الاقتصاد، إذا لم يتم استخدامها بالطريقة الصحيحة والذي سنتطرق إليه بالتفصيل في هذا المبحث، ما هو الائتمان المصرفي، وأهميته، وأنواعه.

المطلب الأول: مفهوم الائتمان المصرفي :

أولا: نشأة الائتمان المصرفي:

إن أول أشكال العمل المصرفي كان قبل الودائع التي لم تكن تعطى أ□حابها في البداية، أي حق بالفائدة لا بل أنه كان يترتب عليهم في بعض الأحيان دفع جزء منها لمن أودعت لديه هذه الممتلكات لقاء حر□ها والمحافظة عليها، ومن ثم أخذت مؤسسات الإيداع هذه بممارسة عمليات القرض لقاء فوائد وضمانات تختلف باختلاف طبيعة العمليات والمواد المقرضة، وكانت عمليات القرض هذه تتم من ممتلكات المقترض نفسه.[1]

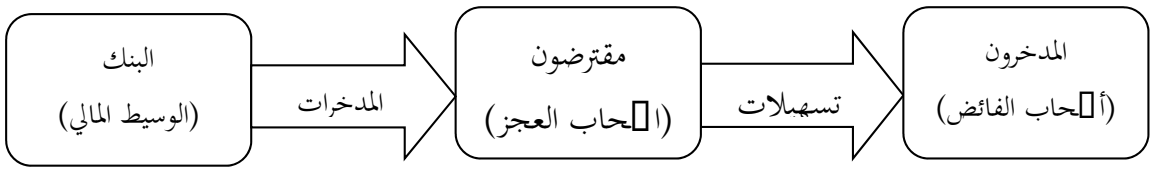
بعد ذلك تطور العمل المصرفي حيث لاحظ الصيارفة أن عدد كبير من المودعين لا يقومون بسحب ودائعهم ويتركونها لفترة طويلة، ففكروا في استخدام هذه الودائع واستثمارها في القيام بعمليات القرض، حيث اتضح أنه لا ضرورة للاحتفاظ بكامل هذه الودائع إلى ممارسة عمليات الإقراض و التسليف، ليصبح الركن الأساسي لأعمال البنوك، وهي قبول ودائع من جهة وتقديم تسهيلات ائتمانية وخدمات مصرفية أخرى من جهة[2]، وهذه الدور التي تمارسه البنوك التجارية جسد هيكلتها في أن تكون مؤسسة المالية وسيطة مسؤولياتها تتحدد في تعبئة الموارد المالية الطليقة في الاقتصاد وإعادة توزيعها من خلال الزمن، ووفقا للسياسة الائتمانية

[1] عبد العزيز الدغيم و اخرون," التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الاقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري "، مجلة جامعة تشرين الدراسات والبحوث العلمية ,سلسلة العلوم الاقتصادية و القانونية ,'المجلة 28.العدد3 2006,ص18.

[2] عادل أحمد حشيش، "الاقتصاد النقدي والمصرفي"، دار الجامعة الجديدة الاسكندرية، مصر 2004، ص140.

وللأعراف المصرفية، وفقا للحاجات الاقتصادية، ويضمن تحقيق هذه المهمة ويساعد في انضباط هذه الوساطة ووجود قطاعات داخل الاقتصاد تتميز بتوفير فائض لديها مع وجود قطاعات أخرى بحاجة إلى الأموال.[1]

الشكل رقم (1-01): العلاقة بين البنك التجاري والقطاعات الفائض والعجز.



المصدر: احمد غنيم "صناعة قرارات الائتمان في إطار الإستراتيجية الشاملة للمصرف,ط2,مطابع المستقبل .القاهرة .مصر 1999,ص06.

من خلال الشكل نلاحظ نشأة الائتمان المصرفي ترجع أصلا إلى ظهور وظيفة الوساطة المالية،التي يقوم البنك بمقتضاها بربط بين وحدات عجز ومن خلال هذه الوظيفة يمكن للبنك أن يضمن تحقيق غايات الأطراف الثلاثة المشكلة للعلاقة الموضحة في الشكل السابق وذلك كما يلي:[2]

- **المدخرون**: هم الذين يقومون بإيداع أموالهم لدى البنك سعيا في تحقيق عائد مناسب يتمثل في الفائدة التي يدفعها البنك لهؤلاء المودعين، مقابل تنازلهم عن الأموال مؤقتا.
- **المقترضون**: هم الذين يتقدمون إلى البنك للحصول على أموالهم لمواجهة احتياجاتهم، وذلك مقابل تحملهم للتكلفة، تتمثل في تكلفة هؤلاء المقترضون لدى البنك.
- **البنك**: ويمثل الوسيط المالي بين المدخر والمقترض، حيث يقرب هذا الوسيط بين الأفراد والقطاعات التي يتوفر لديها الفائض المالي، والأفراد والقطاعات التي تعاني من العجز المالي، وذلك مقابل حصوله على عائد يتمثل في الفرق بين الفوائد المطبقة على القروض الممنوحة والفوائد المدفوعة على الودائع المجمعة.

ثانيا: تعريف الائتمان المصرفي.

[1] حمزة محمود الزبيدي،" إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني"، مؤسسة الورق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن2002، ص 30.

[2] عباس محمد أمين، شقال رابح، "استخدام التحليل الائتماني والتقليل من مخاطر منح القروض في البنوك التجارية"، تخصص تأمينات وإدارة المخاطر، بومدراس 2017/2016، ص13.

تعددت وتنوعت التعاريف المتعلقة بالائتمان المصرفي، نظرا لأهمية الموضوع نذكر منها:

-الائتمان المصرفي هو" عملية يرتضي بمقتضاها البنك مقابل فائدة أو عمولة معينة ومحددة، أن يمنح عميلا (فرد أو شركة أعمال) بناء على طلبه، سواء حالا أو بعد وقت معين تسهيلات في □ورة أموال نقدية أو أي □ورة أخرى، وذلك لتغطية العجز في سيولة ليتمكن من موا□لة نشاطه المعتاد، أو اقتراض العميل لأغراض استثمارية أو تكون في شكل تعهد متمثلة في كفالة البنك للعميل".[1]

-الائتمان المصرفي بقصد به "تلك الخدمات المقدمة للعمل والتي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في مجتمع بالأموال اللازمة، على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها والعملات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة، أو على أقساط في تواريخ محدد، حسب العقد، وتدعم تلك العملية بمجموعة من الضمانات التي تكفل البنك استرداد أمواله في حالة توقف العميل عن السداد بدون أي خسائر.[2]

-الائتمان المصرفي" هو الثقة التي يوليها البنك لشخص ما سواء كان طبيعيا أو معنويا، بأن يمنحه مبلغا من المال لاستخدامه في غرض محدد، خلال فترة زمنية متفق عليها، وبضمانات تمكن البنك من استرداد قرضه في حال توقف العميل عن السداد".[3]

-الائتمان المصرفي يعرف على" أنه عملية تزويد المستلزمات من قبل طرف إلى طرف آخر، حينما يكون الطرف الثاني غير قادر في الوقت الحاضر على تعويض قيمة تلك المستلزمات للطرف الأول، وإنما تعويضه في وقت لاحق متفق عليه.[4]

-الائتمان المصرفي" هو الثقة التي يوليها البنك لعملية في إتاحة مبلغ معين من المال لاستخدامه في غرض محدد خلال فترة زمنية معينة، ويتم تسديده بشروط معينة مقابل عائد مادي متفق عليه".[5]

[1] حمزة محمود زبيدي، "إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، مرجع سابق ص18.

[2] عبد الحميد عبد المطلب، "البنوك الشاملة وعمليات إدارتها"، جامعة الاسكندرية، مصر 2000، ص103.

[3] محمد أحمد السريتي، محمد غزلان، "اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية"، ط1،كلية التجارة جامعة الاسكندرية مصر2010، ص86.

[4] عدنان تايه النعيمي، "إدارة الائتمان منظور شمولي"،دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان 2010، ص22.

[5] عبد الحميد عبد المطلب، "اقتصاديات النقود والبنوك"، أساسيات مستحدثة، دار جامعة مصر، ص143.

من خلال التعاريف السابقة للائتمان المصرفي،نلاحظ أن رغم اختلافها في التعبير و الصياغة إلا أنها تتفق على أن الائتمان المصرفي عبارة عن علاقة اقتصادية تجمع بين الطرفين هما البنك المانح للائتمان و العميل الطالب للائتمان وعلى هذا الأساس هذه العلاقة تبين لنا العنا□ر أساسية التالية للائتمان المصرفي :

الثقة: وهي تستلزم قيام البنك بدراسة كافة المقومات و المتغيرات قصد التحقق من جدارة الائتمانية للعميل

مبلغ الائتمان: وفد يقدم هذا المبلغ بشكل مباشر للعميل وقد يتاح له في □ور أخرى كإضافته إلى حسابه الجاري أو غير ذلك من الصور المتاحة المتعارف عليها في العمل الائتماني

فترة الائتمان: وتتمثل في الفترة الفا□لة بين تاريخ تقديم الائتمان إلى العميل وتاريخ سداده إلى البنك وتعتبر هذه الفترة العنصر الجوهري في الائتمان لأنها أساس التفرقة بين معاملات الفورية ومعاملات الائتمانية [1]

المطلب الثاني: أهمية الائتمان المصرفي.

إن الائتمان المصرفي هو مرحلة متطورة من الوساطة والخدمات المالية والمصرفية، حيث أنه في بادئ الأمر نشأت خدمات الصرافة ونقل الأموال والتمويل، ثم تلتها فيما بعد عملية الائتمان التي تستند إلى دراسة أوضاع المقترض والتأكد من وجود ضمانات لقاء الحصول على التمويل.

لذلك فإن عملية الائتمان تعبر عن الثقة التي تنشأ بين البنك والمقترض والتي تدل على توافقهم في الرغبة والحاجات بين من تتوفر لديه الأموال ومن يحتاج إليها.فمزيد من الائتمان يستدعي زيادة حجم الموارد المتاحة للتوظيف والعكس، فإن نمو حجم الموارد يتطلب بحثا عن فرص جديدة للائتمان تكون مضمونة وذات عائد مقبول، وهكذا يكون الادخار مقابلا للائتمان له تأثير على سلوك كل من المدينين والدائنين، سواء بواسطة جهاز الفائدة أم عن طريق السياسة الائتمانية والعوامل المؤثرة عليها.[2]

ويمكن التطرق إلى أهمية الائتمان المصرفي من عدة زوايا:

1. **أهمية الائتمان بالنسبة للبنك:**إن الائتمان يشكل النشاط الذي يرتبط باستثمار أكثر جاذبية له، ومن خلاله يستطيع البنك التجاري أن يضمن الاستمرارية والنمو ويضمن القدرة على تحقيق مجموعة من الأهداف

[1] عادل احمد حشيش"اقتصاد النقدي و المصرفي "مرجع سابق ص140

[2] سوزان محمد ذيب وآخرون، "إدارة الائتمان"، دار الفكر، ط1، عمان، الأردن2011، ص17.

التي تسعى إلى تحقيقها، ويتحقق ذلك نظرا لأن الائتمان بمفهومه العالم يرتبط كشكل من أشكال الاستثمار المصرفي بأهم أ□ول البنك التجاري، كما أنه النشاط الذي يضمن جزء أكبر من عوائد البنك، زمن خلاله يستطيع البنك التجاري أن يساهم بدوره في اقتصاد البلاد.[1]

2. **أهمية الائتمان بالنسبة للمقرضين:** تكمن أهميته من خلال الدور الذي يلعبه في تدعيم عملياته الاستهلاكية،إذ يمكن للمقترض من الحصول على بعض السلع الاستهلاكية على الرغم من عدم قدرته على دفع قيمتها في الوقت الحاضر، وذلك بمنحه التمويل اللازم لشراء هذه السلع.
3. **أهمية الائتمان المصرفي بالنسبة للاقتصاد الوطني:** تكمن أهمية الائتمان المصرفي في الاقتصاد الوطني في الدور الذي يلعبه هذا الائتمان في تنمية هذا الاقتصاد.

ويمكن تلخيص أهمية الائتمان المصرفي في النقاط التالية:[2]

- يمثل الائتمان المصرفي مصدرا هاما من مصادر إشباع الحاجات التمويلية لمختلف القطاعات الاقتصادية من زراعة ، □ناعة ،تجارة وخدمات.
- يساهم الائتمان المصرفي في تسهيل عملية التبادل التجاري في الدولة، وذلك لأن استخدام المستندة التي تمثل أحد أشكال الائتمان المصرفي يوفر طريقة سهلة لتمويل التجارة الخارجية، كما يعمل على ضمان حقوق كل الموردين والمصدرين.[3]
- يساعد الائتمان المصرفي من الإسهام في النشاط الاقتصادي، وتقدم ورخاء المجتمع الذي يخدمه، وذلك من خلال خلق فرص للعمل وتحسين مستوى المعيشة.
- يساعد الائتمان المصرفي في تدعيم عمليات الإنتاج التي بدورها تساعد على التوسع في استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة.

المطلب الثالث: أنواع الائتمان المصرفي.

يؤدي الائتمان المصرفي دور بالغ الأهمية في عمليات التمويل، وتزداد أهميته كلما أ□بحت المصادر الداخلية للمؤسسات غير كافية لتمويل نشاطاتها، الأمر الذي يدفعها إلى الطلب للحصول على الائتمان من البنوك

[1] حمزة محمود الزبيدي، "إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني"، مرجع سابق ص26.

[2] عبد الحميد عبد المطلب، "البنوك شاملة وعمليات إدارتها"، مرجع سابق ص ص104..105.

[3] وفاء أحمد يحي حجازي، "المحاسبة عن القروض والائتمان"، كلية التجارة، جامعة بنها، مصر 2009، ص11.

لضمان استمرارية نشاطها، وفي ظل هذه الظروف ما فتئت البنوك تطور إمكانياتها ووسائل عملها من أجل جمع الأموال من مصادرها المختلفة وتوجيهها لسد حاجيات زبائنها في شكل ائتمان.

ويختلف شكل الائتمان البنكي سواء من حيث طبيعته أو أهدافه أو مدته، فقد يكون قصير الأجل لتمويل نشاطات الاستغلال، وقد يكون متوسطا أو طويلا لتمويل نشاطات استثمار، ولكن لا يتوقف نجاح البنوك على حجم الائتمان أو القروض الذي يمنحها، بل نجاحها يعتمد أساسا على مواجهتها لمختلف المخاطر التي تتعرض لها، لا سيما مخاطر الائتمان التي تعد أكبر تهديد تواجهه البنوك وعائقا كبيرا يقف أمامها عند منحهم لتلك القروض.

إن الشكل الذي تتخذه عمليات الائتمان البنكي متنوع، ويمكن تقسيم تلك العمليات إما بحسب الطول مدة الائتمان، أو من حيث الشخص المتلقي للائتمان، أو من حيث الغرض من الحصول عليه تبعا للضمانات المطلوبة من الزبون المستفيد:

1. **من حيث تاريخ الاستحقاق**: ينقسم الائتمان حسب الأجل وفقا لما يلي:[1]

أ. **ائتمان قصير الأجل**: لا تزيد مدته عن سنة ويستخدم عادة في مجال تمويل رأس مال العامل في منشآت الأعمال، إذا أنه يمنح على أساس أن مدته تكون تحت الطلب حتى يكون للبنك الحق في المطالبة به في أي وقت شاء، مثل سحب على المكشوف، كمبيالات والقروض بأنواعها.

ب. **ائتمان متوسط الأجل**: تتراوح مدته ما بين عام إلى خمس سنوات، وعادة ما يمنح لغايات تمويل رأس المال الثابت لدى المنشآت، مثل تمويل التوسعات أو زيادة إنتاجية أو تمويل جزء من رأس مال العامل.

ت. **ائتمان طويل الأجل**: تزيد مدته عن خمس سنوات، وقد تصل إلى 25 سنة ويستخدم لغايات تمويل رأس المال الثابت، أي تمويل الاستثمار في الو□ول الثابتة، مثل القروض السكنية.

2. **من حيث الغرض**: وينقسم إلى:

أ. **ائتمان استهلاكي**: هو ذلك الائتمان الذي يكون الغرض من استخدامه استهلاكي، وتطلب البنوك التجارية عادة في هذا النوع من الائتمان سعر فائدة أعلى، لأنه يضمن درجة مخاطرة أعلى لأن هذا النوع من القروض

[1] محمد داوود عثمان، إدارة وتحليل الائتمان ومخاطره، دار الفكر، ط1، عمان، الأردن، ص28.

غالبا ما يتم سددها من راتب المقترض، ومن ثم فإن القدرة على الدفع تتوقف على استمرار المقترض في وظيفته.[1]

ب. **ائتمان إنتاجي**: هو ذلك الائتمان الذي يكون الغرض زيادة إنتاجية أو زيادة حجم مبيعات كشراء مواد الخام اللازمة للإنتاج، أو شراء آلات لتدعيم الطاقة الإنتاجية للمشروع.

رغم أن البنوك التجارية لا تحبذ منح القروض الإنتاجية الرأسمالية لطول فتراتها ولطبيعة المخاطر التي تلافتها جراء منحها، إلا أنه لا يوجد ما يمنعها من منحها، لأنه قد تكون أكبر سلامة من تمويل مشروعات مع مراعاة سلامة المركز المالي للعميل، والحصول على ضمن عيني كبير كرهن مصنع، وأن لا تتجاوز طول فترة وفاء خمس أعوام كحد أقصى، وأن يكون استهلاك القرض تدريجيا طول فترة استحقاقه، ووضع القيود على النواحي المالية للمقترض.[2]

ج. ائتمان استثماري: وهو ذلك النوع من الائتمان الذي تمنحه البنوك لتمويل شراء أ□ول ثابتة ذات طبيعة استثمارية، كالأراضي والمباني، ويتم تسديد القروض الممنوحة لهذا الغرض على المدى الطويل، حيث أن الإرادات المتوقع الحصول عليها من هذا النوع من أ□ول يمكن أن تتحقق بعد فتره زمنية طويلة.[3]

ح. ائتمان تجاري: هو أحد أنواع التمويل القصير الأجل، وتتحصل عليه المؤسسة من الموردين ويتمثل في قيمة المشتريات الأ□لية للسلع التي تتاجر فيها أو تستخدمها في عمليات الإنتاج، ويلعب الائتمان التجاري دور بالغ الأهمية في تمويل كثير من المؤسسات الخا□ة التجارية منها، والمؤسسات الصغيرة التي تجد □عوبة في الحصول على القروض المصرفية ذات التكلفة المخفضة، ويعاني من عدم كفاية رأس المال في تمويل احتياجاتها التجارية.[4]

3. وفقا للضمانات: يعتبر الضمان الوسيلة التي تعطي للبنك تأمين ضد خطر عدم السداد إذ أنه يساعد البنك على استلام حقوقه في القرض عندما يعجز العميل عن سداده، وتقسم القروض حسب هذا المعيار إلى نوعين أساسيين:[5]

---

[1] عبد المعطي رضا رشيد، محفوظ أحمد" جودة، إدارة الائتمان". دار النشر، ط1، عمان 1999،ص199.

[2] عبد الباسط سالم "ضوابط منح ائتمان في البنوك التجارية"مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر اكاديمي تخصص علوم مالية جامعة يحي فارس المدية 2017,2016،ص8.

[3] زياد رمضان، محمود جودة، "إدارة مخاطر الائتمان"، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات ، القاهرة، مصر 2008، ص97-100.

[4]جميل أحمد توفيق، علي شريف بقة، "الإدارة المالية"، الدار الجامعية، بيروت1998، ص388.،

[5]عبد المعطي رضا رشيد، محفوظ أحمد"جودة ادارة الائتمان" مرجع سابق، ص79.

أ. **القروض المكفولة بضمان:** تعد الضمانات وسائل تأمين البنك ضد خطر العملية، فهي تطلب بعد التأكد من سمعة العميل المالية ودراسة مصادر دخله، ومركزه المالي، كما تساعد البنك على حقه عندما يتعثر العميل في موعد استحقاق وذلك بالتصرف بالضمان، كما أن وجوده تحت يد البنك تعطي له الحق في جزء من الذمة المالية للعميل.[1]

ب. **القروض الغير مكفولة بضمان:** قد يمنح البنك قرضا لأحد عملائه الجيدين دون أي نوع من الضمانات، وذلك بعد التحقق من مركزه المالي وسمعته الجيدة وسلامة الأعمال التي يقوم بها، وقيامه بتسديد التزاماته في المواعيد المحددة باستمرار.

4. من حيث الشخص المقترض: حسب هذا المعيار يمكن التمييز بين نوعين من الائتمان:[2]

أ. **ائتمان خاص:** هو الائتمان الذي يمنح لغرض الاستعمال في القطاع الخاص من قبل الأفراد ومنشآت الأعمال.

ب. **ائتمان عام:** يمثل هذا النوع من الائتمان قيام الحكومة بكافة مستوياتها باقتراض أموال لتمويل سلع الخدمات، وبرامج التنمية التي تقدمها للمواطنين.

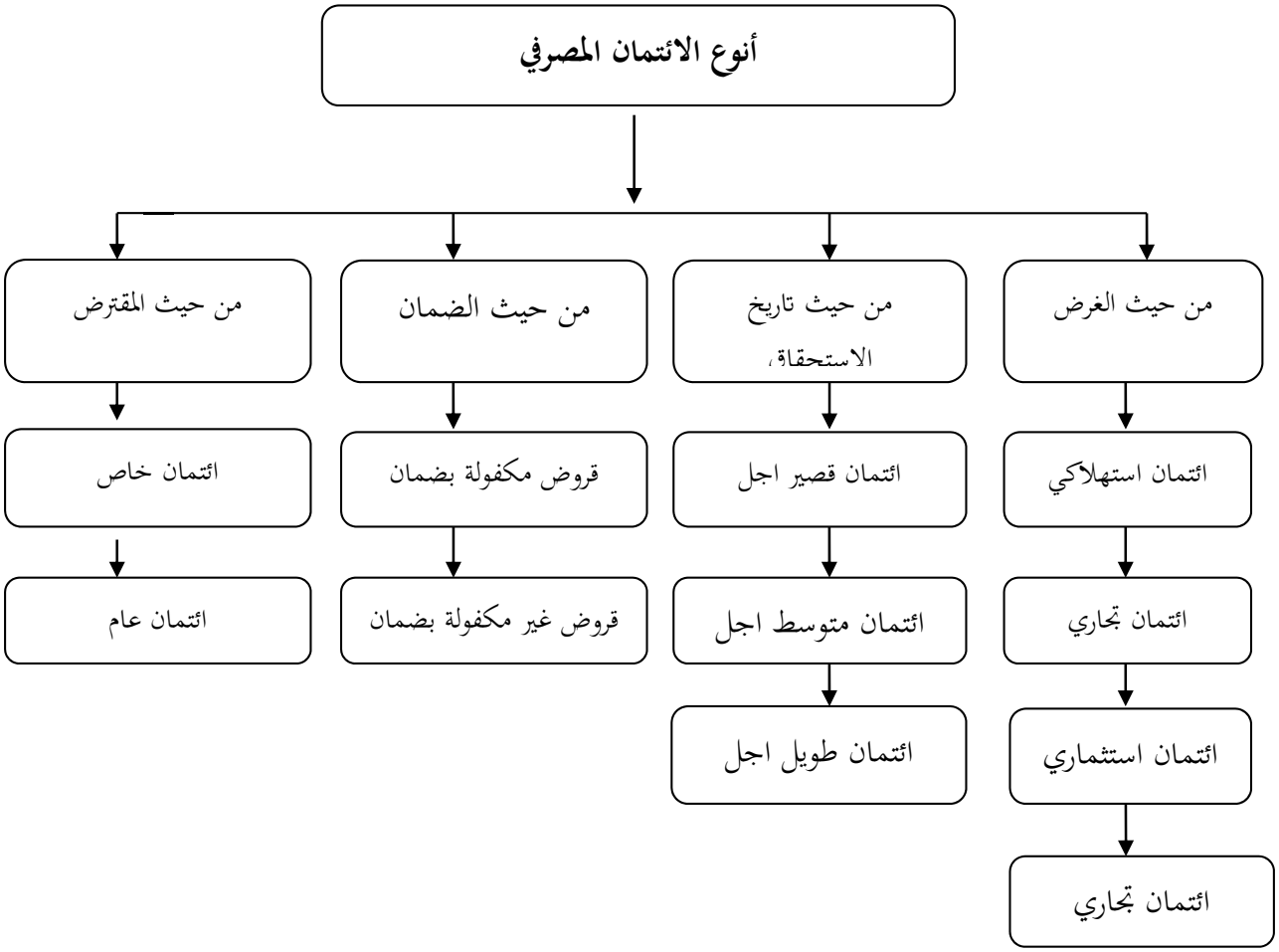
وتلجأ الحكومة إلى الائتمان عندما تكون الإرادات المحققة من الضرائب غير كافية لتلبية متطلبات برامجها التشغيلية التي تنوي تنفيذها، ويتم توفير الأموال عادة بإعادة تسديد الأموال المقترضة إلى المستثمرين مع فوائدها عبر مدة زمنية محددة مستقبلا.

ويمكن جمع مختلف تصنيفات الائتمان في الشكل التالي:

[1] حابس إيمان،"دور التحليل المالي ومنح القروض" مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر جامعة قا□دي مرباح، ورقلة 2011/2010، ص9.

[2] عدنان تايه نعيمي، "إدارة الائتمان منظور شمولي"، مرجع سابق ص ص 22-27.

الشكل رقم (1-02) أنواع الائتمان المصرفي



المصدر:عبد المطلب عبد الحميد ,"البنوك الشاملة",الدار الجامعية الإسكندرية 2000,ص114.

المبحث الثاني: سياسات ومعايير وإجراءات منح الائتمان المصرفي.

لا بد أن لكل بنك تجارة عند تعامله مع الائتمان أن يكون لديه سياسة للائتمان، والتي تعتبر بمثابة مرشد يعتمد في إدارة وظيفة الائتمان في البنك، وتستند البنوك إلى عدة معايير أساسية عند تقرير منح الائتمان بهدف تجنب المخاطر المترتبة عن هذه العملية.

المطلب الأول: السياسة الائتمانية.

أولا: مفهوم السياسة الائتمانية

تعرف السياسة الائتمانية "بأنها مجموعة المبادئ والأسس التي تنظم أسلوب دراسة ومنح التسهيلات الائتمانية وأنواع الأنشطة الاقتصادية التي يمكن تمويلها، وكيفية تقدير مبالغ التسهيلات المطلوب منحها، وأنواعها وآجالها الزمنية وشروطها".[1]

كما تعرف أيضا بأنها "مجموعة القواعد والإجراءات والتدابير المتعلقة بتحديد حجم ومواﻟفات الائتمان، وتلك التي تحدد ضوابط منح هذه القروض ومتابعتها وتحصيلها".[2]

وتعرف السياسة الائتمانية "بأنها إطار يتضمن مجموعة المعايير والشروط الإرشادية لضمان المعالجة الموحدة للموضوع الواحد، وتوفير عامل الثقة لدى العاملين بالإدارة بما يمكنهم من العمل دون خوف من الوقوع في الخطأ، وتوفير المرونة الكافية أي سرعة التصرف بدون الرجوع إلى المستويات العليا ووفقا للمواقف، طالما أن ذلك نطاق السلطة المفوضة إليهم".[3]

[1] ﻟلاح الدين حسن السيسي، "قضايا اقتصادية معاﻟرة للأسواق المالية"، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر 2004، ص33.

[2] فلاح حسن عداي الحسيني، مؤيد عبد الله الدوري، "إدارة البنوك: مدخل كمي واستراتيجي معاﻟر"، ط4، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2008، ص126.

[3] عبد العزيز الزعيم وآخرون، "التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عملية الاقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي"، ص195.

"وهي عبارة عن إطار يتضمن مجموعة من الأسس والمعايير والشروط الإرشادية، تزود بها إدارة منح الائتمان المختصة لتحقيق أغراض تهدف إلى:[1]

- تنمية أنشطة المصرف وتحقيق عائد مرضي.
- سلامة الائتمان الذي منحه البنك.
- تأمين الرقابة المستمرة على عملية الائتمان في كافة مراحله.
- توفير الثقة لدى العاملين بالإدارة مما يحد من الوقوع في الخطأ.

ثانيا: مكونات وعناصر السياسة الائتمانية.

1. مكونات السياسة الائتمانية:

أ. **حجم الأموال المتاحة للائتمان:** تنص سياسات الائتمان على أن لا تزيد القيمة الكلية للائتمان عن نسبة معينة من الموارد المالية المتاحة، فحجم الأموال الممكن إقراضها تحدد انطلاقا من حجم الودائع النقدية الواجب الاحتفاظ بها لمقابلة السحب والنفقات الأخرى، مع الأخذ في عين الاعتبار متطلبات السيولة والوفاء بها.[2]

ب. **تشكيلة الائتمان:** تتجه السياسة الإقراضية لخدمة مختلف الأنشطة الاقتصادية بشكل عام،وعليها أن تستند إلى أساس التنوع في القروض لحماية أموالها، وأن تتضمن ضمن اعتباراتها تحقيق درجة من التنوع، لأن ذلك سيؤذي إلى تقليل المخاطرة وتقليل احتمالات الخسارة، ومن أساليب ذلك توزيع تواريخ استحقاق الائتمان من قصيرة إلى متوسطة إلى طويلة الأجل، وتوزيع الائتمان على عدة مناطق جغرافية، بالإضافة إلى توزيع الائتمان على الأنشطة أو القطاعات الاقتصادية من □ناعية، تجارية، زراعية وخدمات.

ج. **مستويات اتخاذ القرار:** ينبغي أن تحدد سياسة الائتمان المستويات الإدارية المسئولة عن اتخاذ قرار الموافقة على ضخ الائتمان، أو عدم الموافقة عليه وذلك لتجنب ضياع وقت الإدارة العليا في بحث قروض روتينية، بما يضمن سرعة اتخاذ القرارات، توضع حدود دنيا وعليا لحجم الائتمان الذي يمكن أن يقدمه البنك، وعلى الحد الأقصى لتاريخ استحقاق الائتمان.[3]

---

[1] عبد المعطي رضا الرشيد، محفوظ أحمد جودة "إدارة الائتمان"، ط1، مرجع سابق ص288.

[2] عبد المعطي رضا الرشيد وآخرون، "إدارة الائتمان"، ط1، دار وائل للطباعة، عمان، الأردن1999، ص209.

[3] □لاح الدين حسن السيسي، " قضايا مصرفية معا□رة"دار الفكر العربي القاهرة 2004 ، ص39.

د. **شروط الائتمان:** ينبغي أن لا تنص سياسات الائتمان على حد أقصى بقيمة الائتمان الذي يمكن أن يقدمه البنك، وعلى الحد الأقصى لتاريخ استحقاق الائتمان.[1]

هـ. **المنطقة الجغرافية التي يخدمها:** من ضمن إستراتيجية إدارة الائتمان ينبغي تحديد المنطقة الجغرافية التي يخدمها البنك، بحيث يؤذي إلى التغطية:[2]

- حجم الموارد المتاحة للائتمان.
- المنافسة التي يتلقاها البنك في مناطق مختلفة.
- طبيعة المناطق المختلفة وحاجاتها للقروض.
- مدى قدرة البنك على التحكم في إدارة هذه القروض.

لا يقدم الائتمان إلا بوجود ضمان شخص أو عينة فالضمان يقلل من حدة المخاطر التي تتعرض لها إدارة الائتمان، فلكي يكون الضمان مقبولا يجب أن نوفر ما يلي:[3]

- انخفاض مصاريف الاحتفاظ بالضمان.
- سهولة التصرف في الضمان من طرف البنك عند تخلف عميل عن السداد.
- سهولة التنازل عن ضمان لصالح البنك.

و. **أسعار الفائدة وكلفة الخدمات الأخرى:** يعتبر الدخل المولد عن عملية الائتمان من الأمور الهامة بالنسبة للبنك، وبالتالي يحظى تحديد سعر الفائدة على الائتمان بإحكام كبير، وتتأثر أسعار الفائدة على الائتمان بعوامل كثيرة، مثل أسعار الفائدة السائدة في السوق، تكلفة إدارة الائتمان، درجة المنافسة بين البنوك، حجم الطلب على الائتمان،...إلخ

حجم الائتمان واستنادا إلى هذه العوامل يقوم البنك بتحديد سعر فائدة ملائم طبقا لنوعية الائتمان، نوعية العمل المقترض.[4]

[1] منير إبراهيم الهندي، ادارة البنوك التجارية مدخل اتخاذ القرارات ط3المكتب العربي الحديث الاسكندرية ، ص217.

[2] عبد المطلب عبد الحميد،"اقتصاديات النقود البنوك" ,اساسيات مستحدثة دار الجامعية مصر، ص119.

[3] لاح الدين السيسي، مرجع سابق، ص39.

[4] عبد الحميد عبد المطلب، "البنوك الشاملة وعمليات إدارتها"، مرجع سابق، ص11.

ز. **جديد مستندات الائتمان:** قد تحددت سياسة الإقراض في المصرف المستندات الواجب تقديمها من قبل العميل عند اطلب القرض، وهذه المستمدات إن كانت تختلف من مصرف لآخر، وفي نفس المصرف من وقت لآخر إلا أنه يمكن إيجاز أهمها:

- طلب الحصول على الائتمان.
- الحسابات الختامية للعميل(فرد أو شركة) خلال عدد سنوات.
- وثائق التأمين على العميل أو الأ□ول مقدمة كضمان.
- عقد الشركة.
- الأوراق والمستندات الخا□ة بالضمان.
- أي أوراق أخرى يرى البنك أو إدارة الائتمان ضرورة اعتمادها.

ح. **متابعة الائتمان:** سياسات الائتمان قد تنص على ضرورة متابعة القروض التي تم تقديمها، لاكتشاف اي □عوبة من الصعوبات المحتملة في السداد، بما يسمح باتخاذ الإجراءات الملائمة في الوقت المناسب.[1]

2. عناصر السياسة الائتمانية:

للبنك وظيفتين رئيسيتين هما قبول الودائع ومنح القروض، فينبغي استثمار الودائع الموجودة في البنك بصورة مربحة مع مراعاة السيولة لمجابهة طلبات السحب المتوقعة وغير المتوقعة، لذلك تسعى المصارف التجارية دائما إلى تحقيق ما يلي:

أ. **الربحية:** يسعى البنك بالدرجة الأولى من وراء توظيف أمواله إلى تحقيق أكبر ربح ممكن، لأن مدى كفاءة الإدارة تقاس بحجم الأرباح التي تحققها، وتحقيق أرباح يعني أن تكون إيرادات البنك والمتمثلة في:[2]

- الفوائد الدائنة على التسهيلات الائتمانية.
- العمولات الدائنة التي تتقاضاها البنوك نضير خدماتها التي تقدمها للآخرين.
- أتعاب الخدمات التي تقدمها البنوك بالاستشارات وإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية.
- فورقات العملة الأجنبية: هي أرباح محققة من شراء وبيع العملات الأجنبية.
- إيرادات أخرى: مثل عوائد الاستثمار في الأوراق المالية،...إلخ.

[1] حابس إيمان، "دور التحليل المالي في منح القروض"، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص بنوك مالية، 2011/2010، ص20.

[2] عبد المعطي رضا الرشيد، محفوظ أحمد جودة ,"إدارة الائتمان"، مرجع سابق، ص199.

أما التكاليف فتتمثل فيما يلي:

- فوائد المداينة: تعبر عن الودائع التي يقوم البنك بدفعه.
- عمولات المداينة: هي التي يدفعها البنك للمؤسسات الأخرى.
- المصاريف الإدارية والعمومية.

وتجدر الإشارة أنه على البنك اقتطاع 10% من □افي الأرباح في كل سنة، ليصفها في حساب الاحتياطي الإجباري، ويستمر في الاقتطاع إلى أن يصبح مجموع الاحتياطي الإجباري مساويا لحجم رأس المال.

ب. **السيولة:** يعني احتفاظ المصرف بمركز مالي يتصف بالسيولة، أي توفر قدر كافي من الأموال السائلة لدى المصرف –النقدية والأ□ول التي يمكن تحويلها إلى النقدية إما بالبيع أو بالاقتراض–لمقابلة طلبات السحب دون أي تأخير، وهدف السيولة دقيق لأنه يستلزم الموازنة في توفير قدر مناسب من السيولة للمصرف، وهو أمر قد يتعارض مع هدف تحقيق الربحية، ويبقى على إدارة المصرف الناجحة مهمة الملائمة بين هدفي الربحية والسيولة.

تعتمد سيولة البنك على عدة عوامل منها:[1]

- ✓ **مدى ثبات الودائع:** يجب على العميل أن لا يسحب ودائعه قبل موعد استحقاق لأن ذلك يخل بنود الاتفاقية المبرمة فإذا استلزم ذلك يلجأ البنك إلى كسر الوديعة مع خصم الفوائد عليه وأن يعطى قرضا بفائدة أعلى لكن مع احتفاظه بالوديعة كضمان.
- ✓ **قصر مدة التسهيلات الائتمانية الممنوحة:** فكلما قصرت مدة التسهيلات الائتمانية التي يمنحها البنك كلما شعرت أيضا إدارة البنك باطمئنان أكثر، فالقروض طويلة الأجل لمدة خمسة عشر سنة مثلا قد لا توحي باطمئنان لدى إدارة البنك، وذلك لأن كثيرا من الظروف الاقتصادية قد تغيرت، والدورات التجارية والصناعية قد تنقلب، وظروف المنافسة قد تختلف وكذلك فيما يتعلق بالتغيرات والتطورات التكنولوجية.[2]
- ✓ **الأمان:** يتوفر الأمان لدى المصرف عندما يتأكد من أن القروض التي يمنحها للعملاء سوف يتم تسديدها في وقتها المحدد، وينبغي التو□ل إلى ذلك بدراسة:[3]

[1] عبد المعطي رضا الرشيد، محفوظ أحمد "جودة إدارة الائتمان"، مرجع سابق، ص200.

[2] عبد المعطي رضا الرشيد، محفوظ أحمد، "جودة إدارة الائتمان"، مرجع سابق، ص202.

[3] منير إبراهيم هندي، "إدارة البنوك التجارية: مدخل إلى اتخاذ القرارات"، ط3، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر 2010، ص210.

- أهلية المقترض.
- السمعة التجارية للمقترض، ومدة انتظامه في الوفاء لالتزاماته.
- الكفاءة الفنية والإدارية للقائمين على إدارة المنشأة طالبة للاقتراض.
- المركز المالي للمنشأة ومدى توازن هيكلها التمويلي،...إلخ.
- مدة القرض: فكلما كانت أقل كلما أدى إلى حسن التقدير وتجنب المخاطر.
- حجم القرض ومدى وجود تناسب بينه وبين دخل المقترض ومدى ملائمته لإتباع الحاجات المطلوب تمويلها.

المطلب الثاني: أسس وإجراءات منح الائتمان.

إن منح الائتمان المصرفي يجب أن يتم وفقا لأسس وقواعد مستقرة ومتعارف عليها، كما يجب أن يكون مسبوقا بمجموعة من الإجراءات والخطوات التي تتم فيها دراسة طلب القرض من مختلف جوانبه.

أولا: أسس منح الائتمان.

إن عملية المنح يجب استنادا إلى قواعد وأسس ثابتة ومتعارف عليها، وهي:

1. توفير الأمان للأموال.
2. المحافظة على سلامة التوظيف، وحسن استخدام المتاحة للمصرف.
3. الملائمة بين هدفي الربحية والسيولة، حيث أن البنك يسعى إلى زيادة أرباحه عن طريق زيادة حجم القروض الممنوحة من جهة ومن جهة هو ملزم أمام مودعين بسحب ودائعهم في أي وقت باعتبارها ودائع تحت طلب، وبالتالي فإن إدارة المصرف مطالبة بالاحتفاظ بمركز مالي يتصف بالسيولة لمقابلة طلبات السحب دون تأخير، ومن دون أن يتعارض مع هدف تحقيق الربحية.
4. التغيير بالسياسة العامة للدولة وعلى الأخص القرارات التي يتخذها البنك المركز بشأن هياكل أسعار الفائدة والعمولات والنسب النقدية والمصرفية.

ثانيا: إجراءات منح الائتمان.

قد يلجأ البنوك إلى وضع خطوات عند القيام بعملية منح الائتمان، وذلك منعا لحدوث أي خلل أو انحراف عند اتخاذ القرار بمنح ائتمان أو عدمه، ومن أهم الإجراءات التي تمر بها عملية الائتمان هي:

1. دراسة طلبات الائتمان: يتقدم العميل بالطلب للحصول على قرض وفق النموذج المعد من قبل البنك، يحدد فيه الغرض من الائتمان وفتراته وجدول السداد، وقد يستدعي الأمر إجراء أكثر من مقابلة شخصية من قبل موظفي البنك إلى مقر العميل الطالب للقرض.[1]
2. تحليل المركز المالي للعميل: يتم تحليل المركز المالي للعميل طالب القرض من خلال دراسة القوائم المالية وتحليلها، وقد تشمل عملية تحليل المركز المالي للعميل دراسة بعض النسب والمعدلات كنسب السيولة ونسب الربحية ونسب المديونية. وبذلك تتحدد الملائمة المالية للعميل وفيما إذا كان الوضع يسمح له بالحصول على قرض أم لا.[2]
3. الاستفسار عن مقدم الطلب: تستفسر إدارة الائتمان عن السمعة التجارية للعميل وشكل علاقته السابقة مع البنك أو بنوك أخرى، لكي تتخذ قرار ائتماني سليم[3].
4. التفاوض مع العميل: بعد التحليل المتكامل لعنا□ر المخاطر الائتمانية المحيطة بالقرض المطلوب بناء على المعلومات التي تمت تجميعها يقوم البنك بالتفاوض مع العميل على شروط العقد التي تتضمن: تحديد مبلغ القرض، الغرض الذي يستخدم فيه وكيفية □رفه وطريقة سداده.[4]
5. طلب ضمان تكميلي: يطلب البنك من العميل تقديم الوثائق الخا□ة بالضمان من ناحية إثبات الملكية، بالإضافة إلى وثائق التأمين على الأ□ول المقدمة كضمانات.[5]
6. توقيع عقد الائتمان: قد يتفق الطرفان على شروط العقد وبنود التفاوض بينهما، وقد لا يتفقان.
7. □رف قيمة القرض: تحت تصرف العميل كليا، حيث يكون من حق العميل سحب كامل المبلغ أو جزء منه.[6]
8. سداد الائتمان ومتابعته: تعتبر مرحلة تحصيل القرض آخر مرحلة من مراحل القرض، وهي التي يقوم فيها العميل بسداد القرض مضافا إليه الفوائد، وذلك وفق طريقة السداد المتفق عليها، ولضمان متابعة عملية

[1] عبد المطلب رضا الرشيد، محفوظ أحمد جودة، "جودة إدارة الائتمان" مرجع سابق، ص221.

[2] □لاح الدين السيسي، "قضايا مصرفية معا□رة"، مرجع ص32.

[3] حمزة محمود الزبيدي"ادارة الائتمان و التحليل الائتماني"مرجع سابق ص 206

[4] حسين بالعجوز، "مخاطر □يغ التمويل في البنوك الاسلامية والبنوك الكلاسيكية: دراسة مقارنة"، مؤسسة الثقافة الجامعية، الاسكندرية، مصر 2009، ص73.

[5] حسين بالعجوز، "مخاطر □يغ التمويل في البنوك الاسلامية والبنوك الكلاسيكية: دراسة مقارنة "مرجع سابق، ص72.

[6] عبد المعطي رضا الرشيد، محفوظ أحمد " جودة إدارة الائتمان "مرجع سابق، ص222.

السداد فإن من الضروري فتح ملف لكل عميل فيه كافة المستندات الخا□ة بالقرض، وبعدها يقوم بمتابعة تسديد القرض.[1]

ثالثا: معايير منح الائتمان.

يعتمد البنك في منح الائتمان عدة معايير، لتجنب الوقوع في الكثير من المخاطر التي يمكن تجنبها، ومن بينها:

1. الشخصية العميل: تعد شخصية العميل الركيزة الأساسية الأولى في القرار الائتماني والأكثر تأثيرا في المخاطر التي تتعرض لها البنوك التجارية، فيجب على الإدارة في بادئ الأمر أن تحدد شخصية العميل بدقة، فيمكن أن نقول أنها تعني الخصائص التي تظهر رغبة العميل القوية في سداد القرض وفوائده، وهذه الرغبة تعتمد على نشأة الشخص وما يتمتع به من أخلاقيات و□فات الأمانة والشرف والعدالة، ويمكن التعرف على شخصيته من خلال انتظامه في سداد ديونه.[2]
2. رأس المال: يعتبر من أهم أسس القرار الائتماني، ولهذا فإن إدارة الائتمان تزيد من تحليلها لرأس مال العميل لتحديد درجة المخاطر التي تتعرض لها، و تعني برأس مال العميل مقدار ما يملكه من ثروة أو ما يملكه من أ□ول منقولة وغير منقولة، يجب على العميل أن يتمتع برأس مال مناسب، يمكن البنك من استرداد مستحقاته فهو يحول دون و□ول الخسائر إلى حقوق الدائنين، وعند دراسته هذا العنصر ينبغي التركيز على تحليل نسب المديونية والأموال الذاتية والأموال المقترضة فإن كان رأس المال يتمتع بالملائمة فهذا يعني أن المركز المالي للعميل سليم.[3]
3. القدرة: وتعني مدى قدرة العميل على إدارة الشركة بكفاءة وفاعلية، بما في ذلك مؤهلاته وخبرته بما يعكس سداد الأقساط أو الدين في الوقت المحدد وهذا من جهة، ومن جهة أخرى توفر الأهلية الكاملة فمن يوقع عند الاقتراض لا يجب أن يكون قا□ر أو غير مؤهل قانونيا للتوقيع، وفي حالة الشركات ينبغي على مسؤول الائتمان التأكد من الشركاء المتضامنين هل قاموا فعلا بالتوقيع وبكامل عددهم أم لا، ...إلخ.

[1] حسين بالعجوز،" مخاطر □يغ التمويل في البنوك الاسلامية والبنوك الكلاسيكية: دراسة مقارنة" ,مرجع سابق، ص75.

[2] حمزة محمود زبيدي، "إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني" مرجع سابق، ص ص 142..143.

[3] حمزة محمود زبيدي، "إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني" مرجع سابق، ص ص146..147.

4. الضمانات: تعتبر الضمانات نوع من الحماية أو تأمين للبنك من مخاطر التوقف عن السداد، يطلبها البنك من المقترض لتعزيز الثقة ولضمان استرجاع حقه في حالة توقف العميل عن السداد، ينبغي أن تتوفر في الضمانات □لفات محددة، مثل سهولة التصريف، البيع وإمكانية التخزين، ...إلخ[1]، والضمان الأفضل للبنك هو ذلك الذي يمكن تحويله إلى نقد بسهولة وبدون خسارة، ولذلك يجب أن يراعى عند تحديد الضمان ما يلي:

- ✓ تقلب قيمة الضمان بشكل كبير خلال فترة الائتمان.
- ✓ درجة الرهن من الدرجة الأولى لصالح البنك، بحيث يمكن استخدامها لسداد قيمة الائتمان عند عجز العميل عن السداد.
- ✓ ملكية العميل للضمانات ملكية كاملة وليس محل نزاع.
- ✓ كفاية الضمانات المقدمة لتغطية قيمة الائتمان والفوائد والعمولات الأخرى قدر المستطاع.
- ✓ الظروف المحيطة: يتأثر منح الائتمان بالتقلبات الاقتصادية والمالية المستقبلية ومدى تأثيرها على أوضاع المقرض، وكذا ظروف المنافس في السوق من حيث حجم المبيعات والقدرة على تحقيق الإيرادات.[2]

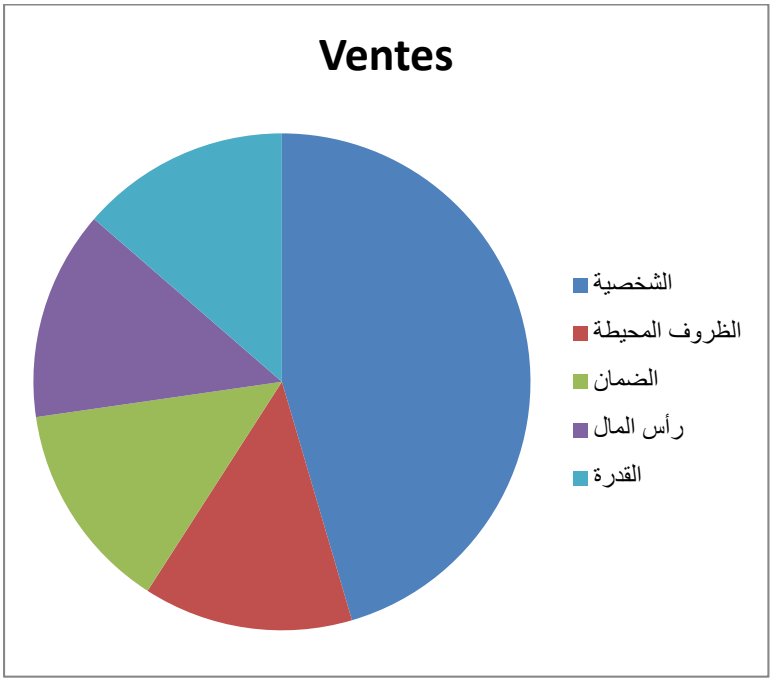
يطلق على كل من الشخصية والقدرة ورأس المال والضمانات والظروف الاقتصادية بنظام 5Cs.

ويمكن تلخيص العوامل السابقة في الشكل التالي:

الشكل رقم (1-03): معايير منح القرض

[1] عبد المعطي رضا الرشيد، محفوظ أحمد" جودة إدارة الائتمان"، مرجع سابق، ص 217.

[2] حمزة محمود زبيدي، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني "مرجع سابق، ص ص148. 149.



المصدر: رحيم حسين، "الاقتصاد المصرفي"، دار بهاء للنشر والتوزيع، قسنطينة، الطبعة الأولى 2008.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار الائتماني

هناك مجموعة من عوامل مترابطة ومتكاملة تؤثر على اتخاذ القرار الائتماني في أي بنك وهي:[1]

أولا: عوامل خاصة بالعميل:بالنسبة للعميل تقوم عوامل :الشخصية ،رأس المال وقدرته على إدارة نشاطه وتسديد التزاماته و الضمانات المقدمة والظروف العامة و الخا□ة التي تحيط بالنشاط الذي يمارسه العميل تقوم جميعها بدورها في تقييم مدى □لاحية العميل للحصول على الائتمان المطلوب وتحديد مقدار المخاطر الائتمانية ونوعها والتي يمكن أن يتعرض لها البنك عند منح الائتمان فعلية تحليل المعلومات و البيانات عن حالة العميل المحتمل سوف تخلق القدرة لدى إدارة الائتمان على اتخاذ قرار الائتماني السليم .

ثانيا: العوامل خاصة بالبنك :وتتمثل هذه العوامل:

[1]السيد محمد احمد السريتي محمد عزت محمد غزلان "اقتصاديات النقود والبنوك والاسواق المالية "مرجع سابق ص ص 103.101

1. درجة السيولة التي يتمتع بها البنك حاليا وقدرته على توظيفها ومفهوم السيولة يعني القدرة البنك على موجهة التزاماته والتي تتمثل بصفة أساسية في عنصرين هما:تلبية طلبات المودعين للسحب من الودائع وأيضا تلبية طلبات الائتمان أي القروض والسلفيات لتلبية احتياجات المجتمع
2. نوع الاسراتيجية التي يتبناها البنك في اتخاذ قراراته الائتمانية ويعمل في إطارها ،أي في استعداده لمنح الائتمان معين او عدم منح هذا الائتمان
3. الهدف العام الذي يسعى البنك الى تحقيقه خلال المرحلة القادمة
4. القدرة التي يمتلكها البنك وخا□ة الكوادر البشرية المؤهلة على القيام بوظيفة الائتمان البنكي وأيضا التكنولوجية المطبقة وما يمتلكه البنك من تجهيزات الكترونية الحديثة

ثالثا: العوامل الخاصة بالتسهيل الائتماني :ويمكن حصر هذه العوامل بما يلي:

1. الغرض من التسهيل
2. المدة الزمنية التي يستغرقها القرض أو التسهيل
3. مصدر السداد الذي سيقوم العميل المقترض بسداده
4. طريقة السداد المتبعة ،أي هل يتم سداد القرض أو التسهيل دفعه واحدة في نهاية المدة أم يتم سداده على أقساط دورية
5. ثم مبلغ هذا القرض أو التسهيل ولذلك أهمية خا□ة ،حيث انه كان البنك احرص في الدراسات التي يجريها خا□ة إن نتائج عدم سداد القرض بمبلغ ضخم تكون □عبة وقد تؤثر على سلامة المركز المالي للبنك.

ويمكن أن تضيف إلى هذه العوامل ضرورة الالتزام بالقيود القانونية حيث تحدد التشريعات القانونية التي يصدرها البنك المركزي إمكانية التوسع في الائتمان او تقليصه و الحد الأقصى للقروض ومجالات النشاط المسموح بتمويلها

المبحث الثالث:مخاطر الائتمان المصرفي.

تعتبر المخاطرة جزء لا يتجزأ من العمل المصرفي خصوصا مع ارتفاع حدة المنافسة والتطور التكنولوجي وزيادة حجم المعاملات المصرفية، والحاجة إلى بنوك ذات أحجام كبيرة فالبنوك أصبحت اليوم تواجه مخاطر مصرفية متنوعة تتفاوت في درجة خطورتها من بنك إلى آخر، وإن حسن التقييم والتحليل والدراسة، ومن ثم إدارة مجمل المخاطر المحتملة من العوامل المساعدة على نجاح البنط وضمان استمراره في السوق المصرفية بعوائد مرضية ومخاطر متدنية، وباعتبار المؤسسات المالية من المنشآت ذات الطبيعة الخاصة التي تواجه عوائد ومخاطر على اختلاف أشكالها في وقت واحد، فإن المخاطر الائتمانية من أهمها التي تواجهها والناتجة عن المعاملات المصرفية مع العملاء والمؤسسات والتي تصنف إلى مختلفة يمكن قياسها بمؤشرات متطورة تسمح للبنك من تحديدها بدقة والتنبؤ بها مستقبلا، وهو ما يساعدها على التحكم والتقليل منها، هذا إذا كان منها الصعب القضاء عليها.

تتمثل مخاطر منح الائتمان في عدم تأكد المقرض من قيام العميل بسداد القرض ومع الفوائد المترتبة عليه في المواعيد المتفق عليها، لذلك تهتم إدارة المصارف بتحديد حجم المخاطر المحيطة بالقرض وطبيعتها إلى أقصى قدر ممكن لأنها تمثل إحدى الأسس التي يعتمد عليها المصرف في تحديد شروط الإقراض.

المطلب الأول: مفهوم المخاطر الائتمانية.

لقد تعددت وتنوعت تعاريف المخاطر الائتمانية، ومنها:

- درجة تغلب فعلي للعملية الاقراضية على العائد التعاقدي، كنتيجة للأسباب الداخلية والمتمثلة في ضعف إدارة البنك، أو أسباب خارجية والناتجة إما لعدم قدرة العميل على السداد أو تأخره في السداد، وأما الأسباب السيادية كالظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وهذه الدرجة باستخدام النسب المالية التقليدية مع الاستعانة ببعض الأساليب الإحصائية كأساس لاتخاذ القرار الائتماني.[1]
- المخاطر الائتمانية هي درجة تقلب في الأرباح التي يمكن أن تنشأ خسائر القروض والاستثمارات المتعلقة بالديون المعدومة.[2]
- المخاطر التي تنشأ بسبب عدم السداد بالكامل وفي الوقت المحدد، مما ينتج عنها خسائر مالية.[3]

[1] محمود محمد عبد ربه محمد، "دراسات في محاسبة تكاليف قياس تكلفة مخاطر الائتمان المصرفي في البنوك التجارية"، كلية التجارة، جامعة عين الشمس 2000، ص52.

[2] حسين بالعجوز، مرجع سابق، ص71.

[3] حمزة محمود الزبيدي، "إدارة الائتمان المصرفي والتحليل المالي، مرجع سابق، ص174.

- تعرف مخاطر الائتمان في احتمال عدم مقدرة العميل المقترض من سداد القرض وأعبائه وفقا للشروط المتفق عليها عند منح الائتمان.[1]
- هي تلك المخاطر المقترضة والمتمثلة في عدم تأكد المقرض (البنك) من قيام المقترض (العميل) بسداد القرض الذي حصل عليه في موعد استحقاقه.[2]

المطلب الثاني: صور المخاطر الائتمانية.

إن خطر الائتمان يمكن أن يحدث كنتيجة لظروف ومتغيرات غير متوقعة ناجمة في الأساس من عدم قدرة العميل على السداد والعجز الكلي، ويترتب على ذلك آثار سلبية على البنك وسمعته المصرفية، وبالتالي معاملاته المالية.

أولا: مخاطر متعلقة بالمقترض (العميل): يتم التعرف على المقترض من حيث السمعة الائتمانية والأهلية و لاحية المركز المالي للمقترض، إذ من الطبيعي أن يطمئن المصرف إلى المتعاقد على القرض من خلال تجميع معلومات عن المقترض، فيما إذا كان يحترم تعهداته ووفائه بالالتزامات في المواعيد المحددة، والتعرف ما إذا كان العميل يماطل في السداد أو أنه لا يوفي إلا بالضغط عليه، وهذه الأمور وغيرها يكشف عليها عن طريق الاستعلام عنه من السوق، وكذلك التأكد من المتعاقد على القرض أنه يملك سلطة الاقتراض أو التعاقد على القرض المطلوب بكافة شروطه وضماناته في حالة وجود جهة معنوية طالبة للقرض، وكذلك الذي يساعد في الو ول إلى طالب القرض هو دراسة القوائم المالية واستخراج المؤشرات المالية المختلفة التي توضح مدى توازن الهيكل التمويلي، ومدى اعتمادها على الاقتراض الخارجي وسيولة أ ولها وتطور نشاطها وحجم أعمالها ومعدلات الأرباح المحققة، ومدى تماشيها مع المعدلات السائدة ف النشاط المماثل، ويتم الوقوف على المقدرة الإنتاجية للمقترض من حيث مدى كفاءة استعمال المقترض لعنا ر الإنتاج المختلفة، والأسلوب المتبع للإنتاج مدى جودة الإنتاج وتقبل السوق له.[3]

[1] ابتهاج مصطفى عبد الرحمان، "إدارة البنوك التجارية"، "2، دار النهضة العربية، القاهرة2000، ص444.
[2] طارق طه، "إدارة البنوك في بيئة العولمة والأنترنت"، ، ص443.
[3] مجلة "مثنى للعلوم الاقتصادية والإدارية"، المجلد 5، العدد2، لسنة 2015، ص206.

ثانيا: المخاطر المرتبطة بالقطاع الذي ينتمي إليه العميل: إذ ترتبط هذه المخاطر بطبيعة النشاط الذي يعمل فيه الزبون، إذ من المعروف أن لكل قطاع اقتصادي درجة من المخاطر تختلف باختلاف الظروف التشغيلية والإنتاجية والتنافسية لوحدات هذا القطاع.[1]

ثالثا: المخاطر المرتبطة بالظروف العامة: ترتبط هذه المخاطر عادة بالمخاطر المرتبطة بالظروف الاقتصادية والتطورات السياسية والاجتماعية وغيرها.

رابعا: المخاطر المتعلقة بالعملية المطلوب تمويلها: تتعدد وتتنوع هذه المخاطر بحسب طبيعة كل عملية ائتمانية وظروفها وضماناتها، فمخاطر الاقتراض بضمان بضائع تختلف عن مخاطر الاقتراض بضمان أوراق مالية، وعن مخاطر تمويل عمليات المقاولات وإ□دار خطابات الضمانات المرتبطة لها، ويكون أبراز ذلك من تحليل بعض □ور هذه المخاطر.[2]

خامسا: المخاطر المتصلة بأخطاء البنك: هو عبارة عن قيام البنوك بمختلف تخصصاتها بتقديم سقوف تمويلية ومنح تسهيلات ائتمانية مختلفة (جاري مدين .قروض خصم كمبيالات .....الخ)للقطاعات التجارية والاقتصادية المختلفة[3]

سادسا: المخاطر المتصلة بالغير: وهي المخاطر التي ترتبط بمدى تأثير الزبون طالب الائتمان، وكذلك البنك الذي قدم الائتمان بأية أحداث أو أمور خارجة عم إرادتهم، مثل إفلاس أحد زبائن البنك ذو مديونية عالية.[4]

المطلب الثالث: وسائل الحد من المخاطر الائتمانية.

[1] مجلة "جامعة كركوك للعلوم الإدارية و الاقتصادية"، المجلد 3، العدد2، لسنة 2013، ص67.

[2] مجلة "مثنى للعلوم الاقتصادية والتجارية، مرجع سابق، ص206.

[3] دكتورمحمد فتحي البديوي "ادارة البنوك"المكتبة الاكاديمية الطبعة الاولى 2014ص285.

[4] مجلة "جامعة كركوك للعلوم الاقتصادية"، مرجع سابق،2001ص68.

في ضوء المخاطر التي يتعرض لها الائتمان المصرفي، فإن أهداف البنك الرئيسية كغيره من الوحدات الاقتصادية في تعظيم تحقيق الأرباح، واستمراريتها على المدى الطويل، الأمر الذي يتطلب البحث عن وسائل وأساليب للسيطرة على المخاطر التي تعترض تحقيق الأرباح، وتبدأ عملية معالجة الخطر في المرحلة الأولى بعملية التحصيل فإن تعثرت هذه العملية تبدأ عملية معالجة المخاطر.[1]

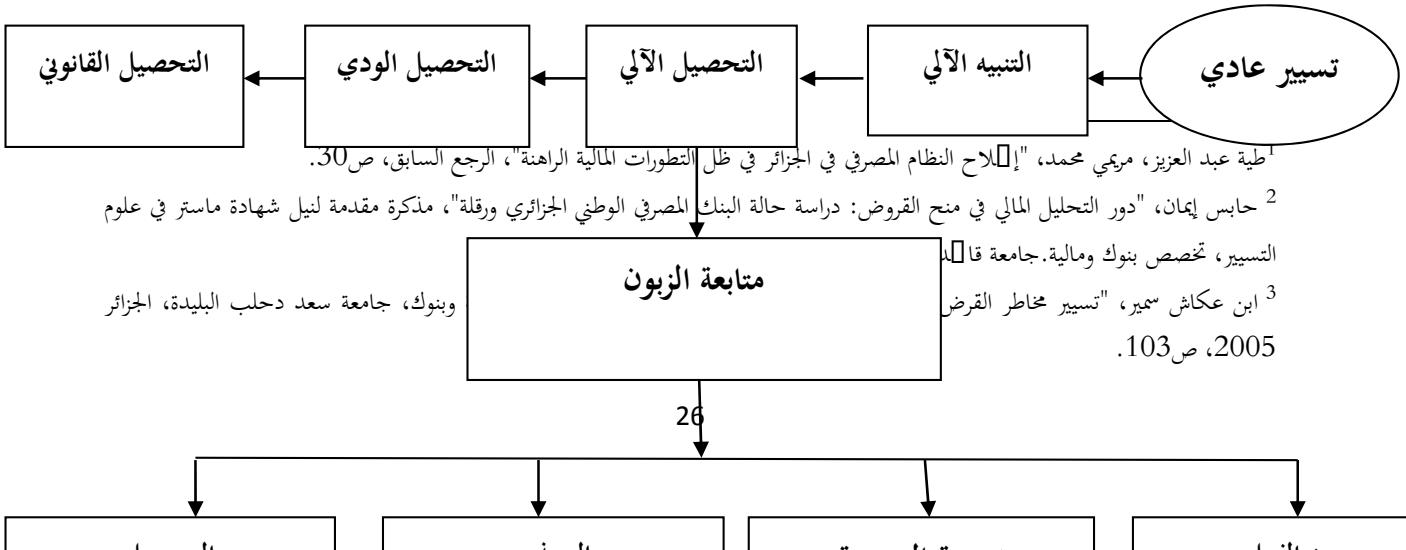
أولا: تحصيل القروض: تعتمد وظيفة التحصيل على مجموعة من الركائز والتي تتمثل في:[2]

1. رد الفعل: يعتبر العامل الأساسي لنجاح وظيفة التحصيل لأنه يمثل سرعة رد الفعل للبنك على حالات حدوث الخطر، لذلك فيجب على البنوك أن تهتم بعامل الزمن، لأن النتيجة بحدوث خلل لدى الزبون من البداية يؤذي إلى رد فعل مناسب يساهم في التحصيل، لذلك يجب على البنوك أن تجهز نفسها بواسطة الأدوات التي تسمح لها بالكشف والتنبيه عن حالات عدم الدفع الحالية والمستقبلية وتنظم بدقة تسييرها.
2. الاستمرارية في معالجة عدم الدفع: إذ يجب على البنك أن يتجنب الانقطاع في عملية التحصيل ويتفادى الثغرات في عملية الضغط المطبقة على الزبون المتأخر، وهذا لاسترجاع أمواله.
3. التصاعد: يتمثل في تصاعد الإجراءات الجبرية وأساليب الإكراه القانوني للزبون، وهذا من الوكالة البنكية إلى مصلحة المنازعات بالمديرية العامة للمصرف إن اقتضى الأمر.

4-تسيير الحسابات: يقوم المصرف بعملية تسيير الحسابات من أجل اجتناب زيادة المخاطر المرتبطة سواء بتجاوز الرخصة المقدمة مسبقا لجعل الحساب مدين أو جعل الحساب مدين ولكن بدون ترخيص مسبق.

فنظام المعلومات للمصرف يقوم في هذه الحالة بالتنبيه على هذه الوضعية غير العادية لسير الحساب، ومن جهة أخرى يقوم بتنظيم رد فعل متصاعد للمصرف وأخذ الاحتياطات اللازمة للإحاطة بهذا الخطر الجديد.[3]

الشكل(1-04): عملية تسيير الحسابات في البنك التجاري



[1] طية عبد العزيز، مريمي محمد، "إ لاح النظام المصرفي في الجزائر في ظل التطورات المالية الراهنة"، الرجع السابق، ص30.

[2] حابس إيمان، "دور التحليل المالي في منح القروض: دراسة حالة البنك المصرفي الوطني الجزائري ورقلة"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في علوم التسيير، تخصص بنوك ومالية.جامعة قا لد وبنوك، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر

[3] ابن عكاش سمير، "تسيير مخاطر القرض 2005، ص103.

المصدر: طية عبد العزيز، مرايمي محمد" إ□لاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة "، الملتقى العلمي الدولي الثاني، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة2008 ص31

ففي هذه الحالة للمسير له حرية اتخاذ القرار سواء بتقديم المساعدة للزبون عن طريق منحه سحب على المكشوف، أو أنه يقوم بالتحصيل مباشرة سواء تحصيل ودي أو قانوني.[1]

ثانيا :معالجة القرض: يتم اقتطاع مستحقات القرض من حساب الزبون بطريقة آلية، ويتم بصفة يومية مراقبة حسابه، بحيث يتم تنظيم عملية الاقتطاع على كل مستحقات المصرف وفقا لما توفر في حساب الزبون، بالإضافة إلى الضمانات المحصل عليها.

[1]حابس إيمان، مرجع سابق، ص ص 29.30.

إن عملية الاقتطاع الآلي يمكن أن تمنح الأولوية للقروض بدون ضمانات أولا، ثم لمختلف القروض الأخرى مقابل ضمانات مرتبة على حسب قيمة هذه الضمانات.

كما هو الوضع بالنسبة لمتابعة الحسابات فإن المسير التحصيل عن طريق هذا النظام يبحث عن مختلف الرسائل بالشعار وطلب تسوية الوضعية وغيرها، وهذا حسب ما يراه مناسبا من متابعة وعدم الدفع من طرف الزبون حتى سوى الوضعية الجديدة.

وهذا طبعا لا يجب أن يضع مسير الحساب من أن يستمتع إلى الزبون الذي يطلب مهلة معينة أو يقترح مهلة للتسوية، وهذا إما إراديا أو كرد فعل له بعد استلامه رسالة آلية كإشعار بالدفع أو التحذير، حيث يقوم المسير بتحليل الآجال والمهلة المطلوبة وكذلك المخططات، ويقوم باقتراح القرار المناسب وتبدأ عملية التحصيل من خلال الوحدات المصرفية التالية:

- ✓ وحدة التحصيل الودي (مصلحة المخاطر).
- ✓ وحدة التحصيل القانوني(مصلحة المنازعات).

تتدخل هاتين الوحدتين في تسيير الخطر في المصرف وعملية تحصيل القرض.[1]

خلاصة

من خلال ما سبق نلاحظ إن البنوك التجارية أ□بحت تلعب دور حقيقي في الوساطة المالية وعمل على تحقيق العوائد والربحية،بدل تقديم القروض بطريقة عشوائية على عكس ما كانت تفعله قبل إ□دار قانون النقد

[1] اعراب حورية، "إدارة مخاطر الائتمان المصرفي في البنوك التجارية: دراسة حالة البنك الجزائري الخارجي البويرة"، مذكرة لنيل شهادة ماستر، تخصص اقتصاديات مالية وبنوك، جامعة

و القرض سنة 1990، فبدأت تعتمد على الطرق العلمية التي تسمح بمعرفة الشروط اللازمة لمنح القروض،وكيفية تقييم مخاطرها والاحتياط منها ومواجهتها في حالة تعثرها.

فالوظيفة الأساسية للبنوك تتمثل في عملية منح القروض، التي تعتبر من أخطر الوظائف التي تمارسها، كون أن تلك القروض التي تمنحها ليست ملكا لها بل هي في الغالب أموال المودعين لديها، فهذا ما يجبر المصرفي على ضرورة الحيطة والحذر عند تقديم القروض للغير.

و من اجل ذلك وجب عليها قبل الإقدام على أي عملية منح قروض الدراسة الجيدة و الدقيقة لملفات القروض، و اعتماد أدوات ووسائل حديثة تمكنها من اتخاذ القرار السليم

الفصل الثاني:

الإطار النظري للقوائم المالية

المبحث الأول: عموميات حول القوائم المالية

تعتبر القوائم المالية وسيلة النظم المحاسبية في عرض نتائج فاعليتها و أنشطتها في الوحدة الاقتصادية، فهي ذات فائدة كبيرة لإدارة المؤسسة لأنها توضح مدى نجاحها أو فشلها في مواردها المتاحة، ومن ناحية أخرى فإن القوائم المالية تمثل المصدر الرئيسي للمعلومات المالية للجهات الخارجية التي تهتم بأعمال المؤسسة.

المطلب الأول: ماهية القوائم المالية

✓ تعريف القوائم المالية.

تعريف الأول: تمثل القوائم المالية الوسيلة الأساسية لتو□يل المعلومات المحاسبية للأطراف الخارجية، وعلى الرغم من أن القوائم المالية قد تحتوي على معلومات مصادر خارج السجلات المحاسبية.[1]

تعريف الثاني: هي القوائم التي تعكس عملية تجميع و التبويب و التلخيص النهائي في البيانات المحاسبية.[2]

تعريف الثالث: هي أرقام تعبر عن العمليات التي قامت بها المنظمة خلال السنة المالية مرتبة حسب الهدف من إعدادها فهناك قوائم تقيس الوضع المالي المنظمة من حيث المديونية والوالدتين وهناك قوائم تقيس □افي الدخل من حيث الإيرادات و المصروفات وأخرى تقيس تدفقات النقدية من تدفقات داخلة وأخرى خارجة.[3]

تعريف الرابع: القوائم المالية هي المصدر الأهم والرئيس لتزويد المحلل المالي بالمعلومات والأرقام والبيانات المالية التي تمثل جميع جوانب المنشأة وتصف عملياتها، وتعد مهنة المحاسبة الجهة المسؤولة عن إعداد وإ□دار القوائم المالية، ولكن دور المحلل المالي هو إستخدام تلك القوائم المالية وتحليلها وتفسير ما يعني كل رقم من تلك القوائم المالية.[4]

المطلب الثاني:خصائص القوائم المالية:

[1]طارق عبد العال حماد, "التقارير المالية:الدار الجامعية .مصر 2005ص35

[2]–مصطفى □الح سلامة,"نظم المعلومات المحاسبية"، دار البداية، طبعة01 .عمان، الأردن، ،2010 ،ص 11.

[3]– محمد الصيرفي،" تعلم كيفية تحديد هيكلك المالي وقراءة قوائمك المالية،" دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر ،2007ص41.

[4]– هيثم محمد الزغبي، الادارة والتحليل المالي، دار الفكر للنشر، عمان، الأردن، ، 2009ص191.

الخصائص النوعية هي □لفات تجعل المعلومات الواردة في القوائم المالية مفيدة للمستخدمين كما تو□ف القوائم المالية غالبا بأنها تظهر بصورة □ادقة وعادلة وتتمثل الخصائص النوعية الأساسية الأتي[1]:

أ. قابلية للفهم: إن إحدى الخصائص الأساسية التي يجب توافرها في المعلومات الواردة بالقوائم المالية هي جاهزيتها وقابليتها للفهم من قبل المستخدمين ولهذا الغرض فإنه يفترض أن يكون المستخدم على دراية كاملة بالأنشطة التجارية والاقتصادية وبالمحاسبة وأن تكون لديهم الرغبة لدراسة المعلومات بعناية، ومع ذلك فإنه لا يجوز استبعاد أية معلومات تتعلق بالمسائل المعقدة وتعتبر ملائمة لعملية اتخاذ القرارات الاقتصادية بمعرفة المستخدمين بحجة أنه قد يصعب على بعض المستخدمين فهمها[2]

ب. الملائمة: ويقصد بها أن تكون المعلومات المحاسبية ذات □لة أو ارتباط بالقرار المزمع اتخاذه ويمكن تحقيق هذه الخا□ية من خلال معرفة مدى استفادة متخذ القرار من المعلومة المحاسبية والتقليل من البدائل المتاحة أمامه[3] ولها ثلاث خصائص وهي[4]:

- إن تتميز المعلومات بالقدرة التنبؤية وذلك لمساعدة متخذ القرار في تحسين احتمالات في التو□ل إلى تنبؤات □ادقة عن نتائج الأحداث.
- أن تتميز المعلومات بإمكانية التحقق من التوقعات وذلك عن طريق الرقابة والتقييم من خلال التغذية العكسية.
- أن تأتي في الوقت المناسب فأجل الحصول على المعلومة يكون على حساب فائدتها.

ج. المصداقية: لتكون المعلومات مفيدة يجب أن تكون مؤثرة فيها ويعتمد عليها وتسمم المعلومات بالمصداقية إذا كانت خالية من الأخطاء الهامة والتحيز وكان بإمكان المستخدمين الاعتماد عليها كمعلومات تعبر بصدق ما يقصد أن تعبر عنه أو المتوقع أن تعبر عنه.

---

[1] أمين السيد أحمد لطفي، "إعداد القوائم المالية في ضوء المعايير المحاسبية" دار نشر الثقافة، الإسكندرية، مصر، طبعة الأولى، 2008،ص .5

[2] يوسف محمد جرتوع، سالم عبد الله حلس، المحاسبة الدولَة مع التطبيق العلمٍ لمعاَيير المحاسبة الدولَية"ط1 عمان، مؤسسة الوراق للنشر والتوزٌيع، 2002، ص 80.

[3] زروخي علاء الدين"تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية في ظل تطبيق معايير المحاسبة الدولية":مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر اكديمي في العلوم الاقتصادية تخصص مالية وجباية .جامعة محمد بوضياف ،المسيلة 2016_2017

[4] رضوان حلوج حنان ، تطور الفكر المحاسبٍ (مدخل النظرَة المحاسبَة)ط1مديرية المطبوعات الجامعية .حلب 1991ص31

ويمكن أن تكون المعلومات ملائمة ولكن غير مؤثر فيها بطبيعتها وطريقة تمثيلها لدرجة أن الاعتراف بها في موضع نزاع قانوني اعتراف المنشاة بكامل المبلغ المطالب به في الميزانية بعد غير مناسب في حين انه يكون من المناسب الإفصاح عن المبلغ من الظروف المحيطة بالمطالبة[1]

ولن تكون هناك مصداقية إن لم تتوفر الخصائص التالية[2]:

1. التمثيل الصادق: حتى تكون المعلومات موثوقة يجب أن تعبر بصدق على العمليات والأحداث الأخرى.

2. جوهر على شكل القانوني: بمعنى أن المعلومات المالية يجب أن تعبر عن حقيقتها الاقتصادية وليس مجرد شكلها القانوني.

3. الحياد: بمعنى أن تكون القوائم المالية خالية من التحيز.

4. الحيطة والحذر: أي التحلي بالحذر عند إعداد القوائم المالية خاصة في وضع التقديرات المطلوبة في ضل عدم التأكد مما يجنب مجهزيها القيام بتضخيم الأصول وتقليل من الالتزامات.

5. الشمولية: بمعنى أن تكون معلومات الوردة في القوائم المالية كاملة ضمن حدود الأهمية النسبية والتكلفة فحذف معلومات قد يجعلها مضللة وغير موثقة.

د. قابلية للمقارنة: يكون إمام مستخدمي القوائم المالية بصفة عامة والمقرضين والمستثمرين بصفة خاصة فرص استثمار وإقراض متعددة ويجب أن يكون مستخدمو القوائم المالية قادرين على إجراء مقارنات للقوائم المالية لعدة فترات زمنية مختلفة لنفس المؤسسة وذالك لتحديد بعض الاتجاهات المتعلقة بمركز المؤسسة المالي وأدائها كما يجب أن يكونوا قادرين على مقارنة القوائم المالية لمختلف المؤسسات وذلك لتقييم المركز المالي والأداء النسبي وكذا التغيرات في المراكز المالية لتلك المؤسسات ومن ثم فإن طريقة القياس والعرض للأثر المالي لعمليات والأحداث المتشابهة يجب أن تكون متسقة على مر الزمن بالنسبة لمؤسسة الواحدة كما يجب إعدادها أيضا بطريقة متسقة

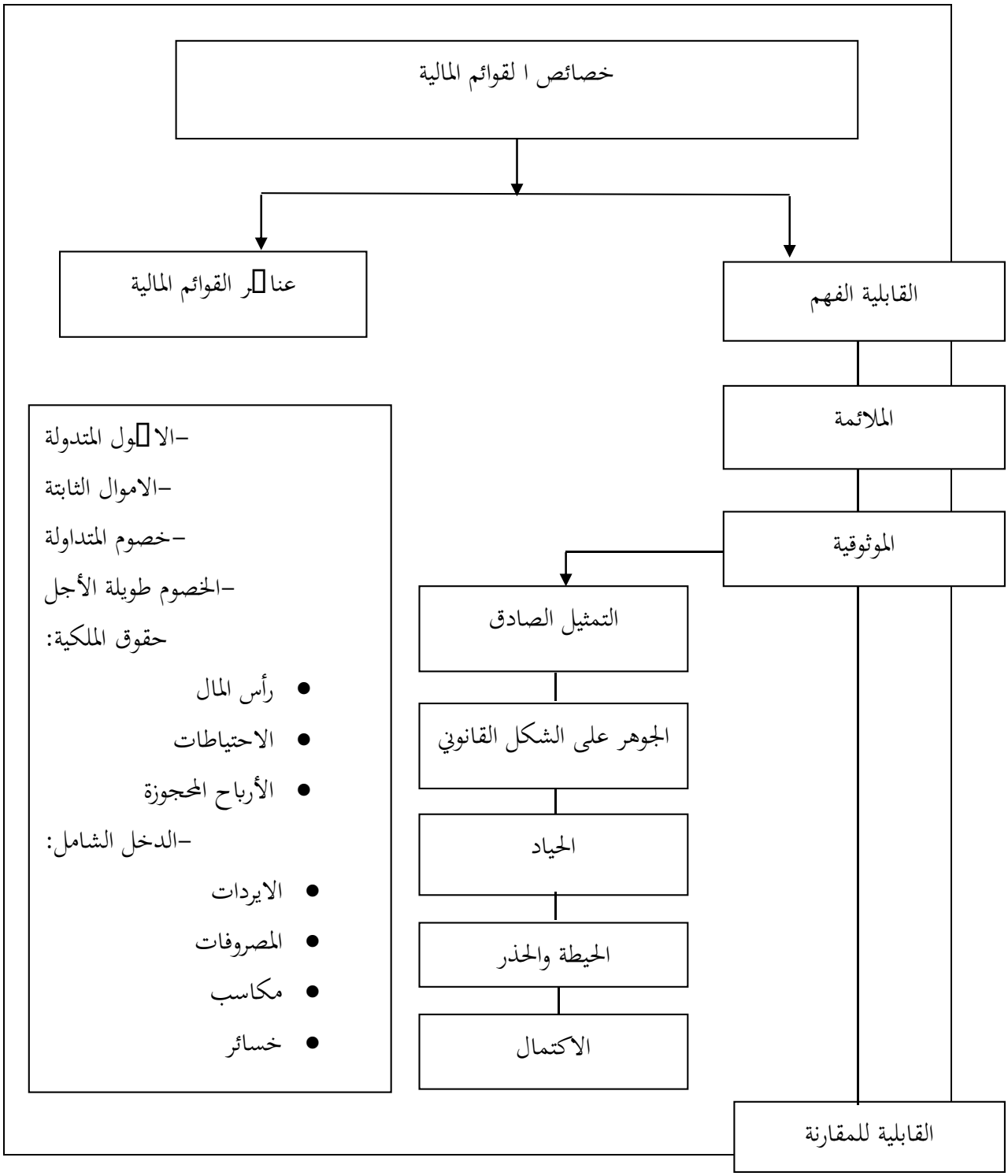
[1] أمين السيد أحمد لطفي، "إعداد القوائم المالية في ضوء المعايير المحاسبية"مرجع سابق ص 52.

[2] رضوان حلوج حنان،"تطور الفكر المحاسبي مدخل النظرية المحاسبية" مرجع سبق ذكره، ص 33.

بالنسبة لمؤسسات المختلفة وأهم ما تتضمنه هذه الخا□ية هو إبلا غ المستخدمين بالسياسات المحاسبية في إعداد القوائم المالية وأي تغيرات في هذه السياسات وأيضا آثار هذه التغيرات. [1]

[1] يوسف محمد جربوع، سالم عبد الله حلس,"المحاسبة الدولية مع تطبيق الفعلي للمعايير المحاسبية"، مرجع سبق ذكره، ص. 82.

الشكل (2-1) التالي يبين خصائص القوائم المالي



المصدر:يوسف محمد جربوع وسالم عبد الله حلس, "المحاسبة الدولية مع تطبيق فعلي للمعايير المحاسبية ",مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع ,الأردن ,الطبعة الأولى, 2002,ص82.

المطلب الثالث: أهداف وأهمية القوائم المالية:

أولاً: أهداف القوائم المالية:

يشير إطار العمل إلى أن هدف القوائم المالية هو توفير المعلومات عن المركز المالي لمشروع وأداءه المالي، والتغير في مركزه المالي، بما يفيد مجموعة كبيرة من المستخدمين اللذين يتخذون القرارات الاقتصادية، كما يشير كذلك إلى أن القوائم المالية المعدة لهذا الغرض، تفي باحتياجات معظم المستخدمين، لكنها لا توفر كل المعلومات التي قد تكون هناك حاجة لها لأغراض اتخاذ القرارات الاقتصادية، لأنها تعكس بدرجة كبيرة معلومات تاريخية، والتعرض معلومات غير مالية.[1] ومن أهم هداف القوائم المالية[2]:

- تقديم المعلومات عن الوضع المالي ونتائج الأعمال والتغير في الوضع المالي للمؤسسة، بحيث تكون هذه المعلومات مفيدة لكل المستخدمين لها فيما يتعلق باتخاذ القرارات، وهذا تحقيقا لمبدأ العدالة أمام المعلومة؛
- تقديم معلومات تسمح بتقييم كفاءة الإدارة في القيام بواجبات تسمح بتقييم كفاءة الإدارة في القيام بواجباتها، وتساعد في محاسبتها عن الموارد المؤتمنة عمليا؛
- تساعد المستخدمين في التنبؤ بالتدفق النقدي للمؤسسة في المستقبل؛
- تمكين مستخدميها من تقييم مقدرة المؤسسة على توليد النقدية أو ما يعادلها، وكذلك تقييم توقيت الحصول على تلك النقدية ودرجة التأكد المرتبطة بها، ويفيد تقييم هذه المقدرة في تحديد قدرة المؤسسة على دفع الرواتب للموظفين وسداد مستحقات الموردين، وسداد القروض والفوائد المترتبة عليها، ودفع أرباح الأسهم إلى المساهمين؛
- توفير المعلومات المتعلقة بهيكل التمويل، وهو الأمر الذي يفيد في التنبؤ باحتياجات المؤسسة من القروض، ومعرفة كيف سيتم توزيع الأرباح والنفقات النقدية المستقبلية، بين أ□حاب المصلحة في المؤسسة، كما تفيد أيضا في التنبؤ بمدى نجاح المؤسسة في الحصول على التمويل اللازم في المستقبل؛

[1] زروخي علاء الدين,"تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية في ظل تطبيق المعايير الحاسبة الدولية".مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر اكاديمي في العلوم الاقتصادية تخصص مالية وجباية جامعة محمد بوضياف مسيلة 2016،2017ص23.

[2] هشام دغموم "إعداد القوائم المالية وفق المعايير الدولية للمحاسبة ودوره في تحقيق التنمية "مذكرة ماجيستر في علوم التسيير ،جامعة بحي فارس المدية 2009ص،33.32,

- تفيد المعلومات المتعلقة بأداء المؤسسة والتي ترد في حساب النتيجة، في تقييم التغيرات المحتملة في الموارد الاقتصادية، التي يتوقع أن تسيطر عليها المؤسسة في المستقبل، كما أن هذه المعلومات تسمح بالتنبؤ بقدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية من مواردها المتاحة حاليا، كما تفيد أيضا في الحكم على قدرة وفعالية المؤسسة في توظيف موارد إضافية؛
- تسمح المعلومات المضمنة في الميزانية العامة، بتقييم الأنشطة الاستثمارية و التمويلية والتشغيلية خلال الفترة التي يتم إعداد القوائم المالية حولها، وتفيد هذه المعلومات في تزويد المستخدم بأساس مناسب لتقييم قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية أو ما يعادلها، واحتياجات المؤسسة لتوظيف تلك التدفقات.
- تحقيق الحاجات العامة لغالبية المستخدمين، ولكن القوائم المالية على كل حال لا توفر كافة المعلومات التي يحتاجها المستخدمين لصنع القرارات الاقتصادية، لأن هذه القوائم المالية تعكس إلى حد كبير الآثار المالية للأحداث السابقة ولا توفر بالضرورة معلومات غير مالية.

ثانيًا: أهمية القوائم المالية:

تبرز أهمية القوائم المالية والغرض من إعدادها في ثلاثة نقاط يمكن تلخيصها كالأتي[1]:

- أداة اتصال؛
- وسيلة في تقييم الأداء؛
- وسيلة تساعد في إتخاذ القرار.

فالقوائم المالية تعتبر أداة لإيصال رسالة واضحة ومفهومة لمستعمل المعلومات المحاسبية عن نشاط المؤسسة والمستثمرين فيها وسيلة لربط علاقات بين المؤسسة والموردين، العمال، البنوك..، كذلك وسيلة لتوفير المعلومات لمختلف الأقسام المكونة للمؤسسة.

أيضا تساعد القوائم المالية لتقييم أداء الإدارة والحكم على كفاءتها واستعمال الموارد الموضوعية تحت تصرفها، فتستعمل في الحكم على المركز المالي للمؤسسة ومدى التقدم في تحقيق أهداف المؤسسة وكذا كيفية استخدام موارد المؤسسة.

[1] طلال الجحاوي، سالم الزوبعي، القياس المحاسبي ومحدداته و انعكاسها على رأي مراقب الحسابات، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص 17 .

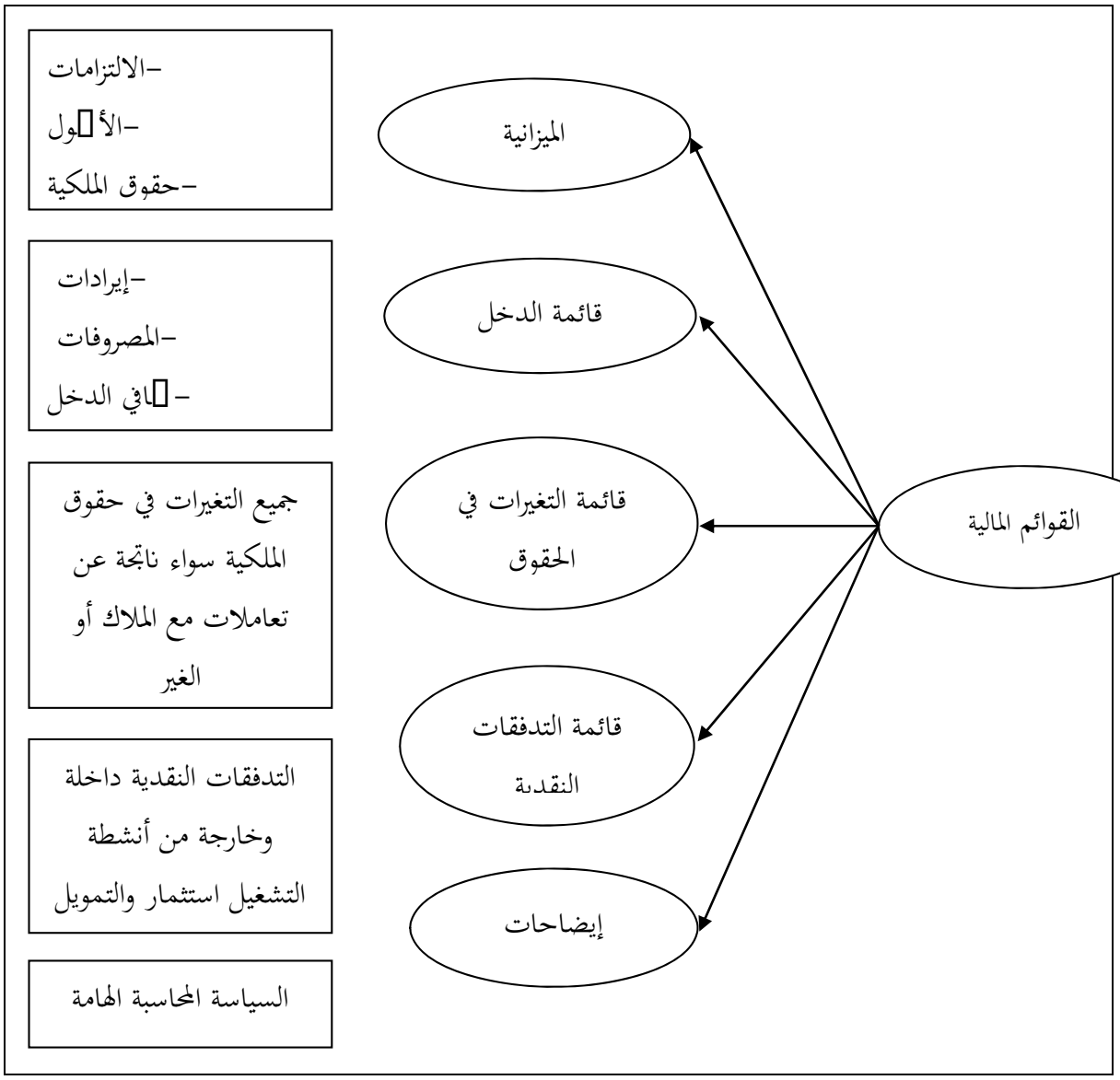
وتعتبر أيضا وسيلة لاتخاذ القرارات حيث تساعد الإدارة ومختلف الأطراف المتعاملين مع المؤسسة في اتخاذ القرارات اللازمة، كالقرارات المتعلقة بكيفية رف الموارد في المستقبل ومساعدة الأطراف الأخرى التي تربطها عالقة مباشرة بالمؤسسة مثل الموردين، العملاء، البنوك في توجيه العلاقات المستقبلية.

المبحث الثاني: إعداد القوائم المالية:

المطلب الأول: مكونات القوائم المالية:

إن القوائم المالية هي مرحلة مهمة من مراحل الإعلام المالي، مما يتطلب توفير معلومات كافية ومؤشرات دقيقة عن عدة أوجه من أعمال المنشأة و أنشطتها ووضعيتها المالية ومظاهر نجاعتها. إن مجموعة القوائم المالية الضرورية تتمثل في أربعة جداول، كل واحد منها يترجم إحدى الوضعيات المالية الهامة بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية، بالإضافة إلى ملحق يبين الطرق المحاسبية المعتمدة ويعطي معلومات إضافية عن مضامين القوائم المالية الأربعة. والشكل (2-02) التالي يبين مكونات القوائم المالية:

الشكل(2-02): مكونات القوائم المالية



المصدر: طارق عبد العال حماد ,"دليل تطبيق معايير المحاسبة الدولية والمعايير العربية المتوافقة معها"، الجزء الأول، الدار الجامعية الإسكندرية، 2008، ص 53.

I. الميزانية: هي جدول أو قائمة تضم جميع الأر دة النهائية لجميع ما للمنشأة من أ ول وحقوق الغير وجميع ما على المنشاة من التزامات الغير يضمنها حقوق الملكية ممثلة في رأس المال، وهي قائمة ذات جانبين يضم الجانب الأيمن ما للمؤسسة من أ ول وحقوق ويسمى جانب الأ ول بينما يضم الجانب الأيسر منها جميع ما على المؤسسة من خصوم والتزامات ويسمي جانب الخصوم.

ويتولى المحاسب عادة إعداد الميزانية في آخر كل فترة المالية معينة. وهي تعتبر قائمة تعبر عن أهم البيانات المحاسبية التي تعكس واقع المركز المالي والاقتصادي للمؤسسة، ويهتم باطلاع عليها العديد من المهتمين داخل المؤسسة أو خارجها بكونها تعكس أوجه استثمارات أموال المؤسسة.[1]

تصف الميزانية بصفة منفصلة: عناصر الأصول وعناصر الخصوم وتبرز بصفة منفصلة على أقل الفصول الآتية، عند وجود عمليات تتعلق بهذه الفصول[2]

1. في الأصول:

- التثبيتات المعنوية.
- التثبيتات العينية.
- الاهتلاكات.
- المساهمات.
- الأصول المالية.
- المخزونات.
- أصول الضريبة.
- الزبائن و المدينين.
- خزينة الأموال.

2. في الخصوم:

- رؤوس أموال الخاصة
- الخصوم غير الجارية
- الموردون
- خصوم الضريبة
- المرصودات الأعباء

[1] وليد ناجي الحيالي ,"الأصول المحاسبة المالية ",منشورات الاكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، 2007، ص 41،

[2] الجريدة الرسمية "العدد19 السنة السادسة والاربعون "الأربعاء 28 ربيع الأول عام 1430، الموفق لـ25 مارس 2009، ص 23.

- خزينة الأموال

وتكون على شكل التالي:

الجدول(2-01): عناصر الأصول

الأصل	ملاحظة	إجمالي n	اهتلاك الرصيد	صافي n	صافي1-n
فارق بين اقتناء					
تثبيتات المعنوية					
تثبيتات العينية					
ارضي					
مباني					
تثبيتات العينية أخرى					
تثبيتات ممنوح امتيازها					
تثبيتات يجرى انجازها					
تثبيتات مالية					
سندات موضوعة					
مساهمات					
سندات أخرى مثبتة					
قروض					
ضرائب					
مجموع أ□ل غير الجاري					
أ□ول جارية					
مخزونات					
حسابات الدائنة					
الزبائن					
المدينون آخرون					
الضرائب					
حسابات الدائنة					
الموجودات وما شابهها					

الأموال الموظفة الخزينة					
مجموع الأ□ول الجارية					
المجموع العام للأ□ول					

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد، 19 المؤرخة في 28ربيع الأول عام 1430هـ الموافق لـ25مارس سنة 2009، ص27.

الجدول (2-02): عناصر الخصوم

الخصوم	الملاحظة	n	n-1
رؤوس أموال خا□ة رأس مال تم إ□داره رأس مال غير مستعان علاوات واحتياطات فارق إعادة التقييم فارق المعادلة نتيجة الصافية رؤوس أموال خا□ة حصة شركة مدمجة			
حصة ذوي أقلية			
المجموع1			
الخصوم غير الجارية قروض والديون ضرائب ديون أخرى غير جارية مؤونات ومنتجات ثابتة			
مجموع الخصوم غير الجارية2			
الخصوم الجارية			

موردون وحسابات ملحقة			
ضرائب			
ديون أخرى			
خزينة سلبية			
مجموع الخصوم الجارية3			
مجموع العام للأ□ول			

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد، 19المؤرخة في 28ربيع الأول عام 1430هـ الموافق لـ25مارس سنة 2009، ص 28.

II. جدول حساب نتائج:

حساب النتائج وأيضا هو بيات ملخص للأعباء والمنتجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية ولا يأخذ في بيان تاريخ التحصيل أو التاريخ السحب ويبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية الربح،الكسب أو الخسارة[1]

ويكون جدول حساب النتائج حسب الطبيعة الذي يسمح بتحديد مجاميع التسيير[2]

الجدول (2-03): حسب الطبيعة

	الملاحظة	n	n-1
رقم أعمال			
تغيير المخزون			
الإنتاج المثبت			
إعانات استغلال			
1-إنتاج السنة المالية			
المشتريات المستهلكة			
الخدمات الخارجية			
2-استهلاك السنة المالية			

[1] الجريدة الرسمية" مرجع سابق"، ص 24.

[2] الجريدة الرسمية" مرجع سابق"، ص 24.

3-**القيمة المضافة للاستغلال**			
أعباء المستخدمين			
الضرائب والرسوم			
4-**الفائض إجمالي لاستغلال**			
المنتجات العملياتية			
الأعباء العملياتية الأخرى			
المخصصات للاهتلاك والمؤونات			
استئناف من خسائر القيمة والمؤونات			
5-النتيجة العملياتية			
المنتجات المالية			
أعباء المالية			
6-النتيجة المالية			
7-النتيجة العادية قبل الضرائب			
الضرائب واجب دفعها			
الضرائب المؤجلة			
مجموع المنتجات			
مجموع الأعباء			
8-**النتيجة الصافية لأنشطة العادية**			
العنا□ر غير العادية-المنتوجات			
العنا□ر غير العادية-أعباء			
9-النتيجة غير العادية			
10-**النتيجة الصافية للسنة المالية**			
حصة الشركاء الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة الصافية			
11-**النتيجة الصافية للمجموع الدمج**			
حصة المجمع			

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد، 19المؤرخة في 28 ربيع الأول عام 1430هـ الموافق لـ25مارس سنة 2009، ص 30.

1. حساب النتائج حسب الوظيفة :

الجدول (2-04): حسب الوظيفة

	الملاحظة	n	n-1
رقم أعمال			
كلفة المبيعات			
هامش ربح إجمالي			
منتجات أخرى عملياتية			
التكاليف التجارية			
الأعباء الإدارية			
أعباء أخرى عملياتية			
النتيجة العملياتية			
تقديم تفا□يل أعباء حسب الطبيعة			
منتجات المالية			
الأعباء المالية			
النتيجة العادية قبل الضرائب			
الضرائب واجب دفعها			
الضرائب المؤجلة			
النتيجة الصافية لأنشطة العادية			
أعباء غير العادية			
المنتوجات غير العادية			
النتيجة الصافية للأنشطة المالية			
حصة الشركاء الموضوعة			
النتيجة الصافية للمجموع الدمج			
منها حصة ذوي أقلية			
حصة المجمع			

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد، 19المؤرخة في 28 ربيع الأول عام 1430هـ الموافق لـ25 مارس سنة 2009، ص 31.

III. جدول تدفقات الخزينة: هو تلك الأداة الدقيقة المستخدمة لحكم على فعالية تسيير الموارد المالية واستخداماتها، وذلك اعتمادا على عنصر الخزينة الذي يعد المعيار الأكثر موضوعية في الحكم على تسيير مالية المؤسسة.

فهو جدول يشرح كيفية تغير الخزينة ويظهر التدفقات التي تشرح الميكانيزمات المالية للمؤسسة [1] ، ومساهمة كل وظيفة في التغير الإجمالي للخزينة (أي حركة إدخال وإخراج السيولة)، فهو جدول يوضح حركة التدفقات النقدية الداخلة والخارجة خلال فترة زمنية معينة [2] وهدف من جدول سيولة الخزينة هو إعطاء مستعملي الكشوف المالية أساسا لتقييم مدى قدرة الكيان على توليد الأموال ونظائرها وكذلك المعلومات بشان استخدام هذه السيولة المالية، ويقدم جدول السيولة الخزينة مدا خيل ومخارج الموجودات المالية الحا□لة أثناء السنة المالية حسب منشئها. طريقة مباشرة المو□ى بها تتمثل في :تقديم الفصول الرئيسية لدخول و خروج الأموال الإجمالية[3]:

الجدول (2–05): سيولة الخزينة (طريقة مباشرة)

	الملاحظة	n	n–1
تدفقات المتتالية من الأنشطة العملياتية			
التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن			
المبالغ المدفوعة للموردين			
الفوائد والمصاريف المالية			
الضرائب من النتائج المدفوعة			
تدفقات أموال الخزينة قبل العنا□ر غير العادية			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعنا□ر غير العادية			
□افي تدفقات أموال الخزينة المتتالية من الأنشطة العملياتية			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة استثمار			
المسحوبات عن اقتناء التثبيتات العينية			
التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات العينية			
المسحوبات عن اقتناء التثبيتات المالية			

[1] الجريدة الرسمية "مرجع سابق"، ص 26.

[2] العيد الصوفان "محاضرات في التحليل المالية"، مرجع سابق، ص 63.

[3] جريدة الرسمية، "مرجع سابق"، ص 26.

التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات المالية			
الفوائد التي تم تحصيلها عن توظيفات المالية			
الحصص وأقساط المقبوضة			
□افي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة استثمار			
تدفقات أموال الخزينة متأتية من أنشطة التمويل			
التحصيلات في أعقاب إ□دار أسهم			
الحصص وغيرها من توزيعات التي تم قيام بها			
التحصيلات المتأتية من القروض			
تسديدات القروض أو الديون			
□افي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل			
تأثيرات تغيرات سعر الصرف على سيولات وشبه سيولات			
تغير أموال الخزينة			
أموال الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية			
أموال الخزينة ومعادلاتها عند إغلاق السنة المالية			
تغير أموال الخزينة خلال الفترة			
المقاربة مع النتيجة المحاسبية			

المصدر: جريدة الرسمية "مرجع سابق"، ص 35.

والطريقة غير المباشرة تتمثل في: تصحيح النتيجة الصافية للسنة المالية[1]

الجدول (2-06): سيولة الخزينة (الطريقة غير مباشرة)

	الملاحظة	N	n-1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من النشطة العملياتية			
□افي النتيجة السنة المالية			
تصحيحات من اجل:			
-اهتلاكات أر□دة			
-تغير الضرائب المؤجلة			

[1] جريدة الرسمية"مرجع سابق"، ص 26.

-تغير المخزونات -تغير الزبائن -تغير الموردين -نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية تدفقات الخزينة ناجمة عن النشاط(ا) **تدفقات أموال الخزينة المتأتية عن عمليات استثمار** مسحوبات عن اقتناء تثبيتات تحصيلات التنازل عن التثبيتات تأثيرات تغير محيط الإدماج(ا) تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات استثمار(ب) **تدفقات أموال الخزينة المتأتية عن عملية التمويل** **الحصص المدفوعة للمساهمين** زيادة رأس المال النقدي إ□دار قروض تسديد قروض **تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (ج)** **تغير أموال الخزينة للفترة (ا،ب،ج)** أموال الخزينة عند افتتاح أموال الخزينة عند إغلاق تأثير سعر العملات الأجنبية تغير أموال الخزينة			

المصدر: جريدة الرسمية "مرجع سابق"، ص 36.

IV. جدول التغيرات الأموال الخاصة

هي قائمة توضح مقدار الزيادة أو النقص الذي يطرأ على ر□يد حقوق الملكية خلال الفترة ومن المعروف أن الزيادة في حقوق الملكية يكون مصدرها □افي دخل المؤسسة المحقق خلال الفترة، وأيضا تنتج من أي

استثمارات إضافية لزيادة رأس المال من قبل الملاك، أما النقص فيها يكون مصدره ﷺافي الخسائر التي تحدث خلال فترة، وكذا مسحوب المؤسسة خلال نفس الفترة.

كما يتم إعداد قائمة التغيرات في حقوق الملكية من خلال كل من رﷺيد رأس المال في بداية العام مضافا إليها الاستثمارات الإضافية التي تتم خلال العام مضافا إليها ﷺافي الربح المحقق خلال العام أو مخصوما منه الخسارة إن وجدت، كما يتم خصم توزيعات الأرباح أو المسحوبات الشخصية[1]

يشكل جدول تغيرات الأموال الخاﷺة تحليلا الحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الخاﷺة للكيان خلال السنة المالية[2] ويكون جدول (2-07) كالتالي:

الجدول (2-07):

	ملاحظة	رأس مال الشركة	علاوة إصدار	فارق التقييم	فارق إعادة التقييم	احتياطات والنتيجة
الرﷺيد في 31-12-n-1						
إعادة تقييم التثبيتات الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حسابات النتائج الحصص المدفوعة زيادة رأس المال ﷺافي نتيجة السنة المالية						
الرﷺيد في 31-12-n-2						
تغير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيتات الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في						

[1] الجريدة الرسمية"مرجع سابق"، ص 26.

[2] حورية بو قندورة "جودات المعلومات المحاسبية واثرها على قرارات مستخدمي القوائم المالية"مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم التجارية جامعة العربي بن مهيدي ،ام البواقي 2016-2017ص42

حسابات النتائج الحصص المدفوعة زيادة رأس المال □افي نتيجة السنة المالية						
الصيد في 31-12-n						

المصدر: "الجيدة الرسمية"، مرجع سابق، ص 37.

V. **ملحق الكشوف المالية**[1]:

يشتمل ملحق الكشوف المالية على معلومات تخص النقاط الآتية متى كانت هذه المعلومات كانت تكتسي طابعا هاما أو كانت مفيدة لفهم العمليات الواردة في الكشوف المالية تتمثل هذه المعلومات في:

- القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد الكشوف المالية (المطابقة للمعايير موضحة وكل مخالفة لها مفسرة ومبررة).
- مكملات الإعلام الضرورية لحسن فهم الميزانية وحساب النتائج، وجدول سيول الخزينة وجدول تغير الأموال الخا□ة.
- المعلومات التي تخص الكيانات المشاركة، والمؤسسات المشتركة، والفروع أو الشركة الأم وكذالك المعاملات التي تتم عند الاقتضاء مع هذه الكيانات أو مسيرها: طبيعة العلاقات نمط المعاملة حجم ومبلغ المعاملات سياسة.
- المعلومات ذات الطابع العام أو التي تعني بعض العمليات الخا□ة الضرورية للحصول على □ورة وفيه، وهناك قائمة بالمعلومات التي يجب ذكرها في الملحق مقترحة في الملحق نموذج القوائم المالية.
- تكون الملاحظات الملحقة بالكشوف المالية موضوع تقديم منظم، وكل فصل أو باب من أسلوب الميزانية، الحساب النتائج، وجدول سيولة الخزينة، وجدول تغيرات الأموال الخا□ة يحيل إلى الإعلام المناسب له في الملاحظات الملحقة.
- إذا طرأت حوادث عقب تاريخ إقفال السنة المالية ،ولم تؤثر في وضع الأ□ل أو الخصم بالسنة إلى الثرة السابقة الإقفال، فلا ضرورة لإجراء أي تصحيح) تقويم غير أن هذه الحوادث تكون موضوع إعلامهافي

[1] الجريدة الرسمية"، مرجع سابق"، ص 27.

الملحق إذا كانت ذات أهمية بحيث يمكن أن يؤثر، إغلاقها في القرارات التي يتخذها مستعملو الكشوف المالية.

- ❖ تقديم كيانات التي تستعين بالادخار العمومي الذي يوفر المعلومات الخصوصية الضرورية لمستعملي الكشوف المالية.
- ❖ يتعين على الكيانات الملزمة بنشر الكشوف المالية وسطية أن تحترم في إعداد الكشوف.

المطلب الثاني: قواعد إعداد القوائم المالية[1] :

هناك قواعد لابد من أجل احترامها عند إعداد القوائم المالي:

على المؤسسة أن تتأكد من فرضية استمرارية النشاط قائمة، وفي حالة عدم استمرارية المؤسسة لنشاطها لابد من شرح الأساليب الكيفية لإعداد هذه القوائم في هذه الحالة:

- ☜ إن فرضية المحاسبية الالتزامات متوفرة وان المعلومة أعدت بنفس الطريقة من دورة إلى أخرى إلا إذا كان هناك تغير ملحوظ في طبيعة العمليات أو تغيرات جاء بها المعيار.
- ☜ كل عنصر معتبر يظهر لمفرده وكل العناصر معتبرة تجمع.
- ☜ لا يتم المقاصة بين الأصول والخصوم إلا إذا لزم ذلك أو سمح معيار خاص بذلك، يمكن القيام بالمقلصة بين الأعباء والإيرادات إذا كان معيار يلزم أو يسمح بذالك وان تكون ناتجة عن العمليات متشابهة وغير معتبرة، وكل معلومة رقمية تعطي تقارن بالدورة السابقة.
- ☜ كل قائمة مالية تحمل اسم المؤسسة، ذكر هو الوثيقة تخص المؤسسة لوحدها أم مع، تاريخ الوثيقة، العملة المستعملة وتقريب الأرقام.

في حالة تغيير إعداد القوائم المالية ،مما يؤدي إلى دورة أطول أو دورة اقصر على المؤسسة ذكر أسباب تغير مدة الدورة مع ذكر عدم إمكانية مقارنة الأرقام المحتواة مع الأرقام الدورات السابقة و الدورات اللاحقة للدورة المعنية

[1] بن قنونة هوارية ,"النضام المحاسبي المالي وآثاره على مكونات القوائم المالية"، مرجع سابق، ص ص 44،43.

المطلب الثالث: مستخدمو القوائم المالية:

يشمل مستخدمو القوائم المالية المستثمرين الحاليين والمتوقعين والعاملين والمقرضين والموردين وغيرهم من الدائنين التجاريين والعملاء والجهات الحكومية والجمهور بصفة عامة، ويستخدم هؤلاء البيانات المالية للوفاء ببعض احتياجاتهم المتنوعة من المعلومات[1]، وتتضمن تلك الاحتياجات على ما يلي:

أولاً: الموظفون: يمكن للإدارة من خلال تحميل القوائم المالية مراقبة ومسايرة وضع البنك دائم التغيير حيث تجري عملية التحليل بصفة مستمرة نظرا لقدرتها اللامحدودة في اطلاع على السجلات المحاسبية وغيرها لتمكنها من رقابة على أعمال البنك[2]

ثانياً: الجمهور: تؤثر المنشات على قرار الجمهور بطرق متنوعة ،فعلى سبيل المثال ،قد تقدم المنشاة مساعدات كبيرة للاقتصاد المحلي بطرق مختلفة منها عدد الأفراد الذين تستخدمهم وتعاملهم مع الموردين المحليين ويمكن للقوائم المالية أن تساعد الجمهور بتزويدهم بالمعلومات حول الاتجاهات والتطورات الحديثة في أنماط المنشاة وتنوع أنشطتها. بينما لا يمكن لقوائم المالية أن تغطي كافة احتياجات هؤلاء المستخدمين من المعلومات فان هناك حاجات عامة له جميعا وحيث أن توفير قوائم مالية بحاجات المستثمرين مقدمي رأس المال المخاطر للمنشاة فإنها سوف تعني كذالك بأغلب حاجات المستخدمين التي يمكن أن تغطيها القوائم المالية.[3]

ثالثًا: المستثمرون: يهتم المساهمون ومستشاريهم بالمخاطر والعوائد المتعلقة باستثماراتهم، وتتطلب هذه الفئة من المستخدمين معلومات تساعدهم في اتخاذ القرارات المتعلقة بشراء، أو الاحتفاظ، أو بيع الاستثمارات، كما تحتاج هذه الفئة أيضا إلى معلومات تمكنهم من تقييم قدرة المؤسسة على إجراء توزيعات الأرباح.[4]

---

[1] شعيب شنوف "محاسبة المؤسسة طبقا لمعايير المحاسبة الدولية"، الجزء الاول، مكتبة شركة بودواو، الجزائر، 2008، ص 184.

[2] بن فرج زوينة "المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف 2013،2014، ص 56.

[3] د. أمين السيد أحمد لكفي"اعداد القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبية"، مرجع سابق، ص 46.

[4] شعيب شنوف "محاسبة المؤسسة طبقا لمعايير المحاسبة الدولية"، الجزء الأول، مكتبة شركة بودواو، الجزائر، 2008، ص 184.

رابعاً: المقرضون: يهتم المقرضون بالمعلومات التي تساعدهم على تحديد فيما إذا كانت قروضهم و الفوائد المتعلقة سوف تدفع لهم عند الاستحقاق[1]

خامسًا: الموردون و الدائنون والتجاريون الآخرون :يهتم الموردون والدائنون والتجاريون الآخرون بالمعلومات التي تمكنهم من تحديد ما إذا كانت المبالغ المستحقة لهم ستدفع عند الاستحقاق. ويهتم الدائنون التجاريون على الأغلب بالمنشأة على مدى زمن أقصر من اهتمام المقرضين إلى إذا كانوا معتمدين على استمرار المنشأة ك عميل رئيسي لهم[2]

سادسًا: الزبائن: يهتم العملاء بالمعلومات المتعلقة باستمرارية المؤسسة ،وخصوصا عندما يكون لهم ارتباط طويل المدى معها أو اعتماد عليها[3]

سابعًا: الحكومات: تهتم الحكومات و وكلائها بعملية توزيع الموارد وبتالي أنشطة المنشآت.كما يطلبون معلومات من أجل تنظيم هذه الأنشطة، وتحديد السياسات الضريبية وكأساس لإحصاءات الدخل القومي وإحصاءات مشابهة[4]

[1] د. أمين السيد أحمد لكفي"اعداد القوائم المالية في ضوء المعايير المحاسبية"، مرجع سابق، ص 43،44.

[2] عبد الوهاب نصر علي، شحاتة سيد شحاتة، مشاكل القياس والإفصاح المحاسبي من منظور معايير المحاسبة الدولية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2015 ص 9.

[3] أمين السيد أحمد لكفي"إعداد القوائم المالية في ضوء المعايير المحاسبية"، مرجع سبق ذكره، ص 44.

[4] عبد الوهاب نصر علي، شحاتة سيد شحاتة، "مشاكل القياس والإفصاح المحاسبي من منظور معايير المحاسبة الدولية"، مرجع سابق، ص 9.

المبحث الثالث:عرض القوائم المالية:

المطلب الأول: التحليل المالي للقوائم المالية:

يهتم هذا المطلب بالتعريف بموضوع التحليل المالي للقوائم المالية من خلال استعراض الإطار المفاهيمي للتحليل المالي للقوائم المالية، مجموعة من المفاهيم المتعلقة بتعريف التحليل المالي للقوائم المالية،

أولاً: تعريف التحليل المالي للقوائم المالية:

يعرف التحليل المالي للقوائم المالية بأنه: "عملية يتم من خلالها استكشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المشروع الاقتصادي تساهم في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية للمشروع ومصادر أخرى وذلك لكي يتم استخدام هذه المؤشرات بعد ذالك في تقييم أداة المنشأة بقصد اتخاذ القرارات."[1]

يعرف التحليل المالي" عبارة عن عملية حسابية يتم من خلالها تحويل الأرقام الواردة في البيانات والجداول المالية والمحاسبية أما السابقة أو حالية لمؤسسة ما إلى الأرقام ونسب مئوية وإيجاد ارتباطات مابين تلك الأرقام والنسب .ومن ثم اشتقاق مجموعة من المؤشرات تساعد تلك المؤسسة من اتخاذ القرارات المناسبة وبالتالي تطوير عملياتها بما يلي ويحقق الأهداف التي تسعى لتحقيقها[2].

يعرف أيضا بأنه: "دراسة القوائم المالية بعد تبويبها وباستخدام الأساليب الكمية، وذالك بهدف إظهار الارتباطات بين عنا رها والتغيرات الطارئة على هذه العنا ر وحجم وأثر هذه التغيرات، واشتقاق مجموعة من المؤشرات التي تساعد على دراسة وضع المؤسسة من الناحية التشغيلية والتمويلية وتقييم أداء هذه المؤسسات، وذلك تقييم المعلومات اللازمة للأطراف المستفيدة من أجل اتخاذ القرارات الإدارية السليمة[3]

[1] محمد مطر، التحليل المالي والائتماني، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2002، ص.3

[2] نعيم نمر داوود، التحليل المالي دراسة نظرية تطبيقية، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، طبعة الأولى، 2012، ص 9-10.

[3] العيد وفان "محاضرات في التحليل المالي"، مرجع سابق، ص 3.

ويتضح من خلال التعاريف السابقة بأن التحليل المالي للقوائم المالية هو "دراسة القوائم المالية بعد تبويبها التبويب الملائم، واستخدام الأساليب الرياضية والإحصائية والنسب والمتوسطات والاتجاهات والمعايير بقصد التعرف على القيمة المالية للمؤسسة في تاريخ معين، بالإضافة إلى إمكانية الحكم على الأداء والربحية والقدرة على الاستمرار في المستقبل".

ثانيًا: أهمية التحليل المالي:

تنبثق أهمية التحليل المالي باعتباره أداة تهتم بدراسة القوائم المالية بشكل تحميلي مفصل يوضح العلاقات بين عنا□ر هذه القوائم، مع توضيح حجم التغيرات التي تطرأ على هذه العنا□ر وتأثيرها على الهيكل المالي للمؤسسة .وعموما تتمثل أهمية التحميل المالي في:

- ✓ أن التحميل المالي أداة من أدوات الرقابة الفعالة وهو أشبه بجهاز إنذار مبكر بالنسبة للمؤسسات.
- ✓ يساعد التحميل المالي في تقييم الجدوى الاقتصادية لإقامة المشاريع، ولتقييم الأداء بعد إنشاء المشاريع، كما يساعد في التخطيط المستقبلي لأنشطة المشروع، إضافة إلى إخضاع ظروف عدم التأكد للرقابة والسيطرة وحماية المؤسسة من الانحرافات المحتملة.
- ✓ يعتبر التحميل المالي من خلال مؤشراته المختلفة أداة من أدوات التخطيط.
- ✓ التحميل المالي أداة محورية في عملية اتخاذ القرارات لاسيما القرارات المرتبطة بتوسع المؤسسة أو اندماجها ....الخ.
- ✓ يتم الاعتماد على نتائج التحميل المالي في ترشيد قرار المنح أو الرفض للتسهيلات الائتمانية المطلوبة.
- ✓ يساهم التحميل المالي في خدمة أطراف عديدة ويساعد بصورة مفصلة على ترشيد القرارات، سواء تلك المتعلقة بتقييم الأداء او تصحيح الأخطاء والانحرافات أو اختيار الفرص الاستثمارية المثلى من بين مجموعة البدائل المتاحة.[1]

ثالثًا: أغراض التحليل المالي للقوائم المالية:

إن الغرض الرئيسي للتحليل المالي بشكل العام يتمثل في تقييم أداء المنشأة من نقاط مختلفة تنسجم وأهداف مستخدمي المعلومات بحيث يظهر تلك المعلومات نقاط القوة ونقاط الضعف وحدة الاقتصادية من

[1] العيد □وفان "محاضرات في التحليل المالي"، مرجع سابق، ص 15.

خلال ممارستها لنشاطها الاقتصادي وتكون عونا في ترشيد قراراتهم ذات علاقة بالوحدة الاقتصادية ويمكننا بشكل العام تحديد الأغراض التحليل المالي في الجوانب التالية:

- مساعدة الإدارة على اتخاذ القرارات المتعلقة بالتخطيط والرقابة.
- تقييم الأداء الإدارة الأقسام وكذلك تقييم سياسات الإدارية.
- دراسة وتقييم التوازن المالي للمنشأة.
- دراسة وتقييم ربحية المنشأة.
- دراسة وتقييم مقدرة المنشأة على تسديد التزاماتها.
- دراسة وتقييم المركز الائتماني للمنشأة. [1]

المطلب الثاني: أنواع التحليل المالي للقوائم المالية

أولاً: التحليل الأفقي:

يقوم عادة المحلل المالي من خلال هذا التحليل برصد سلوك واتجاهات البنود المختلفة من خلال إيجاد التغير فيها بالقيم المطلقة والنسب المئوية على حد سواء، وهو ما يساعده بشكل أفضل على إنجاز تحليله، وقد يشمل التحليل الأفقي عامين متتاليين أو قد يمتد لفترات متتالية متعددة، وهو ما يعرف بتحليل الاتجاهات. فالمحلل المالي عند قيامه بالتحليل الأفقي لحسابات النتائج، الميزانية وقائمة التدفقات النقدية فإنه يهتم بدراسة التغيرات الحادثة في مختلف بنود هاته القوائم، بما كانت عليه في سنة أو في سنوات سابقة سواء كانت على شكل نقص أو زيادة، ويحاول تتبع الأسباب التي كانت وراء هذه التغيرات[2] يرتكز تحليل الاتجاهات على دراسة الماضي من أجل تشخيص الحاضر والتنبؤ بالمستقبل إذا، فهو يهتم بالقوائم المالية للفترات المحاسبية السابقة من (3 إلى 5سنوات) في غالبا حالة توفر المعلومة، وذلك باعتبار إحدى سنوات التحليل أساسا للمقارنة وسنة للأساس، بغرض دراسة وتحديد طبيعة التغيرات التي تطرأ على عناصر القوائم المالية عبر الزمن، ورصد التاريخ المالي للمؤسسة، حيث يمكن هذا النوع من التحليل الحكم على ارتفاع النسب واستقرارها أو انخفاضها مما

[1] منير شاكر، اسماعيل اسماعيل، عبد الناصر نور"التحليل المالي مدخل صناعة القرارات الطبعة الأولى مطبعة الطليعة ،عمان، سنة 2000، ص 22.

[2] مؤيد راضي خنفر غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية مدخل نظري و تطبيقي، ط2، دار المسير للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 105.

يساعده على الخروج باستنتاجات ومؤشرات مهمة عن واقع حالة المؤسسة وعن اتجاهاتها المستقبلية. ومن عيوب هذه التقنية ما يلي:[1]

- اختلاف ظروف المؤسسة من إلى سنة أخرى من حيث الحجم، خطوط الإنتاج، التكنولوجيا المستخدمة والنظم المحاسبية المتبعة.

– تظهر آثار التضخم و الكساد واضحة على هذا النوع من التحليل، فالأرقام التي تظهر في القوائم المالية من سنة لأخرى تتأثر بالحالة الاقتصادية السائدة

ثانيًا: التحليل العمودي:

يعتبر هذا الأسلوب مرادفا للتحليل الرأسي أو التحليل النسبي للقوائم المالية، إذا يتم مقارنة الأرقام في القوائم المالية للفترة المالية نفسها ويمكن لهذه المقارنة أن تتم بين يند معين كالمخزون السلعي، بالقيمة الإجمالية للبند الذي ينتمي إليه الحساب وهو بند الأ□ول المتداولة ليظهر نتيجة المقارنة، وتكون حصيلة المقارنة نسبة مئوية، كنسب تداول التي تشتق من خلال مقارنة قيمة الأ□ول المتداولة في نهاية فترة معينة بقيمة المطلوبات المتداولة في النهاية الفترة المالية نفسها. وبموجب العلاقة النسبية القائمة بين حسابات أو بنود القوائم المالية يمكن اشتقاق عدد كبير من النسب المالية يمكن للمحليين استخدامها كمؤشرات في تقييم أداء الشركات، وأوجه نشاطها المختلفة يمكن تقسيم هذه النسب إلى خمس مجموعات رئيسية على النحو التالي:

–نسبة السيولة: وتستخدم كمؤشر لتقييم القدرة على الوفاء بالتزامات قصيرة الأجل

–نسبة الربحية: وتستخدم لتقييم القدرة على توليد الأرباح مثل نسبة الهامش والعائد على الأ□ول والعائد على حقوق المساهمين وربحية السهم.

–نسبة الرفع المالي: وتستخدم لتقييم سياسة التمويل ودرجة المخاطرة التي يتحملها المساهمون والدائنون بسبب تلك السياسة.

[1] منير ابراهيم هندي، الفكر الحديث في التحليل المالي وتقييم الأداء، مدخل حوكمت الشركات، دار المعرفة الجامعية الاسكندرية، 2009، ص 223، 222.

–نسبة النشاط: وتستخدم لتقييم الكفاءة في استخدام الشركة لموردها المالية وأ□ولها المختلفة مثل معدل الدوران المخزون، معدل الدوران المدينين، والفترة النقدية.

–نسب السوق: ويستفاد منها كمؤشرات للمستثمرين المتعاملين في السوق الأوراق المالية من أمثلة عليها القيمة السوقية إلى العائد والقيمة السوقية إلى الدفترية ريع السهم ،والقيمة السوقية إلى التدفق النقدي، وعائد الاحتفاظ بالسهم.[1]

المطلب الثالث: الأطراف المستخدمة للتحليل المالي للقوائم المالية:

توجد العديد من الأطراف المهتمة بتحليل المالي للقوائم المالية نظرا لما يقدمه هذا التحليل من إجابات على تساؤلات مختلفة لهذه الأطراف، حيث الاختلاف من طرف لآخر كل على حسب أهدافه من عملية التحليل، ويمكن أن نورد هنا أهم هذه الأطراف وهي :الإدارة، المستثمرون الحاليون والمرتقبون، الدائنون، المصارف.....الخ .أما يمكننا تقسيم هذه الأطراف لقسمين :أطراف من داخل المؤسسة نفسها وأطراف أخرى من خارجها[2].

أولاً: الأطراف الداخلية في المؤسسة:

يقصد بهم مختلف المستويات الإدارية المختلفة في المؤسسة ويلاحظ أن اهتمامات كل مستوى من المستويات الإدارية يختلف نسبيا من مستوى إلى آخر نظرا لاختلاف المسؤوليات الملقاة على عاتق كل منها[3] ويمكن تصنيفها إلى ما يلي:

I. الإدارة المؤسسة: تهتم إدارة المؤسسة بمختلف مستوياتها الإدارية بالتحليل المالي بهدف قياس كفاءتها والتعرف على نواحي الضعف والقصور في نشاطها خلال الفترة المالية أو فترة التحليل المالي[4]، ويظهر أيضا التحليل المالي

[1] فهمي مصطفى الشيخ "التحليل المالي "رام الله فلسطين، الطبعة الاولى، 2008، ص8،9.

[2] مؤيد راضي خنفر غسان فلاح المطارنة، "تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي"، مرجع سابق، ص 12-13.

[3] وليد ناجي الحيالي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2009، ص 26.

[4] حليمة خليل الجرجاوي، دور التحليل المالي للمعلومات المالية المنشورة في القوائم المالية للتنبؤ بأسعار الأسهم، رسالة لمتطلبات حصول على شهادة ماجستير في محاسبة تمويل، جامعة إسلامية غزة، فلسطين، 2008، ص 40،41.

مدى كفاءة الإدارة في أداء وظيفتها وقدرتها على تحقيق مصالح المالكين والمساهمين وكذا محاولة كسب ثقة ذوي المصالح المشتركة من أجل تحديد موقعها استراتيجي في المدى المتوسط والبعيد وإضافة إلى ذلك:

- مدى نجاح الشركة في تحقيق السيولة.
- مدى نجاح الشركة في تحقيق الربحية.
- مدى معرفة الوضعية المالية للشركة.
- تقييم منجزات الشركة في مجالات الإنتاج والتوزيع والتسويق.
- المساعدة على رقابة المالية[1]

II. الأصحاب المؤسسة: وهم المساهمون أو الشركاء أو أ□حاب المؤسسات الفردية، ويرتبط هؤلاء بالمؤسسة بشكل رئيسي لذا نجد أن اهتمامهم بنتائج التحليل المالي ينصب على تحليل الهيكل المالي العام وطبيعة التمويل الداخلي والخارجي والربحية و العائد على الأموال المستثمرة و كذلك مدى قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها المالية الجارية بانتظام، كما يهتم أ□حاب المؤسسة بمدى قدرتها في توفير السيولة النقدية لدفع حصص الأرباح المستحقة لهم[2].

III. العمال: يمكن أن تستخدم تقنيات التحليل المالي من قبل اتحادات العمال لتقييم الوضع المالي والربحية للمؤسسات الواقعة في نطاقها، للوقوف على قدرة هذه المؤسسات على الاستمرار في مزاولة نشاطها والتوسع، ومن ثم الاستمرار في توظيف العاملين الحاليين، وإيجاد مواقع شغل جديدة.[3]

ثانيًا: الأطراف الخارجية: هم كافة الأطراف من خارج المؤسسة الذين لهم مصالح معها، وبالتالي تتعامل مع نتائج التحليل المالي الخاص بالمؤسسة حسب درجة علاقتها، إلا أنه يمكن أن يكون لهم مصلحة بنتائج التحليل مثل المستثمرون الحاليون والمتوقعون والمقرضون على اختلاف فئاتهم، والدائنون التجاريون، بالإضافة إلى أطراف

[1] خلدون إبراهيم شريفات، "إدارة والتحليل المالي"، دار وائل للنشر عمان، الأردن، ص 94.

[2] منير شاكر، اسماعيل اسماعيل، عبد النا□ر نور، "التحليل المالي مدخل □ناعة القرارات"، مرجع سابق، ص19.

[3] محمد المبروك أبو زيد، التحليل المالي شركات وأسواق مالية"، ط2، دار المريخ للنشر رياض، المملكة العربية السعودية، 2009، ص 33.

أخرى لهم علاقة بالمؤسسة يصعب تحديدها بدقة، أو بشكل مباشر، إلا أن لهم مصالح واهتمامات بنتائج التحليل المالي ويتخذون بناء عليها قرارات تؤثر على عملهم بشكل مباشر[1]، ويمكن تصنيفهم إلى ما يلي:[2]

I.سماسرة الأوراق المالية:

يهدف سماسرة الأوراق المالية من التحليل المالي، إلى التعرف على ما يلي:

- التغيرات التي يمكن أن تطرأ على أسعار الأسهم نتيجة للتطورات المالية في المؤسسة، أو نتيجة للظروف الاقتصادية العامة، الأمر الذي يساعد على اتخاذ قرارات التسعير المناسبة لهذه الأسهم.
- أسهم المؤسسات التي يمكن أن تشكل فرص استثمار جيدة يمكن استغلالها أو تقديم النصح بشأنها للعملاء.

II.المستثمرون الحاليون والمتوقعون:

يهتم المستثمر بالتحليل المالي للتعرف على سلامة أمواله والحصول على ربح معقول في الأجل الطويل، لذا تتركز اهتمامات المستثمرين حول سلامة المركز المالي للمؤسسة وقدرها على تحقيق الأرباح في الآجال المختلفة.

ومن الطبيعي أن يتم الاهتمام بالأرباح التي تحققها المؤسسة ومقدار ما يتم توزيعه منها على أ حابها، فلكي يرضى المستثمر عن أرباح المؤسسة يجب أن تكون أرباحها تماثل أرباح المؤسسات التي تواجه نفس درجة المخاطرة وهذا ما يحققه التحليل المالي من خلال مقارنة أرباح المؤسسات داخل نفس الصناعة.

III.العملاء:

باستخدام البيانات التي ينشرها المورد وكذلك منافسيه، يمكن للعميل معرفة ما إذا كانت الشروط التي يحصل عليها، خا ة فترة الائتمان، مماثلة لما تمنح لغيره، وتتطابق مع فترة الائتمان التي يمنحها هو لعملائه، وتتم هذه المقارنات باستخدام القوائم المالية بحساب متوسط فترة الائتمان.

IV.الموردون:

[1]وليد ناجي الحيالي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، مرجع سابق ، ص 18.

[2]لزعر محمد سامي "التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي"، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستر في العلوم التسيير تخصص الإدارة المالية، 2011،2012، ص79،80،81.

يهم المورد التأكد من سلامة المراكز المالية لعملائه واستقرار الأوضاع المالية، فالعميل من الناحية العملية مدين للمورد، ويعني هذا دراسة وتحليل مديونية العميل في دفاتر المورد وتطور هذه المديونية، وعلى ضوء ذلك يقرر المورد ما إذا كان سيستمر في التعامل معه أو يخفض هذا التعامل، وبذلك يستفيد المورد من البيانات التي ينشرها العملاء بصفة دورية، فيهمه مثلا التعرف على ما إذا كانت فترة الائتمان التي يمنحها لعملائه مماثلة لتلك التي يمنحها المنافسون، ويمكن للمحلل حساب متوسط فترة الائتمان الممنوحة للعملاء (عملاء المورد) باستخدام بيانات القوائم المالية.

V. الدائنون:

يقصد بالدائن كل من يكتتب في السندات الخاصة للمؤسسة أو المحتمل شراؤه للسندات المصدرة أو الاكتتاب في القرض الجديد أو أقرض أو بصدد إقراض الأموال للمؤسسة، وقد يكون الدائن بنكا أو مؤسسات مالية. لذلك فهم يهتمون بصفة عامة بالتعرف على مدى إمكانية المؤسسة بالوفاء بالقروض عندما تحين آجال الاستحقاق. فالدائنين تختلف وجهة نظرهم تبعا لنوع الدين.

1. **الديون طويلة الأجل:** إن ما يهم الدائنون هنا هو ضمان استرداد أموالهم وحصولهم على فوائد أموالهم، وبالتالي فإن اهتمامهم بالتحليل المالي يتعلق بمعرفة القيمة الحقيقية للأصول الثابتة، مستوى الربحية وكفايتها في تغطية الفوائد السنوية.

2. **الديون قصيرة الأجل:** إن ما يهم الدائنون هنا هو ضمان قبض مبلغ الدين في تاريخ استحقاقه، لذا نجد الدائنون هنا يهتمون بتحليل رأس المال العامل والمركز النقدي والسيولة في الوحدة.

VI. الغرف التجارية:

تستخدم الغرف التجارية التحليل المالي في الغالب لغرض الحصول على بيانات عن نشاطات العديد من المؤسسات والصناعات تتعلق بأوضاعها المالية، ومعدلات أدائها وربحيتها، لتقوم بتجميعها في شكل مجموعات صناعية أو تجارية أو خدمية أو غير ذلك بعد أن تحللها وتعد منها النسب الوسطية ومؤشرات تكون مفيدة لإجراء المقارنات والتحليل، وغالبا ما تقوم بنشر هذه الدراسات.

VII. المصالح الحكومية:

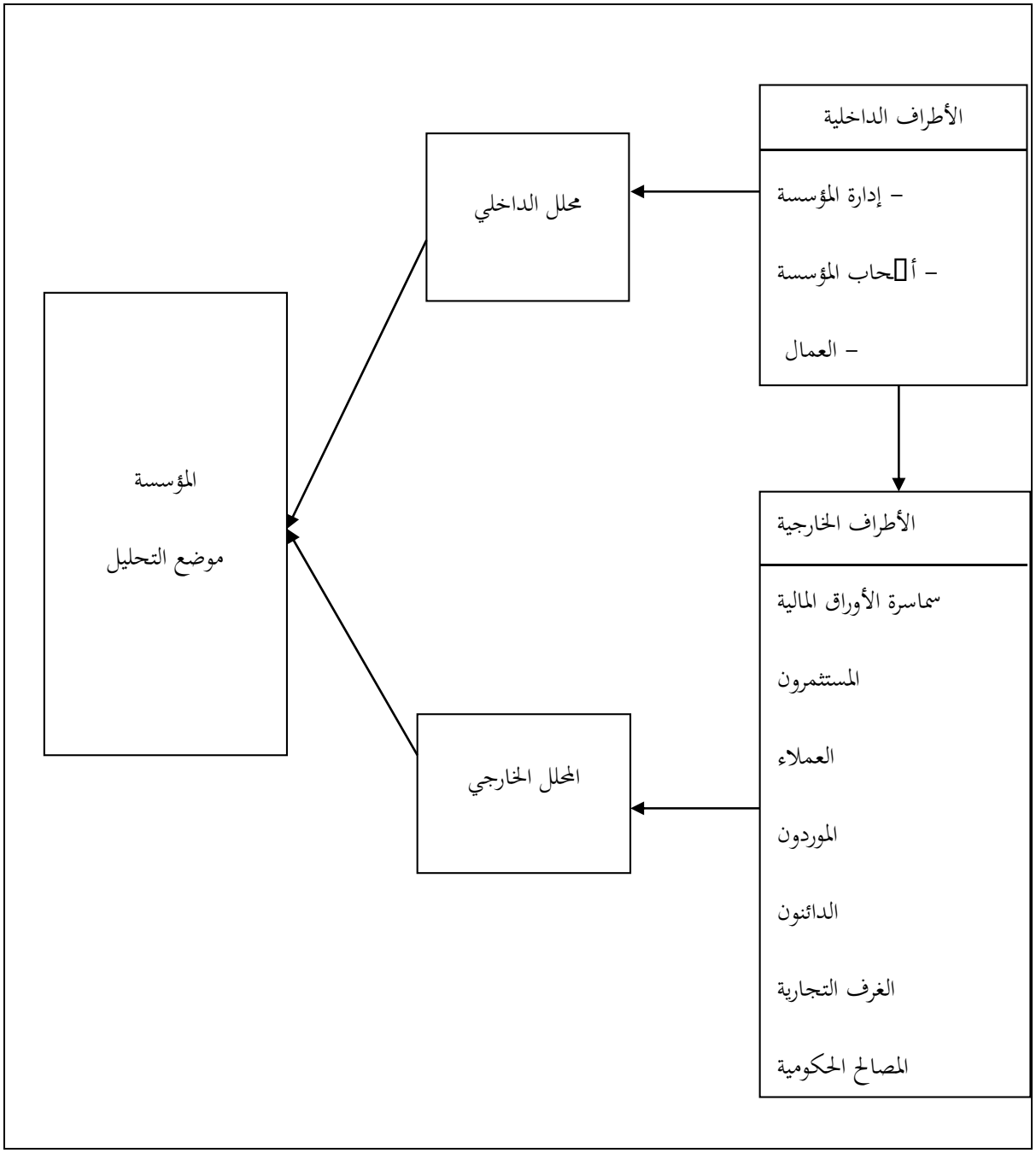
يعود اهتمام الجهات الحكومية بتحليل أداء المؤسسات لأسباب رقابية بالدرجة الأولى، ولأسباب ضريبية بالدرجة الثانية، بالإضافة إلى الأهداف التالية:

- التأكد من التقيد بالأنظمة والقوانين المعمول بها،
- تقييم الأداء كرقابة البنك المركزي للبنوك التجارية،
-مراقبة الأسعار.

VIII. بيوت الخبرة المالية:

تقوم بيوت الخبرة المالية بتحليلاتها المختلفة بمبادرتها الخا□ة أو بناء على تكليف من إحدى الفئات المهتمة بأمر المؤسسة سواء من داخلها أم من خارجها، وتقدم خدماتها في هذه الحالات مقابل أجور تتقاضها وتركز في تحليلاتها على الناحية التي ترغب فيها الفئة المشترية بتلك الخدمات وعلى اثر المرجع السابقة سنوضح الأطراف المستفيدة من التحليل المالي في الشكل (2-03) التالي:

الشكل (2-03): الأطراف المستفيدة من التحليل المالي



المصدر: علي عباس"إدارة المالية" إثراء للنشر والتوزيع. الطبعة الأولى، عمان، الأردن 2008، ص 100.

خلاصة الفصل الثاني:

تعتبر القوائم المالية من المصادر أساسية للمعلومات التي يستفيد منها العديد من الجهات سوء داخل وخارج المؤسسة حيث أن المعلومات الموجودة داخل هذه القوائم تعتبر مقياس للاتخاذ القرارات الرشيدة المتخذة.

حيث تعرف القوائم المالية المنشورة بأنها" مجموعة من البيانات المالية الأساسية التي تصدرها الشركات المساهمة مرتبة في الجدول،تعد وفق موا□فات معينة وذالك بموجب مجموعة من المفاهيم،و المبادئ المحاسبية وعلى أساس منطقي وبصورة وبالتالي فان المنتج النهائي في المحاسبة يمثل في مجموعة من القوائم المالية التي تلخص قدرا كبيرا من البيانات والمعلومات لصالح أطراف عديدة داخل وخارج المشروع قصد اتخاذ قرارات معين

الفصل الثالث:

دراسة تطبيقية

تمهيد:

سنتطرق في هذا الفصل الى التعرف على واقع منح الائتمان المصرفي في الجزائر وكذا القاء الضوء على تطبيق هذه العملية على الارض الواقع .كل هذا يتم انطلاقا من الدراسة التطبيقية في البنك الوطني الجزائري وذلك من خلال :

-تقديم البنك الوطني الجزائري

-دراسة التطبيقية حول تحليل المالي للقوائم المالية لاتخاذ قرار منح الائتمان

المبحث الاول:اطار العام للبنك الوطني الجزائري

سوف نتطرق في هذا المبحث الاول الى تعريف البنك الوطني الجزائري وتاريخ تاسيسه وهيكله التنظيمي ,بالاضافة الى مهام ونشاطات البنك المتعددة في اطار منح القروض البنكية من خلال ثلاث مطالب رئيسية كما يلي:

المطلب الاول:تعريف البنك الوطني الجزائري:[1]

يعتبر البنك الوطني الجزائري كأول بنك تجاري وطني ,أنشئ البنك الوطني الجزائري بتاريخ 13جوان 1966حيث مارس كافة النشاطات المرخصة للبنوك التجارية ذات الشبكة ,كما تخصص الى جانب هذا التمويل القطاع الزراعي

وفي سنة 1982تمت اعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري وهذا بإنشاء بنك جديد متخصص "بنك الفلاحة والتنمية الريفية"مهمته الاولى و الاساسية هي التكفل بالتمويل والتطوير المجال الفلاحي ,بعدا ذلك تم اصدار قانون رقم 01_88 الصادر بتاريخ 12جانفي 1988.المتضمن توجيه المؤسسات الاقتصادية نحو التسيير الذاتي ,كان له تأثيرات اكيدة على تنظيم ومهام البنك الوطني الجزائري منها :

_خروج الخزينة من التداولات المالية وعدم تمركز توزيع الموارد من قبلها

_حرية المؤسسات في توطين لدى البنوك

_حرية البنك في أخذ قرارات تمويل المؤسسات

وفي 1990تم اصدار قانون رقم 10-90الصادر بتاريخ 14افريل 1990المتعلق بالنقد والقرض سمح بصياغة جذرية للنظام البنكي بالتوفق مع توجيهات الاقتصادية الجديدة للبلاد .هذا القانون وضع احكام اساسية من بينها انتقال المؤسسات العمومية من التسيير الموجه الى التسيير الذاتي ,على غرار البنوك الاخرى ,يعتبر البنك الوطني الجزائري كشخص معنوي يؤدي كمهنة الاعتيادبة كافة العمليات المتعلقة باستلام اموال الناس ,عمليات القروض و ايضا وضع واسائل الدفع وتسييرها تحت تصرف الزبائن

واعتبر البنك الوطني الجزائري كأول بنك حازا على اعتماده بعد مداولة مجلس النقد و القرض بتاريخ 05سبتمبر1995

وفي شهر جوان 2009تم رفع راسمال البنك الوطني الجزائري من 14600مليار دينار الجزائري على 41600مليار دينار جزائري وتم رفعه مرة اخرى من 41600مليار دينار جزائري الى 150000مليار الدينار الجزائري سنة 2018

[1]موقع البنك الوطني الجزائريhttp//bna.dz تم اضطلاع عليه بتاريخ 9-9-2020

ويضم البنك الوطني الجزائري الى غاية 2018الارقام التالية:

-214وكالة تجارية موزعة على كافة التراب الوطني

-17مديرية جهوية للاستغلال

-145موزع الي للاوراق النقدية

-اكثر من 5000موظف

المطلب الثاني:مهام ونشاطات البنك الوطني الجزائري:

يقوم البنك الوطني الجزائري بنشاطات عديدة أهمها مايلي:

-استقبال الودائع المتعلقة بالرؤوس الأموال من الأشخاص كما إن بنك يسمح بتسديد أما نقدا أو لأجل أي عند حلول الأجل الاستحقاق كذلك يصدر و ولات سندات وتتم عملية الإقراض من اجل تغطية الحاجيات التي تتطلبها نشاط معين

-استقبال عملية الدفع التي تتم نقدا او عن طريق شك ومتعلقة بعملية التوطين و التحصيل ورسالة القرض وجميع عمليات البنك

-يمنح القروض بجميع أشكالها سوء كانت قروض او تسبيقات بدون ضمانات وذلك من اجل تحقيق نشاطات المعنية

-كذلك يضمن العمليات المتعلقة بالقروض وذلك لحساب المؤسسات المالية اة لحساب الدولة

-توزيع رؤوس الأموال الأفراد ومرقبه استعمالها

-اكتساب جزئي او كلي سوء بضمان او بدونه ناتج عن تحقيق نهاية جديدة لعملية التنازل عن جميع الديون والتي دفعها مباشرة من طرف المدين

-يقوم بجميع العمليات المتعلقة ب: الاكتتاب .الخصم ,شراء الأوراق التجارية ,و ولات .دفعات.مبالغ المصدرة من طرف الخزينة العامة او شركات العمومية

-العمليات التي تتم عن طريق هيئات و الادرات العامة كتفويض .ووضع بعض إبعاد إعادة الخصم القائم

-تمويل بشتى طرق العمليات الخارجية :

- استقبال في شكل وديعة مبالغ والسندات
- استقبال الأموال عن العمليات الدفع وخا ة السفتجة والسند للأمر والفواتير و شيك و اذونات الفائدة او وثائق أخرى تجارية ومالية

-يلعب الدور الوساطة في عملية الشراء او الاكتتاب او البيع و كذلك الأوراق المالية كالأسهم والسندات وخصو ا قيم المنقولة كما انه يتضمن تقديم الخدمات المالية المتعلقة بالوثائق او الأوراق

-قبول جميع العمليات المتعلقة بالتظهير. الاعتماد المستندية غير قابلة للتعديل وطلبات على الاعتماد المستندية .ضمان تنفيذ جيد للعقد نهاية جيدة لعملية التسديد ,مرقبة جميع العمليات من البدية حتى النهاية

-يقوم بدور البنك المرسل مع البنوك الأخرى

-يؤمن خدمات المؤسسات الأخرى ومتعلقة بالقرض

-اكتساب الأموال من العمليات التالية:البيع الإيجار وجميع العمليات المنقولة وغير المنقولة والتي تخص نشاطات البنك او المتعاملين معه

-إضافة يقوم البنك بعدة خدمات الأخرى:

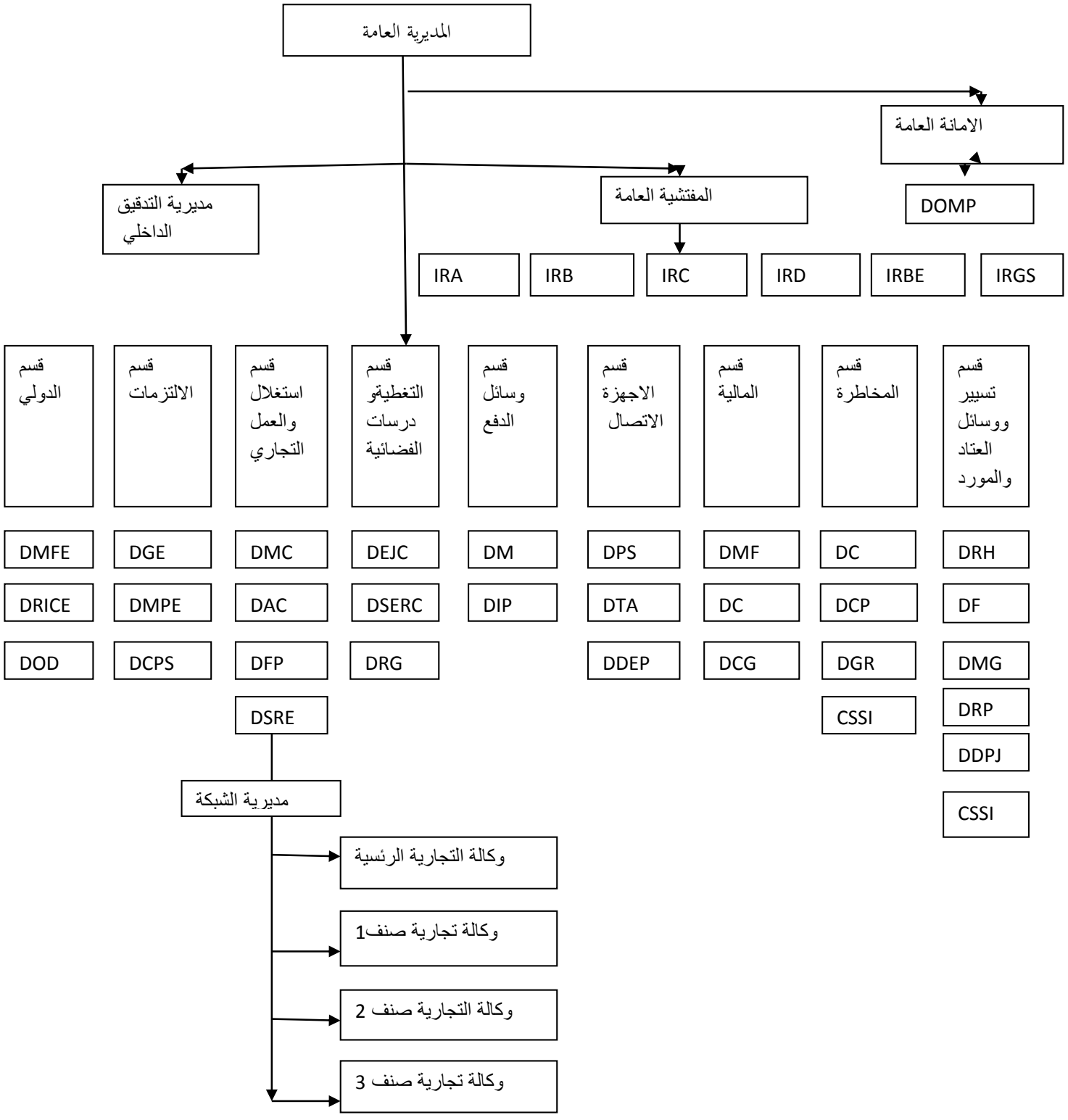
- كفتح حسابات ومنح شيكات
- خدمات التعهدات او الاتفاقيات
- تأجير الخزائن الحديدية

المطلب الثالث:الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري :[1]

[1]موقع البنك الوطني الجزائريhttp//bna.dz تم الاضطلاع عليها بتاريخ 9-9-2020

منذ نشأة البنك الوطني الجزائري وهي تعمل جاهدة على دعم و تقوية هيكلها التنظيمي للاستجابة لمتطلبات السوق و هذا الهيكل يقوم على الشكل التالي

الشكل رقم (3_1).هيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري



النصدر: موقع البنك الوطني الجزائريhttp//bna.dz تم الاضطلاع عليها بتاريخ 9-9-2020

الهياكل الملحقة بالمديرية العامة:

الامانة العامة:

- DOMP:مديرية تنظيم المناهج و الاجرءات

المفتشية العامة:

- IRA:المفتشية الجهوية _الجزائر العا□مة
- IRB:المفتشية الجهوية البليدة
- IRC:المفتشية الجهوية قسنطينة
- IROالمفتشية الجهوية وهران
- IRBEالمفتشية الجهوية بجاية
- IRGSالمفتشية الجهوية الجنوب الكبير
- DAI:مديرية التدقيق الداخلي

الهياكل التابعة للقسم الدولي:

- DMFE:مديرية التحركات المالية من الخارج
- DRICE:مديرية العلاقات الدولية و التجارة الخارجية
- DOPمدير العمليات المستندية

الهياكل التابعة للفسم الالتزمات:

- DGE:مديرية المؤسسات الكبرى
- DMPE:مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- DCPSا :مديرية القروض للافراد والقروض الخا□ة

الهياكل التابعة للقسم الاستغلال:

- DMCمديرية التسويق و الاتصال
- DAC:مديرية التنشيط التجاري
- DFP:مديرية دعم شبكة الاستغلال
- DSRE:مديرية التمويل التشاركي

الهياكل قسم التغطية ودراسة القضائية:

- DEJC:مديرية الدراسات القانونية و المنازعات
- DSERCمديرية المتابعة و التغطية
- DRG:مديرية التحصيل الضرائب

الهياكل التابعة للواسائل الدفع:

- DM:مديرية النقد
- DIP:مديرية وسائل الدفع

الهياكل التابعة للقسم لاجهزة الاتصال :

- DPS:مديرية الانتاج و الخدمات
- DTA:مديرية التكنولوجيا و الهندسة
- DDEP:مديرية تطوير الدراسات

الهياكل التابعة للقسم المالية:

- DMFمديرية السوق العالمي
- DC:مديرية المحاسبة
- DCG:مديرية المرقبة التسيير

قسم المخاطرة:

- DC:مديرية المطابقة
- DCP:مديرية المرقبة الدائمة
- DGR:مديرية تسيير المخاطر
- CSSIخلية امن الانظمة المعلوماتية

قسم تسيير و وسائل العتاد:

- DRH:مديرية الموارد البشرية
- DF:مديرية التكوين
- DMG:مديرية وسائل العامة
- DRP:مديرية المحافظة على الاملاك
- DDPJ:مديرية تطوير التراث العقاري
- CGOS:مدير تسيير الخدمات الاجتماعية

المبحث الثاني: دراسة حالة منح قرض استغلال

بغية الوقوف على حقيقية التحليل الائتماني المعمول به في وكالة البنك الوطني الجزائري بالمدية وقصد توضيح أساليب هذا التحليل بشكل أكثر، نقوم بإجراء دراسة احدى طلبات القروض المقدمة لدى هذه الوكالة متبعين في ذلك الخطوات والإجراءات المعتمدة من طرف الوكالة والتي سبق الاشارة اليها نظريا في المبحث الأول.

المطلب الأول: الدراسة الأولية لطلب القرض

يقوم البنك الوطني الجزائري في هذه المرحلة يفحص ملف طلب القرض المقدم من طرف المؤسسة و ذلك للتأكد من إحتوائه على جميع الوثائق المطلوبة بالإضافة إلى التأكد من مدى موافقة هذه الوثائق للشروط المعمول بها في البنك، وبناء على هذا الملف، وما يحتويه من معلومات كمية و نوعية يتم دراسة المؤسسة من مختلف الجوانب القانونية والإقتصادية و المالية وإتخاذ القرار بقبول طلب القرض أو رفضه.

وتمثل المؤسسة محل الدراسة إحدى المؤسسات الصناعية الجزائرية المتخصصة في مجال □يانة معدات الصناعة النفطية و قد تقدمت هذه الأخيرة بطلب لدى وكالة البنك الوطني الجزائري للحصول على قرض إستغلال قيمته 240.000.000دج وهذا بتاريخ 16-03-2019.

و يحتوي ملف طلب القرض الذي قدمته هذه المؤسسة على الوثائق التالية :

- طلب خطي وضحت فيه المؤسسة رغبتها في الحصول على القرض .
- الميزانيات المالية لثلاث سنوات سابقة (2017، 2018، و2019) .
- مخطط الخزينة التقديري لسنة 2019.
- جدول حسابات النتائج لتلات سنوات سابقة (2017، 2018 ، و 2019) .

- وثائق تبين وضعية المؤسسة إتجاه مصلحة الضرائب.
- نسخة من السجل التجاري مصادق عليها في الغرفة التجارية (CNRC) .

و بعد إستلام ملف طلب القرض و التأكد من شمولية وسلامة الوثائق التي يتكون منها، يقوم البنك بإجراء دراسة أولية على هذا الملف و تشمل هذه الدراسة مايلي:

أولا–الدراسة القانونية: بعد قيام البنك بدراسة المؤسسة الطالبة للقرض من الجانب القانوني تبين مايلي:

1–اسم المؤسسة: xxxx

2–**الرقم التسلسلي للمؤسسة:** xxxx

3–عنوان المؤسسة: ولاية المدية.

4–نوع المؤسسة: مؤسسة صغيرة ومتوسطة

5–قطاع النشاط الذي تعمل فيه المؤسسة: الصناعة.

6–الشكل القانوني للمؤسسة: مؤسسة ذات مسؤولية محدودية.

7–تاريخ انشاء المؤسسة: 31-07-1999.

8–رأسمال المؤسسة: يقدر رأسمال المؤسسة الطالبة للقرض ب: 41.000.000 دينار جزائري موزع على مساهمين اثنين بحيث تقدر نسبة مساهمة كل واحد منهما 50 %، وقد بلغت الزيادة في رأس مال هذه المؤسسة كما يلي:

الجدول رقم (3,1): تطور رأس مال المؤسسة محل الدراسة (الوحدة= 1000 دج)

السنة	2001	2005	2008	2010
المبلغ	120.000دج	880.000	4.000.000	36.000.000

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المقدمةمن البنك

9–مجلس ادارة المؤسسة: يضم مجلس ادارة المؤسسة المساهمين الاثنين، وهما مسيري المؤسسة والشركاء فيها.

10–مسيري المؤسسة: يتمثل مسيري المؤسسة في المساهمين الاثنين كما سبقت الاشارة، أحدهما يعمل بصفة مسير ومدير تجاري للمؤسسة والثاني بصفة مسير فقط، كما تضم المؤسسة اضافة الى ذلك مسير مالي ومدير للتطوير.

ثانيا–الدراسة الاقتصادية: من خلال الدراسة الاقتصادية التي تم اجراؤها على المؤسسة الطالبة للقرض تبين ما يلي:

1–نشاط المؤسسة: يتمثل نشاط المؤسسة في □يانة معدات الصناعية الالكترونية وإعادة تركيبها.

2–رقم أعمال المؤسسة: قدر رقم أعمال النؤسسة في السنوات الثلاث للدراسة كما يلي:

- **سنة 2017**: 184.836.000 دج.
- **سنة 2018**: 238.189.000 دج.
- **سنة 2019**: 374.692.000 دج.

3–المركز التنافسي للمؤسسة: تتمتع المؤسسة الطالبة للقرض بمركز تنافسي قوي، حيث تمكنت هذه الأخيرة من اختراق أسواق جديدة في البلاد وهي الآن تتعامل مع المؤسسات الكبرى في الجزائر كسونطراك، سونلغاز ونفطال.

4–موردو المؤسسة: يبلغ عدد الموردين الأساسين للمؤسسة 8 موردين وتتعامل معهم هذه الأخيرة عن طريق الشيكات.

5–وسائل أدوات الاستغلال: من خلال دراسات معدات وأدوات الاستغلال للمؤسسة الطالبة للقرض تبين أن هذه الأخيرة تحتوي على مايلي:

- مباني مساحتها 250 م وتقدر قيمتها ب: 15.000.000 دج.
- مكاتب مساحتها 100 م تم تأجيرها بقيمة: 960.000 دج سنويا.
- آلات ومعدات.
- وسائل نقل (شاحنات وسيارات).

- تجهيزات مكاتب.

6-الموارد البشرية: تضم المؤسسة الطالبة للقرض مجموعة من الموارد البشرية موزعة بين اطارات وعمال كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (3_2): الموارد البشرية للمؤسسة

البيان	2017	2018	2019
الانتاج:			
اطارات	5	4	12
مكونون	9	16	14
عمال	286	235	334
التجارة:			
اطارات	1	1	-
مكونون	1	-	-
عمال	-	-	-
الادارة:			
اطارات	2	10	11
مكونون	3	1	3
عمال	18	-	2
الأجر الاجمالي (دج)	57209000	76938000	139227000

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق البنك

ثالثا-دراسة طبيعة القرض المطلوب:

ان القرض الذي تقدمت المؤسسة بطلبه هو عبارة عن قرض استغلال قيمة الاجمالية 240.000.000 دج موزع كمايلي:

1-قروض الصندوق: قيمتها 80.000.000 دج وتشمل:

2-تسبيقات على المخزون بقيمة: 60.000.000 دج.

3–تسبيقات على الفاتورة بقيمة: 20.000.000 دج.

4–قرض بالإمضاء: قيمتها 160.000.000 دج وتشمل:

5–اعتماد مستندي بقيمة: 60.000.000 دج.

6–كفالة بقيمة: 100.000.000 دج.

رابعا–دراسة الضمانات المقدمة:

تتمثل الضمانات التي اقترحت المؤسسة تقديمها للبنك من أجل حصولها على القرض فيما يلي:

1–ضمانات حقيقية: وتشمل مايلي:

- رهن تجاري للتجهيزات.
- مخزن معدات.

2–ضمانات شخصية: وتشمل مايلي:

- كفالة شخصية من الشركاء تفوق قيمة القرض المطلوب.
- تأمينات على جميع المخاطر.

هذا ويقوم البنك بدراسة الوضعية الشهرية للحساب البنكي للمؤسسة وتحركاته الدائنة والمدينة خلال السنة السابقة لتاريخ دراسة ملف القرض، وبما أن تاريخ دراسة ملف القرض المطلوب من طرف المؤسسة كان في شهر مارس من سنة 2019، فان البنك قام بدراسة الوضعية الشهرية للحساب البنكي لهذه المؤسسة من شهر مارس 2018 الى غاية شهر فيفري 2019.

المطلب الثاني: الدراسة المالية ملف القرض

بعد دراسة المؤسسة من الجانب القانوني والاقتصادي تأتي مرحلة الدراسة المالية التي تعتبر أهم خطوات التحليل الائتماني وأكثرها حساسية حيث تحدد هذه الدراسة مصير طلب القرض بالقبول أو الرفض وتشمل الدراسة المالية التي يقوم بها البنك الوطني الجزائري على ملفات طلبات القروض العنا□ر التالية:

أولا–دراسة مخطط الخزينة التقديري:

تقوم وكالة البنك الوطني الجزائري بالمدية بدراسة مخطط الخزينة التقديري للمؤسسة الطالبة للقرض وذلك لتحديد الاحتياجات النقدية لهذه المؤسسة وتحديد نوع القرض اللازم لسد هذه الاحتياجات، ويوضح مخطط الخزينة التقديري إيرادات المؤسسة ونفقاتها على مستوى كل ثلاثي من السنة N+1، وتكون الدراسة على أساس مقارنة إيرادات المؤسسة بنفقاتها معرفة ما اذا كانت المؤسسة ستحقق فائض أو عجز.

فإذا كانت المؤسسة تحقق فائض على مستوى كل ثلاثي فان هذه الأخيرة ليست بحاجة الى تمويل وذلك حسب أهمية الفائض المحقق، أما اذا كانت المؤسسة تحقق عجزا فهذا معناه أن هذه الأخيرة تواجه □عوبات مالية ناتجة عن عدم كفاية رأس المال العامل لتلبية احتياجات الدورة الاستغلالية أو كون هذه الاحتياجات مرتفعة جدا، وفي هذه الحالة فان المؤسسة تكون بحاجة الى تمويل قصيرة الأجل لتسوية هذا العجز.

ويقوم البنك بتحديد نوع القرض اللازم لتمويل العجز المؤقت في خزينة المؤسسة بشرط أن تعمل هذه الأخيرة على زيادة إيراداتها وتخفيض نفقاتها من أجل تحسين رأس المال العامل وتسديد القرض في الفترة التي تحقق فيها فائض.

والجدول التالي يوضح مخطط الخزينة التقديري للمؤسسة الطالبة للقرض لسنة 2019.

الجدول رقم (3-3): الخزينة التقديرية للمؤسسة محل الدراسة لسنة 2019

الفترة	الثلاثي الأول	الثلاثي الثاني	الثلاثي الثالث	الثلاثي الرابع	المجموع
ر□يد أول المدة	16997	-32500	-142500	-408700	-
التكاليف	65350	111700	151300	180000	508350
تكاليف:	65350	111700	151300	180000	508350
مشتريات	21000	39000	71000	95000	226000
مصاريف خا□ة	26000	41000	45000	47000	159000
ضرائب ورسوم	6300	10200	11500	13000	41000

خدمات	6000	12700	13500	14500	46700
مصاريف مالية	1550	1900	2600	2700	8750
مصاريف أخرى	4500	6900	7700	7800	26900
تكاليف الاستثمار	–	–	–	–	–
الإيرادات:	50500	86000	78000	383500	598000
مبيعات	–	–	–	–	–
خدمات مقدمة	29000	53000	51000	56000	189000
إيرادات أخرى	21500	33000	27000	28500	110000
الرصيد خلال المدة	-14850	-25700	-73300	203500	89650
رصيد نهاية المدة	2147	-58200	-215800	-205200	–

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف البنك

من خلال مخطط الخزينة التقديري للمؤسسة نلاحظ أنها تحقق رصيدا سالبا في نهاية كل ثلاثي من سنة 2019 باستثناء الثلاثي الأول لنفس السنة وهذا ما يعكس عدم قدرة المؤسسة على تغطية نفقاتها ويوضح العجز المؤقت في خزينتها ويؤكد على حاجة هذه المؤسسة الى قرض قصيرة الأجل لتمويل هذا العجز.

وتجدر الإشارة إلى أنه يجب على المؤسسة أن تعمل على تخفيض نفقاتها عن طريق تمديد مدة دوران الموردين أو الزيادة في إيراداتها عن طريق تخفيض مدة دوران العملاء أو الاثنين معا وذلك لتحسين وضعية خزينتها وتسديد القرض وفوائده.

وفي حالة قروض الاستثمار يقوم البنك بتقدير الاحتياجات التمويلية للمشروع على طرق دراسة تكاليف انجاز هذا المشروع وهيكله التمويلي، كما يقوم في هذه الحالة بدراسة الجانب التقني للمشروع وذلك من حيث طبيعة الآلات والتجهيزات المستخدمة، الطاقة الإنتاجية لهذه الآلات، بالإضافة إلى نوعية التكنولوجيا المستخدمة في المشروع.

ثانيا–دراسة الميزانية المالية:

يقوم البنك الوطني الجزائري بدراسة الميزانيات المالية المقدمة من طرف المؤسسة محل الدراسة للسنوات 2017، 2018، 2019 وذلك لاستنباط نسب تطور البنود والعناصر التي تحويها هذه الميزانيات من سنة الى أخرى، والجدول التالي يوضح مختلف هذه النسب:

الجدول رقم (3-4): تطور الميزانية المالية للمؤسسة

العنصر	القيمة			نسبة التغير		
	2017	2018	2019	2017	2018	2019
الأصول الثابتة	69360	82280	69867	-	18.62	-15.08
الأصول المتداولة	61919	74990	130408	-	21.10	73.90
الأموال الخاصة	55574	65222	106035	-	17.36	62.57
الديون طويلة الأجل	18790	15725	19500	-	-16.31	24
الأموال الدائمة	74364	80947	125535	-	8.85	55.08
الخصوم المتداولة	56915	76323	74740	-	34.09	-2.07

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الوثائق مقدمة من طرف البنك

نلاحظ من خلال الجدول أن الأصول الثابتة للمؤسسة شهدت زيادة في سنة 2018 بنسبة 18.62 عن سنة 2017 في حين انخفضت سنة 2019 بنسبة (15.08%) عن سنة 2019 على الرغم من ارتفاع قيمة الاستثمارات في هذه السنة وهذا راجع لارتفاع قيمة الاهتلاكات سنة 2019 بنسبة تفوق نسبة الارتفاع في قيمة الاستثمارات مما أدى إلى انخفاض قيمة الأًول الثابتة في هذه السنة.

أما الأصول المتداولة للمؤسسة فقد شهدت زيادة بنسبة (21.10%) و(73.90%) في سنتي 2018 و2019 على التوالي وهذا راجع لزيادة القيم المحقق و القيم الجاهزة بنسب كبيرة خاصة في سنة 2019 مما يعكس مركز سيولة جيد للمؤسسة خلال هذه السنة.

وفيما يخص جانب الخصوم نجد أن الأموال الخاصة للمؤسسة قد ارتفعت بشكل كبير خاصة في سنة 2019 حيث بلغت نسبة الزيادة (52.57%) وهذا راجع لارتفاع قيمة الأرباح المحققة خلال هذه السنة في حين نجد أن الديون الطويلة الأجل قد انخفضت سنة 2018 بنسبة (16.31%) دون أن يؤثر ذلك على مستوى

الأموال الدائمة للمؤسسة في هذه السنة وهذا راجع لارتفاع الأموال الخا□ة بنسبة تفوق نسبة الانخفاض في قيمة الديون الطويلة الأجل لسنة 2019.

أما الخصوم المتداولة فقد شهدت زيادة سنة 2018 مما يدل على زيادة ذمم الديون القصيرة الأجل التي سجلتها المؤسسة ويتعلق الأمر بالتسبيقات البنكية التي تحصلت عليها المؤسسة خلال هذه السنة في حين انخفضت هذه الخصوم سنة 2019 بنسبة ضئيلة نظرا لانخفاض قيمة التسبيقات البنكية مقابل ارتفاع قيمة الموردين وديون الاستغلال الأخرى.

ثالثا–دراسة جدول حسابات النتائج للمؤسسة.

يقوم البنك الخارجي بدراسة جدول حسابات النتائج المقدم من طرف المؤسسة للسنوات الثلاث السابقة تاريخ طلب القرض، حيث يبين هذا الجدول نشاط المؤسسة خلال فترة زمنية معينة ويجمع كل الحسابات التي تؤثر على نتيجة هذا النشاط بالزيادة أو النقصان كما يبين المستويات المختلفة التي تحدد هذه النتيجة.

ويقوم البنك الخارجي بدراسة جدول حسابات النتائج من أجل تقييم هذه العنا□ر ومتابعة تطورها خلال السنوات الثلاث للدراسة واستنباط العديد من المؤشرات والنسب التي تستخدم في التحليل الائتماني للمؤسسة كالقدرة على التمويل الذاتي، مدة دوران الموردين، مدة دوران العملاء، معدل الربحية، معدل الإنتاجية المالية، مردودية الاستغلال إلى غير ذلك من النسب والمؤشرات التي سنقوم بتحليلها لاحقا.

ومن خلال جدول حسابات النتائج للمؤسسة محل الدراسة تم استخراج نسب تطور العنا□ر الأساسية المكونة لهذا الجدول وتتمثل هذه النسب فيما يلي:

الجدول رقم (3–5): تطور عناصر جدول حسابات النتائج للمؤسسة

العنصر	القيمة			نسبة التغير		
	2017	2018	2019	2017	2018	2019
رقم الأعمال	184836	238189	374692	-	28.86	57.30
القيمة المضافة	99152	132461	231571	-	33.59	74.82
الفائض الخام للاستغلال	27047	47528	81953	-	75.72	72.43
نتيجة الدورة الصافية	7912	12632	60859	-	59.65	381.78

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الوثائق البنك

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن هناك تطورا بالنسبة لجميع عناصر جدول حسابات النتائج خاصة في سنة 2019 مما يدل على تحسن كبير في وضعية المؤسسة محل الدراسة، حيث سجلت هذه الأخيرة تطورا كبيرا في رقم أعمالها مما يدل على ارتفاع عدد عملائها وزيادة حجم الخدمات المقدمة من طرف هذه المؤسسة.

رابعا–تحليل القوائم المالية للمؤسسة محل الدراسة

1–تحليل التوازن المالي للمؤسسة:

يقوم البنك بدراسة التوازن المالي للمؤسسة الطالبة للقرض، ويقوم هذا التزام على ضرورة تمويل الأصول الثابتة عن طريق الأموال الدائمة وتمويل الأصول المتداولة عن طريق الديون القصيرة الأجل أي ضرورة تحقيق التناسق بين الوسائل الاقتصادية التي تستخدمها المؤسسة والموارد المالية التي تسمح لها بالاحتفاظ بهذه الوسائل وبتعبير آخر تحقيق التناسق بين مصادر الأموال واستخدامها، ويتم تحليل التوازن المالي للمؤسسة عن طريق حساب المؤشرات التالية:

حساب رأس المال العامل:

يهتم البنك الوطني الجزائري بحساب رأس المال العامل للمؤسسة الطالبة للقرض وذلك باعتباره مؤشرا مهم لمعرفة قدرة للمؤسسة على الوفاء بالتزاماتها القصيرة الأجل ويتم حساب رأس المال العامل للمؤسسة وفقا للعلاقة التالية:

والجدول التالي يوضح رأس مال العامل للمؤسسة في السنوات الثلاث للدراسة:

رأس المال العامل = الموارد الدائمة – الاستخدامات الثابتة

	2017	2018	2019
الاستخدامات المستقرة	61919	74990	130408
الموارد الدائمة	56915	76323	74740
رأس المال العامل	5004	-1333	55668

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الوثائق مقدمة من طرف البنك

نلاحظ من خلال الجدول أن المؤسسة قد حققت رأس مال عامل موجب بالنسبة لسنتي 2017 و2019 ورأس مال عامل سالب بالنسبة لسنة 2018، كما نلاحظ ارتفاع كبير في رأس المال العامل للمؤسسة سنة 2019 مما يؤكد على تحسن وضعية المؤسسة وتطور نشاطها خلال هذه السنة كما سبقت الإشارة.

وبذلك يمكن القول أن المؤسسة قادرة على مواجهة التزاماتها القصيرة الأجل عن طريق أ□ولا المتداولة سنتي 2017 و2019 مع تحقيق فائض مالي يمثل هامش أمان للبنك، في حين نجد أن المؤسسة غير قادرة على مواجهة هذه الالتزامات سنة 2018، وهذا راجع لارتفاع قيمتها خلال هذه السنة ما سبق الاشارة.

-حساب احتياجات رأس المال العامل:

يتم حساب احتياجات رأس المال العامل لمعرفة الأ□ول المتداولة التي لا تستطيع المؤسسة تمويلها بمواردها مالية قصيرة الأجل وتحديد رأس المال العامل الذي تحتاجه المؤسسة لمواجهة ديونها المستحقة خلال دورة الاستغلال، ويتم حساب احتياجات رأس المال العامل للمؤسسة وفق للعلاقة التالية:

احتياجات رأس المال العامل= (الأصول المتداولة –النقدية) – (الخصوم المتداولة – الخزينة)

ويتم استثناء النقدية من الأ□ول المتداولة و التسييقات من الخصوم المتداولة لأن دورة الاستغلال تنتج احتياجات مالية مرتبطة بسرعة دوران الأ□ول المتداولة (قيم الاستغلال والقيم المحققة) بينما ترتبط الموارد المالية بسرعة دوران الديون القصيرة الأجل باستثناء التسبيقات أي جميع الديون القصيرة الأجل تسدد في تاريخ استحقاقها باستثناء التسييقات، و الجدول التالي يوضح حساب احتياجات رأس المال العامل للمؤسسة الطالية للقرض خلال السنوات الثلاث للدراسة :

جدول رقم (3–7) : حساب احتياجات رأس المال العامل للمؤسسة (الوحدة : ألف دينار جزائري)

البيان	2017	2018	2019
الأ□ول المتداولة	61919	74990	130408
النقدية	4482	5390	22200
الأ□ول المتداولة –النقدية	57437	69600	108208

الخصوم المتداولة	56915	76323	74740
التسبيقات البنكية	-	-	-
الخصوم المتداولة –التسبيقات البنكية	56915	76323	74740
احتياجات رأس المال العامل	522	-6723	33468

المصدر: إعداد الطالبين اعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف البنك

خلال الجدول نلاحظ أن احتياجات رأس المال العامل موجب سنتي 2017 و 2019 في حين نجد أن هذه الاحتياجات سالية سنة 2018، وهذا يدل على أن المؤسسة بحاجة إلى التمويل من رأس المال العامل سنتي 2017 و 1910 أي أن خصومها المتداولة أو الديون القصيرة الأجل لا تغطى استخداماتها المتداولة، أما في سنة 2018 فتدل احتياجات رأس المال العامل السالبة على أن المؤسسة ليست بحاجة إلى تمويل من رأس المال العامل أي أن ديونها القصيرة الأجل تغطى أ□ولها المتداولة .

3–حساب الخزينة الصافية:

بعد حساب كل من رأس المال العامل و احتياجات رأس المال العامل يتم حساب الخزينة الصافية التحديد إجمالي النقدية الموجودة في خزينة المؤسسة، ويتم حساب الخزينة الصافية وفقا للعلاقة التالية :

الخزينة الصافية = رأس المال العامل – احتياجات رأس المال العامل

جدول رقم(3–8) : حساب الخزينة الصافية للمؤسسة (الوحدة: ألف دينار جزائري)

البيان	2017	2018	2019
رأس المال العامل	5004	-1333	55668
احتياجات رأس المال العامل	522	-6723	33468
الخزينة الصافية	4482	5390	22200

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد الوثائق المقدمة من طرف البنك

من خلال الجدول نلاحظ أن المؤسسة قد حققت خزينة موجبة في السنوات الثلاث للدراسة مما يدل على قدرة رأس المال العامل لهذه المؤسسة على تغطية الاحتياجات، هذا و شهدت الخزينة تطور من سنة إلى أخرى مما يدل على تحسن تدريجي في نشاط المؤسسة.

4– تحليل النسب المالية للمؤسسة :

يهتم البنك الوطني الجزائري بتحليل مجموعة كبيرة من النسب المالية للمؤسسات الطالبة للقرض وذلك لتقييم أداء هذه المؤسسات و الحكم على وضعها المالي، و تقوم عملية التحليل على تفسير و مقارنة النسب المالية للمؤسسة محل الدراسة مع المعايير المالية المستهدفة، و يمثل تحليل النسب المالية جزء كبير من التحليل الائتماني المعمول به في البنك الوطني الجزائري كما يمثل ركيزة أساسية يبنى عليها البنك قراره الائتماني.

و فيما يلي نقوم بعرض مختلف النسب التي يقوم البنك الوطني الجزائري بتحليلها:

أ-حساب نسب الهيكل المالي :

يهتم البنك الوطني الجزائري بشكل كبير بهذا النوع من النسب و ذلك لأنها تساعده على تقييم الهيكل التمويلي للمؤسسة من حيث درجة اعتمادها على مصادر التمويل الداخلية أو الخارجية، و تتمثل نسب الهيكل المالي التي يقوم البنك بتحليلها في النسب الموضحة في الجدول التالي :

الجدول رقم(3-9): حساب نسب الهيكل المالي للمؤسسة

النسبة	طريقة الحساب	2017	2018	2019	المتوسط
نسبة الاستقلالية المالية	أموال خاصة / أموال دائمة x 100	%74.73	%80.57	%84.47	%79.92
نسبة الملاءة	أموال الخاصة / مجموع الديون x 100	%73.41	%70.86	%112.52	%85.59
نسبة سيولة الخصوم	أموال الخاصة / مجموع الميزانية x 100	%42.33	%41.47	%52.94	%45.58
القدرة على التمويل الذاتي	النتيجة الصافية + المؤونات + الاهتلاكات	21167	37462	79120	47916
القدرة على سداد الديون ط أ	ديون طويلة الأجل	%1.45	%2.38	%4.06	%2.63

	القدرة على التمويل الذاتي				

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الوثائق من طرف البنك

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن نسبة التوازن المالي أكبر من الواحد سنتي 2017 و 2019 و أقل من الواحد سنة 2018، هذا يعني وجود فائض من الأموال الدائمة لتمويل الأصول المتداولة سنتى 2017 و 2019 و يعبر هذا الفائض عن وجود رأس مال عامل موجب خلال هاتين السنتين و رأس مال عامل سالب خلال سنة 2018 كما سبقت الإشارة

كما نلاحظ أن المؤسسة قد حققت نسبة استقلالية مالية تقدر ب (79.92%) خلال السنوات التلات للدراسة أي تجاوزت نسبة (50%) ، و هذا يعنى أن المؤسسة تتمتع باستقلالية مالية و أن أموالها الخاصة قادرة على تغطية جزء كبير من أصولها الثابتة و هذا مؤشر جيد يزيد من درجة ثقة البنك في المؤسسة الطالبة القرض.

كما نجد أن نسبة الملاءة تقدر ب (85.59%) خلال السنوات التلات للدراسة و هي نسبة مرتفعة تعبر عن قدرة المؤسسة على تسديد جزء كبير من ديونها الطويلة و القصيرة الأجل عن طريق الأموال الخاصة وهذا ما يؤكد على الاستقلالية المالية للمؤسسة.

كما قدرت نسبة سيولة الخصوم ي (45.58%) و هي أكبر بكثير من المعيار المستهدف (10%) وهذا يعني أن الأموال الخاصة للمؤسسة تغطى (45.58%) من مجموع الخصوم و هذا مؤشر جيد يدل على أن المؤسسة تمتلك رأس مال مرتفع.

كما حققت المؤسسة تطورا كبيرا على مستوى التمويل الذاتي راجع إلى ارتفاع نسبة الأرباح المحققة مما يعبر عن قدرة تمويلية جيدة تستطيع المؤسسة من خلالها تسديد أكبر من ضعف ديونها الطويلة الأجل وهذا ما تؤكده نسبة القدرة على سداد الديون الطويلة الأجل والتي قدرت ب (2.63%) خلال السنوات الثلاث للدراسة.

ب–حساب نسب الخزينة:

يهتم البنك الوطني الجزائري بحساب نسب الخزينة لمعرفة مدى قدرة المؤسسة الطالبة للقرض على الوفاء بالتزاماتها القصيرة الأجل عن طريق النقدية المتاحة أو عن طريق الأصول الأخرى التي يمكن تحويلها إلى نقدية، وتتمثل نسب الخزينة التي يقوم البنك بتحليلها في النسب الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (3–10): حساب نسب الخزينة للمؤسسة

النسبة	طريقة الحساب	2017	2018	2019	المتوسط

نسبة السيولة العامة	أصول متداولة x 100 / الديون قصيرة الأجل	%108.79	%98.25	%174.48	%127.18
نسبة السيولة الحالية	قيم جاهزة 100x / الديون قصيرة الأجل	%7.87	%7.06	%29.70	%14.88
معدل رأس المال العامل	رأس المال العامل x 100 / احتياج رأس المال العامل	%958.62	%19.83	%166.33	%368.38

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على

من خلال حساب نسب الخزينة نلاحظ أن متوسط نسبة السيولة العامة خلال السنوات الثلاث للدراسة أكبر من (100%) ، وهذا يعني أن الأصول المتداولة قادرة على تغطية الديون القصيرة الأجل بالإضافة إلى وجود هامش أمان يقدر ب (27.18%) من الديون القصيرة الأجل و هذا مؤشر جيد يشجع البنات على منح القرض لهذه المؤسسة.

في حين نجد أن متوسط نسبة السيولة الحالية خلال السنوات التلات للدراسة يقدر ب (14.88%)أي ما يقارب (15%) وهو أقل من المستوى المطلوب (50%) و هذا يدل على عدم قدرة المؤسسة على تسديد ديونها القصيرة الأجل عن طريق النقدية المتاحة و حاجتها إلى تمويل قصير الأجل .

أما معدل رأس المال العامل فقد كان جيدا وقد قدر ب (368.38%)خلال السنوات التلات للدراسة مما يدل على قدرة رأس المال العامل على تغطية الاحتياجات التمويلية للمؤسسة (باستثناء طبعا سنة 2018 كما سبقت الإشارة).

ج–حساب نسب النشاط :

يهتم البنك الوطني الجزائري بحساب نسب النشاط لقياس كفاءة المؤسسة في إدارة أصولها و مدى قدرتها على توليد المبيعات من هذه الأصول ، و تتمثل نسب النشاط التي يقوم البنك بتحليلها في النسب الموضحة في الجدول التالي :

الجدول رقم (3–11): حساب نسب النشاط للمؤسسة

النسبة	طريقة الحساب	2017	2018	2019	المتوسط

مدة دوران العملاء	العملاء x 360 / رقم الأعمال	86	82	83	84
معدل الربحية	القيمة المضافة x 100 / رقم الأعمال	%53.64	%55.61	%61.80	%57.02
معدل انتاجية العمل	مصاريف المستخدمين x 100 / القيمة المضافة	%57.70	%56.91	%60.12	%58.24
معدل الإنتاجية المالية	مصاريف مالية x 100 / رقم الأعمال	%1.53	%2.99	%0.15	%1.55

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف البنك

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن مدة دوران العملاء تقدر ب (84) يوم خلال السنوات الثلاث للدراسة و هذا يعني أن المدة اللازمة لتحصيل المؤسسة لديونها تتطلب ما يقارب 3 أشهر وهي مرتفعة إذا ما تمت مقارنتها مع مدة دوران الموردين، فالمؤسسة تتعامل مع مورديها عن طريق الشيكات لذلك يجب عليها تخفيض مدة دوران العملاء قدر الإمكان من أجل توفير السيولة اللازمة لسداد ديون الموردين.

كما نلاحظ أن معدل الربحية الذي حققته المؤسسة مرتفع حيث قدر هذا الأخير ب (57.02%) خلال سنوات الدراسة وهو أكبر من المعيار المستهدف (20%) وهذا يعني أن المؤسسة تحقق أرباحا عالية من خلال نشاطها المتمثل في □يانة معدات الصناعة النفطية و هذا مؤشر جيد يزيد من فرص حصول المؤسسة على قروض.

هذا وبلغ معدل إنتاجية العمل في المؤسسة (58.24) وهو معدل مرتفع كذلك مقارنة بالمستوى المطلوب 50% مما يدل على ارتفاع مصاريف المستخدمين و هذا غير جيد بالنسبة للمؤسسة، لذلك يجب عليها العمل على تخفيض هذه المصاريف من أجل تفادي أثرها السلبي على القيمة المضافة .

كما بلغ معدل الإنتاجية المالية للمؤسسة ب (1.55) خلال سنوات الدراسة و هو معدل منخفض يعكس انخفاض المصاريف المالية مقارنة برقم أعمال المؤسسة، كما نلاحظ أن هذا المعدل يتجه نحو الانخفاض تدريجيا من سنة إلى أخرى مما يدل على جهود المؤسسة الساعية لتخفيض هذه التكاليف .

د–حساب نسب المردودية :

يهتم البنك بحساب نسب المردودية لتقييم قدرة المؤسسة على توليد الأرباح والعوائد من الموارد المتاحة، وتتمثل نسب المر دودية التي يقوم الوطني الجزائري بتحليلها هي النسب الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-12): حاسب نسب المردودية للمؤسسة

النسبة	طريقة الحساب	2017	2018	2019	المتوسط
مردودية الاستغلال	الفائض الخام للاستغلال x 100 / القيمة المضافة	%27.28	35.88	35.39	32.85
المردودية المالية	النتيجة الصافية x 100 / الأموال الخا□ة	%14.24	%19.37	%57.40	%30.33
هامش التشغيل	نتيجة الاستغلال x 100 / رقم الأعمال	%2.33	%5.63	%17.01	%30.33
الهامش الصافي	النتيجة الصافية x 100 / رقم الأعمال	%4.28	5.30	%16.24	%8.61
المردودية الاقتصادية	النتيجة الصافية x 100 / مجموع الأ□ول	%6.03	%8.03	%30.39	%14.82

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف البنك

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن مردودية الاستغلال لهذه المؤسسة مرتفعة فهي تجاوزت المعيار المستهدف (30%) مما يدل على قدرة النشاط الاستغلالي للمؤسسة على تحقيق الأرباح، و هذا ما يؤكده هامش التشغيل الذي حققته المؤسسة و الذي نلاحظ أنه تحسن تدريجيا من سنة إلى أخرى.

كما حققت المؤسسة مردودية مالية مرتفعة بلغت (57.40%) سنة 2019 و هي أكبر بكثير من المعيار المستهدف (10%) و هذا يؤكد من جديد على التحسن الكبير في الوضعية المالية للمؤسسة و على الكفاءة و الفعالية في استغلال الموارد المتاحة .

هذا وحققت المؤسسة هامش ربح صافي مرتفع قدر ب (16.24%) خلال سنة 2019 و متوسط قدر ب (8.61%) خلال سنوات الدراسة مما يؤكد على إرتفاع الأرباح الصافية المحققة من طرف هذه المؤسسة كما سبقت الإشارة .

كذلك الأمر بالنسبة للمردودية الاقتصادية حيث حققت المؤسسة معدلات مرتفعة على مستوى هذا النوع من المردودية خاصة في سنة 2019 مما يعكس ارتفاع عائد الأموال المستمرة من قبل المؤسسة أو بتعبير آخر ارتفاع العائد على الموجودات.

المطلب الثالث: اتخاذ القرار

بعد دراسة ملف القرض دراسة شاملة ومفصلة، يتم صياغة قرار منح القرض بناء على نتائج التحليل المتوصل إليها، حيث تمت الموافقة على منح القرض للمؤسسة من طرف الوكالة و من طرف لجنة القروض الخاصة بالمديرية العامة للبنك الوطني الجزائري.

أولا–نتائج التحليل المالي :

إن التحليل المالي للميزانيات المالية للسنوات 2017، 2018 و 2019 وجدول حسابات النتائج النفس السنوات قد سمح بالوقوف على العديد من المؤشرات التي ساعدت البنك على الحكم على نشاط المؤسسة ومردوديتها ، فمن ناحية التوازن المالي نجد أن الأموال الدائمة للمؤسسة تغطى أصولها الثابتة مع وجود فائض من هذه الأموال التغطية الأصول المتداولة و يتمثل هذا الفائض في رأس مال عامل موجب يعكس الوضعية المالية الجيدة للمؤسسة، كما أن الأموال الخاصة تغطي جزء كبير من الديون الطويلة الأجل و هذا ما يؤكد على ملاءة المؤسسة و استقلاليتها المالية.

ومن ناحية المردودية فقد بينت الميزانيات وجود رقم أعمال جيد على مستوى السنوات التلات للدراسة :

- **سنة 2017** : 184.836.00 دج.
- **سنة 2018** : 238.189.000 دج.
- **سنة 2019** : 374.69.000 دج.

مما سمح بتحقيق نتيجة إجمالية قدرت ب:

- **سنة 2017** : 7.912.000 دج.
- **سنة 2018** : 12.632.000 دج.
- **سنة 2019** : 60.859.000 دج.

وفيما يخص السيولة فقد أظهر التحليل المالي للمؤسسة متوسط نسبة سيولة حالية قدرت ب (14.88) خلال السنوات الثلاث للدراسة أي ما يقارب (15%) وهو أقل من المستوى المطلوب (50%) مما يدل على حاجة المؤسسة للسيولة .

ثانيا– تقرير المحلل الائتماني

بناء على نتائج التحليل المتو□ل إليها يقوم المحلل الائتماني بإعداد تقرير يوضح فيه رأيه بشأن طلب القرض المقدم كما يقوم بإعطاء تبريرات موضوعية لهذا الرأي، فبالنظر إلى المؤسسة محل الدراسة و حسب ما ورد في تقرير المحلل الائتماني المعد بتاريخ 22-03-2019 نجد أن هذه المؤسسة قد نجحت خلال هذا العقد في تعزيز مكانتها وهذا بفضل كفاءتها وسمعتها الحسنة مع المؤسسات المحلية، كما نجحت في تطوير نشاطها من □يانة معدات الصناعة ا إلى تركيب و□يانة هذه المعدات .

كما جاء في تقرير المحلل الائتماني عرض لمختلف نتائج التحليل المالي المشار إليها سابقا و التي تخص التوازن المالي للمؤسسة و مردودية نشاطها و وضعية خزينتها .

و على ضوء هذه النتائج يقترح المحلل الائتماني الموافقة على طلب القرض المقدم من طرف هذه المؤسسة و المتمثل في قرض استغلال قيمته الإجمالية 240.000.000 دج وذلك كما يلي:

- تسبيقات على المخزون بقيمة : 60.000.000 دج.
- تسبيقات على الفاتورة بقيمة: 20.000.000 دج.
- اعتماد مستندي بقيمة: 60.000.000 دج.
- كفالة بقيمة: 100.000.000 دج.

على أن تضع المؤسسة تحت تصرف البنك الضمانات التالية:

- رهن حيازي للتجهيزات.
- مخزن معدات .
- كفالة شخصية من الشركاء تفوق قيمة القرض المطلوب .
- تأمينات على جميع المخاط

حيث سيسمح لها هذا القرض لمواجهة مختلف تكاليف الدورة الاستغلالية و سد الاحتياجات التمويلية للمشاريع المقترح إنجازها خا□ة و أن المؤسسة تجري مفاوضات على عقد يتوقع أن تبرمه مع المؤسسة الوطنية Sonatrach وذلك بقيمة 56.401.000 دج.

كما يقوم نائب مدير الوكالة بدوره بإعداد تقرير يوضح فيه رأيه بشأن طلب القرض و ذلك بالاستناد على نتائج التحليل المعد سابقا من طرف المحلل الائتماني في البنك، وقد تضمن تقرير نائب المدير معلومات عن المؤسسة الطالبة للقرض و نوع النشاط الذي تمارسه والإنجازات التي حققتها في السنوات الأخيرة .

وحسب ما جاء في هذا التقرير فإن المؤسسة قد تقدمت بطلب قرض من الوكالة لتحسين نشاطها المتمثل في □يانة معدات الصناعة ا ومواجهة احتياجات الخزينة الناتجة عن تأخر المؤسسة في تحصيل ديون عملائها ، كما جاء في هذا التقرير أن المؤسسة تتميز بأقدميتها في مجال □يانة معدات الصناعة ا فهي تمارس هذا النشاط منذ وقت طويل و هذا ما سمح لها بإكتساب خبرة في هذا المجال، و قد نجحت هذه الأخيرة في اختراق العديد من الأسواق البلاد كما قامت مؤخرا بإبرام عقود مع مؤسسات جزائرية كبرى منها.

ثالثا–إتخاذ القرار النهائي :

بعد اتخاذ القرار بشأن طلب القرض الخاص بالمؤسسة محل الدراسة من طرف لجنة القروض الخا□ة بالوكالة، يتم إرسال ملف القرض مرفقا بالدراسة الائتمانية و مختلف التقارير الخا□ة بهذه الدراسة إلى لجنة القروض الخا□ة بالمديرية العامة للبتك الوطني الجزائري بالجزائر العا□مة وهي الوحدة التي يكون لها □لاحية اتخاذ القرار النهائي بشأن طلب القرض و هناك تمت الموافقة النهائية على منح القرض إلى المؤسسة محل الدراسة.

وبعد حصول المؤسسة على الموافقة النهائية على منح القرض يقوم البنك بإعداد تسريح بالالتزام وهو عبارة عن وثيقة يحدد فيها طبيعة و قيمة و مدة القرض ، كما يحدد فيها معدل الفائدة المطبقة على القرض، حيث تحتسب وكالة البنك الوطني الجزائري بالمدية معدل (8.25%) على قروض الاستغلال ومعدل (5.25%) على قروض الاستثمار.

خاتمة الفصل:

إن التحليل المالي باعتباره أداة تستخدم لقراءة القوائم المالية وترجمة البيانات والمعطيات وتحويليا من □ورة كمية إلى شكل تقارير تمكن المتعاملين مع المؤسسة من اتخاذ قراراتهم

من خلال دراسة التطبيقية البنك الوطني الجزائري يتضح لنا أن التحليل في هذا البنك يقوم على دراسة القوائم المالية طالبة للقرض من مختلف الجوانب المالية والقانونية ودارسة الضمانات المقدمة وفي أهم جوانب التحليل المالي يركز البنك على أسلوب التحليل النسب المالية ونسب الهيكل المالي ونسب الخزينة ونسب النشاط ونسب المردودية.

خاتمة العامة

خاتمةعامة:

يعتبر الائتمان المصرفي من الأهم الأعمال التي تقوم بها البنوك التجارية و المؤسسات المالية الأخرى والذي يتم تقديمه إلى الأشخاص سوء كانو طبيعيين(افراد) أو معنويين(مؤسسات)لدعم مختلف مشاريعهم الاقتصادية بعدما عجزو عن إكمال هاته المشاريع بالا موالهم الخا□ة,فالوظيفة الإقراض تعتبر من اخطر الوظائف التي يمارسها البنك وذلك لمجموعة من المخاطر التي يمكن ان يوجهها هذا الأخير عند قيام بعملية منح الائتمان

ولهذا من الضروري قيام البنك بالاستعانة بالأهم الأدوات التحليل المالي من اجل □نع قرار الائتماني سليم .حيث يهتم محلل بدراسة الوضعية المالية للزبون و البيانات المتعلقة به

ومن هنا جاءت هذه الدراسة للمعرفة دور التحليل المالي للقوائم المالية للمساهمة في اتخاذ قرار عملية منح الائتمان.

اختبار فرضيات الدراسة:

- منح الائتمان هو العملية التي يعتمد عليها المصرف
- □حيحة,يجب على البنك تفحص القوائم المالية لطالبي الائتمان حتى يتسنى له معرفة وضعيته المالية قصد تجنب المخاطر
- □حيحة .تؤثر القوائم المالية بدرجة كبيرة على قرارات منح الائتمان
- □حيحة ,من خلال الدراسة الميدانية في البنك الوطني الجزائري نجد ان قرار منح الائتمان يعتمد أساسا على التحليل المالي للقوائم المالية.

نتاج المتوصل إليها:

- الائتمان المصرفي يعتبر من الأهم الأعمال التي يقوم بها البنك والاهم إيراد له
- القوائم المالية تأثير على □نع قرارات منح الائتمان في البنوك
- التحليل المالي للقوائم المالية يعطي □ورة واضحة عن الوضعية المالية
- تدفع القوانين الداخلية للبنك إلى الاعتماد على التحليل المالي للقوائم المالية لاتخاذ قرار المنح

الاقتراحات:

- طريقة عرض القوائم المالية تسهل على المستثمر قرار استثماره من عدمه.
- ضرورة الاهتمام بالتحليل المالي من خلال تعيين الموظفين ذو كفاءة عالية.
- توفير برامج الإعلام الآلي للمساعدة في دراسة القوائم المالية.

أفاق الدراسة:

من خلال خوض في غمار هذا الموضوع والتطرق في كلتا جوانبه النظري والتطبيقي نقترح بعض المواضيع التي يتسنى للطالب درستها:

_دور القوائم المالية في اتخاذ القرارات المالية

_دور التحليل المالي للقوائم المالية في تقديم القروض

_آليات منح الائتمان في البنوك التجارية

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

الكتب:

-ابتهاج مصطفى عبد الرحمان "إدارة البنوك التجارية"، ط2، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000.

-أمين السيد احمد لطفي، "إعداد القوائم المالية في ضوء المعايير المحاسبية"، ط1، دار النشر القافة، الإسكندرية، مصر، 2008.

-جميل احمد التوفيق، علي شريف بقة، "الإدارة المالية"، الدار الجامعية، بيروت.

-حسين بالعجوز، "مخاطرة □يغ تمويل في البنوك الإسلامية والبنوك الكلاسيكية دراسة مقارنة"، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، مصر 2009

-خلدون إبراهيم شريفات، "إدارة التحليل المالي"، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.

-حمزة محمود الزبيدي "إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني"، مؤسسة الورق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2002.

-عباس علي "الإدارة المالية"، إثراء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2008.

-عادل احمد حشيش "اقتصاد النقدي والمصرفي"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2004.

-عبد الحميد عبد المطلب، "البنوك شاملة وعمليات إداراتها"، دار الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000.

-عبد الحميد عبد المطلب، "اقتصاديات النقود والبنوك، أساسيات المستحدثة"، دار الجامعية، مصر.

-عبد الوهاب نصر علي شحاتة السيد شحاتة، "مشاكل قياس والإفصاح المحاسبي من منظور المعايير المحاسبية الولية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2015.

-عدنان تايه نعيمي، "إدارة الائتمان منظور شمولي"، دار المسير للنشر والتوزيع، عمان، 2010.

-عبد المعطي رضا ،رشيد محفوظ احمد جودة، "إدارة الائتمان"، دار النشر، ط1، عمان، الأردن، 1999.

-رضوان جلوخ حنان، "تطور الفكر المحاسبي. مدخل النظرية محاسبية"، ط1، مديرية المطبوعات الجامعية، حلب، 1991.

-زياد رمضان احمد جودة، "إدارة مخاطر الائتمان"، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، مصر، 2008.

-سوزان محمد ذيب، وآخرون، "إدارة ائتمان"، دار الفكر، ط1، عمان، الأردن 2011

-شعيب شنوف، "محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبة الدولية"، الجزء الأول، مكتبة شركة بوداود، الجزائر، 2008.

-□لاح الدين، حسن السيسي، "قضايا اقتصادية معا□رة الأسواق المالية"، دار الفكر العربي القاهرة، مصر، 2004.

-فهمي مصطفى الشيخ، "التحليل المالي"، رام الله فلسطين، ط1، 2008.

-فلاح حسن عداي الحسيني مؤيد عبد الله الدوري، "إدارة البنوك مدخل كمي واسترتيجي معا□ر"، ط4، دار وائل للنشر وتوزيع، عمان، الأردن، 2008.

-محمد دوود عثمان، "إدارة وتحليل ائتمان ومخاطره"، دار الفكر، ط1، عمان، الأردن، 1999.

-محمد مطر، "التحليل المالي والائتماني"، ط1، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2002.

-محمد احمد السريتي محمد غزلان، "اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية"، ط1، مصر، 2010.

- محمد فتحي البديوي، "المكتبة الأكاديمية"، 2014.

-محمد □يرفي، "تعلم كيفية تحديد هيكلك المالي وقراءة قوائمك المالية"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2007.

_محمد مبروك ابوزيد،"التحليل المالي للشركات أسواق المالية"، ط2، دار المريخ للنشر، رياض، مملكة العربية السعودية، 2009.

-مصطفى □لاح سلامة، "نظم المعلومات المحاسبية"، دار البدية، ط1، عمان، الأردن، 2010.

-منير شاكر إسماعيل إسماعيل عبد النا□ر نور، "التحليل المالي مدخل □ناعة قرارات"، ط1، مطبعة الطليعة، عمان، الأردن، 2000.

-منير إبراهيم هندي، "الإدارة المالية مدخل التحليل المعا□ر، "ط5، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر.

-منير إبراهيم هندي، "الفكر الحديث في التحليل المالي وتقييم الأداء"، مدخل حوكمت شركات، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2009.

-منير إبراهيم هندي، "إدارة البنوك التجارية مدخل اتخاذ قرارات"، ط3، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية مصر، 2010.

-محمود محمد عبد ربه محمد، "دراسات في محاسبة التكاليف قياس تكلفة مخاطر الائتمان المصرفي في البنوك التجارية"، كلية التجارة جامعة عين الشمس، 2000.

-مؤيد زغبي خنفر، غسان فلاح مطارنة، "التحليل القوائم المالية مدخل النظري والتطبيقي"، ط2، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.

-طارق طه، "إدارة البنوك في بيئة العولمة وانترنت"، دار الفكر الجامعي، اسكندرية، مصر، 2007.

-طارق عبد العال حماد، "التقارير المالية"، دار الجامعية، مصر، 2005.

طلال الجحاوي، سالم الزوبعي، القياس المحاسبي ومحدداته وانعكاسها على رأي مراقب الحسابات، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2013.

-هيثم محمد الزغبي، "الإدارة والتحليل المالي"، دار الفكر للنشر، عمان، الأردن، 2009.

-نعيم نمرود، "التحليل المالي دراسة النظرية تطبيقية"، ط1، دار البدية ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2012.

-وفاء احمدي، "المحاسبة عن القروض والائتمان"، كلية التجارة، جامعة بنها، مصر، 2009.

-وليد ناجي حيال، "اتجاهات الحديثة في التحليل المالي"، إثراء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2009.

-يوسف محمد جربوع، سالم عبد الله الحلس، "المحاسبة الدولية مع تطبيق الفعلي للمعايير المحاسبة الدولية"، ط1، مؤسسة الورق للنشر والتوزيع، عمان، 2002.

الأطروحات السابقة:

–ايت عكاش سمير، "تسيير مخاطر القرض في البنوك الجزائرية"، مذكرة ماجستر تخصص نقود مالية وبنوك جامعة سعد دحلب، البليدة، 2005.

-اعراب حورية "إدارة مخاطر الائتمان المصرفي في البنوك التجارية "مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر اكاديمي تخصص مالية وبنوك جامعة اكلي محند اولحاج البويرة 2012،2013

-بن فج زوينة "مخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديث التطبيق"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة فرحات عباس، سطيف، 2013،2014.

-بن قنونة الهوارية، "النظام المحاسبي المالي وأثاره على مكونات القوائم المالية"، مذكرة مقدمة ضمن نيل شهادة ماستر اكاديمي، تخصص التدقيق المحاسبي ومراقبة التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2015، 2014.

-حابس ايمان، "دور التحليل المالي في منح القروض"، مذكرة مقدمة ضمن نيل شهادة ماستر أكاديمي في جامعة قا□دي مرباح، ورقلة، 2010،2011.

-حورية بوقندورة، "جودة المعلومات المحاسبية وأثرها على مستخدمي القوائم المالية"، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر اكاديمي في العلوم التجارية جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2016،2017.

-زروخي علاء الدين، "تكييف القوائم المالية في مؤسسات الجزائرية في ضل تطبيق معايير المحاسبة الدولية"، مذكرة مقدمة ضمن نيل شهادة ماستر اكاديمي في العلوم الاقتصادية تخصص مالية وجباية جامعة محمد بوضياف، مسيلة 2016،2017.

-هشام دغموم، "إعداد القوائم وفق المعايير المحاسبة الدولية ودوره في تحقيق التنمية"، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الدكتور يحي فارس، المدية، 2009.

-عبد الباسط سالم، وليد قرنوس، "ضوابط منح ائتمان في البنوك التجارية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر اكاديمي، تخصص علوم مالية جامعة يحي فارس، المدية، 2016،2017.

-حليمة خليل الجرجاوي، "دور التحليل المالي للمعلومات المالية المنشورة في القوائم المالية للتنبؤ بأسعار الأسهم"، رسالة لمتطلبات حصول على شهادة ماجستير في محاسبة تمويل جامعة إسلامية غزة، فلسطين، 2008.

-لزعر محمد سامي، "التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي"، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في علوم التسيير، تخصص الإدارة المالية، 2010،2011.

-هشام دغموم، "إعداد القوائم المالية وفق المعايير الدولية للمحاسبة ودوره في تحقيق التنمية"، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة بحي فارس، المدية، 2009.

المجلات:

- عبد العزيز الدغيم وآخرون، "التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري"، مجلة جامعة تشرين الدرسات والبحوث العلمية. سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلة 28، العدد 3، لسنة 2006.

-مجلة الثنى للعلوم الاقتصادية والادارية، الجلد 5، عدد 2، لسنة 2015.

-مجلة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 3، العدد 2، لسنة2013

الملتقيات:

-العيد وفان، "محاضرات في التحليل المالي"، موجهة لطلبة السنة الثالثة، ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير، 2016،2017.

-طية عبد العزيز، مرايمي محمد: "إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة"، الملتقى العلمي الدولي الثاني، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2008.

-وليد ناجي الحيال، "أ□ول المحاسبة المالية"، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمرك، 2007.

الجرائد:

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد، 19المؤرخة في 28 ربيع الأول عام 1430هـ الموافق ل25 مارس سنة 2009.

الملاحق



البنك الوكني الجزائري
Banque Nationale d'Algérie

البنك الوكني الجزائري
Banque Nationale d'Algérie

COMPTE DE RÉSULTATS — Au 31 /12/ 2017

En milliers de DA

INTITULE	Déc-17	Déc-16
+ Intérêts et produits assimilés	115 094 180	129 177 236
- Intérêts et charges assimilées	-39 130 790	-27 955 586
+ Commissions (produits)	2 107 888	2 685 271
- Commissions (charges)	-42 708	-81 443
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	14	35
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	16 994	-468 723
+ Produits des autres activités	236 245	214 322
- Charges des autres activités	0	-12 287
PRODUIT NET BANCAIRE	78 281 823	103 558 825
- Charges générales d'exploitation	-21 334 309	-22 787 304
- Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et porelles	-1 550 437	-1 415 820
RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION	55 397 077	79 355 701
- Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	-45 735 249	-56 431 055
+ Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	31 702 679	20 965 730
RESULTAT D'EXPLOITATION	41 364 507	43 890 376
+/- Gains ou pertes nets sur autres actifs		
+ Eléments extraordinaires (produits)		
- Eléments extraordinaires (charges)		
RESULTAT AVANT IMPOT	41 364 507	43 890 376
-Impôts sur les résultats et assimilés	-11 377 760	-12 470 480
RESULTAT NET	29 986 747	31 419 896

« Ces chiffres ont été certifiés et approuvés par l'Assemblée Générale Ordinaire des Actionnaires »

BNA

La force de l'expérience,
L'esprit du changement.

08, Bd Ernesto Che Guevara - Alger
Tel : (021) 43 99 98 / 43 96 15
Fax : (021) 43 94 94
sec.dg@bna.dz
dmc@bna.dz

BNA
البنك الوكني الجزائري
Banque Nationale d'Algérie

ÉTATS FINANCIERS 2017

البنك الوطني الجزائري
Banque Nationale d'Algérie

BILAN Au 31 /12/ 2017

En milliers de DA

ACTIF	Déc-17	Déc-16
Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux,	298 863 421	305 734 845
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	250	238
Actifs financiers disponibles à la vente	265 053 415	788 082 331
Prêts et créances sur les institutions financières	277 338 267	166 797 057
Prêts et créances sur la clientèle	1 622 181 004	1 384 912 137
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	194 043 819	14 043 819
Impôts courants - Actif	11 176286	10 929 186
Impôts différés - Actif	611 969	715 320
Autres actifs	38 681 034	78 034 835
Comptes de régularisation	75 010 175	49 986 094
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	23 741 477	22 813 283
Immeubles de placement		
Immobilisations nettes corporelles	21 791 299	21 150 516
Immobilisations incorporelles nettes	140 856	171 517
Ecart d'acquisition		
TOTAL DE L'ACTIF	2 828 633 272	2 843 371 17

البنك الوطني الجزائري
Banque Nationale d'Algérie

En milliers de DA

PASSIF	Déc-17	Déc-16
Banque centrale	-	340 355 168
Dettes envers les institutions financières	158 992 098	195 741 959
Dettes envers la clientèle	1 834 455 739	1 673 844 881
Dettes représentées par un titre	16 428 533	14 245 846
Impôts courants - Passif	11 273 229	12 418 096
Impôts différés - Passif	536 812	535 633
Autres passifs	110 962 924	140 671 583
Comptes de régularisation	104 668 088	79 065 313
Provisions pour risques et charges	30 045 156	38 172 236
Subventions d'équipement-autres subventions d'investissements		
Fonds pour risques bancaires généraux	102 041 054	92 063 068
Dettes subordonnées	194 000 000	14 000 000
Capital	41 600 000	41 600 000
Primes liées au capital		
Réserves	178 987 219	155 567 323
Ecart d'évaluation	-5 169 755	-6 155 252
Ecart de réévaluation	14 122 289	14 122 289
Report à nouveau (+/-)	5 703 139	5 703 139
Résultat de l'exercice (+/-)	29 986 747	31 419 896
TOTAL DU PASSIF	2 828 633 27	2 843 371 17

« Ces chiffres ont été certifiés et approuvés par l'Assemblée Générale Ordinaire des Actionnaires »

البنك الوطني الجزائري
Banque Nationale d'Algérie

HORS BILAN Au 31 /12/ 2017

En milliers de DA

ENGAGEMENTS	Déc-17	Déc-16
ENGAGEMENTS DONNES :	09 150 776	873 975 119
Engagements de financement en faveur des institutions financières	8 383 244	10 451 808
Engagements de financement en faveur de la clientèle	453 177 269	274 487 762
Engagements de garantie d'ordre des institutions financières	181 193 033	317 972 415
Engagements de garantie d'ordre de la clientèle	266 397 230	271 063 134
Autres engagements donnés		
ENGAGEMENTS REÇUS :	909 258 521	995 757 495
Engagements de financement reçus des institutions financières		
Engagements de garantie reçus des institutions financières	343 962 949	430 461 923
Autres engagements reçus	565 295 572	565 295 572

البنك الوكني الجزائري
Banque Nationale d'Algérie

ETATS FINANCIERS 2019

BNA Algérie www.bna.dz

1 BILAN

(En milliers de DA)

ACTIF	Déc. 2019	Déc-18
Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux,	431 208 241	337 316 817
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	256	270
Actifs financiers disponibles à la vente	406 162 203	379 543 232
Prêts et créances sur les institutions financières	419 512 117	407 271 144
Prêts et créances sur la clientèle	2 044 508 426	1 806 662 078
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	14 043 819	14 043 819
Impôts courants - Actif	12 854 579	10 145 906
Impôts différés - Actif	751 736	691 309
Autres actifs	56 972 992	28 926 710
Comptes de régularisation	55 562 832	51 160 554
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	27 620 374	23 761 261
Immeubles de placement		
Immobilisations nettes corporelles	22 698 704	22 680 606
Immobilisations incorporelles nettes	86 689	95 644
Ecart d'acquisition	-	
TOTAL DE L'ACTIF	**3 491 982 968**	**3 082 299 350**

PASSIF	Déc-19	Déc-18
Banque centrale	-	-
Dettes envers les institutions financières	454 327 409	243 452 166
Dettes envers la clientèle	2 103 524 686	1 982 925 888
Dettes représentées par un titre	22 641 228	18 685 076
Impôts courants - Passif	9 365 385	14 282 865
Impôts différés - Passif	537 603	537 377
Autres passifs	139 136 132	117 077 585
Comptes de régularisation	103 619 975	70 894 144
Provisions pour risques et charges	32 089 934	30 088 761
Subventions d'équipement-autres subventions d'investissements		
Fonds pour risques bancaires généraux	119 836 510	108 112 786
Dettes subordonnées	207 485 319	208 002 425
Capital	150 000 000	150 000 000
Primes liées au capital		
Réserves	114 406 150	90 573 966
Ecart d'évaluation	(3 876 986)	-7 991 301
Ecart de réévaluation	14 122 289	14 122 289
Report à nouveau (+/-)	5 703 139	5 703 139
Résultat de l'exercice (+/-)	19 064 195	35 832 184
TOTAL DU PASSIF	**3 491 982 968**	**3 082 299 350**

2 HORS BILAN

(En milliers de DA)

ENGAGEMENTS	Déc-19	Déc-18
ENGAGEMENTS DONNES		**979 354 019**
Engagements de financement en faveur des institutions financières	1 050 975 856	9 266 640
Engagements de financement en faveur de la clientèle	8 103 474	540 106 873
Engagements de garantie d'ordre des institutions financières	668 134 124	170 956 732
Engagements de garantie d'ordre de la clientèle	105 886 843	259 023 774
Autres engagements donnés	268 851 415	
ENGAGEMENTS REÇUS	**852 575 372**	**871 072 533**
Engagements de financement reçus des institutions financières		
Engagements de garantie reçus des institutions financières	287 279 799	305 777 260
Autres engagements reçus	**565 295 573**	**565 295 273**

3 COMPTES DE RÉSULTATS

(En milliers de DA)

INTITULE	Déc. 2019	déc-18
+ Intérêts et produits assimilés	139 568 406	138 968 599
- Intérêts et charges assimilées	- 48 691 575	-46 126 936
+ Commissions (produits)	2 153 578	2 111 057
- Commissions (charges)	- 16 502	-56 129

+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	1	50
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	723 344	571 993
+ Produits des autres activités	339 396	236 307
- Charges des autres activités	-	
PRODUIT NET BANCAIRE	**94 076 648**	**95 704 941**
- Charges générales d'exploitation	- 21 756 434	-20 548 066
- Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et corporelles	- 1 529 067	-1 556 861
RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION	**70 791 147**	**73 600 014**
- Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	- 87 266 334	-45 566 838
+ Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	44 844 566	22 003 097
RESULTAT D'EXPLOITATION	**28 369 379**	**50 036 273**
+/- Gains ou pertes nets sur autres actifs		
+ Eléments extraordinaires (produits)		
- Eléments extraordinaires (charges)		
RESULTAT AVANT IMPOT	**28 369 379**	**50 036 273**
-Impôts sur les résultats et assimilés	- 9 305 185	-14 204 089
RESULTAT NET	**19 064 194**	**35 832 184**